

المحاضرة الأولى:

البيئة المالية: المؤسسات والأسواق والأوراق المالية

Financial Securities : الأوراق المالية : أولاً

يمكن تصنيف الأوراق المالية إلى قسمين:

أوراق ذات العائد الثابت: عائد ثابت , تاريخ استحقاق محدد

أوراق ذات عائد متغير: الأرباح المتبقية بعد أن يتم الوفاء بالالتزامات , يعتمد الوضع المالي للمنشأة

السندات الحكومية: Government Bonds

في الغالب تقتصر إصدارات الحكومات على السندات من أجل عجز الموازنة العامة للدولة عندما تكون الإيرادات أقل من المصروفات. ويتوقف إصدارات هذه السندات في حال قدرة الحكومة على الإيفاء بالمصروفات.
من أمثلة السندات الحكومية الأمريكية:

سندات التوفير المالية Saving Bonds

أذونات الخزينة Treasury Bills

أوراق الخزينة Treasury Notes

سندات الخزينة Treasury bonds

سندات التوفير المالية: Saving Bonds

هي سندات يتم بيعها عادة على المستثمرين الأفراد ويمكن استردادها في أي وقت بمبلغ محدد يتراوح بين قيمة الشراء وقيمة الاستحقاق. , قيمة الاستحقاق يتم هيكلتها بحيث تحفز المشتري لهذه السندات.

أذونات الخزينة: Treasury Bills

- أدوات دين تصدر بأجل لا تزيد عن سنة واحدة
- يسترد حاملها المبلغ عند استحقاقها فقط , ولكن باستطاعته بيعها قبل تاريخ الاستحقاق

أوراق الخزينة Treasury Notes

- أدوات دين تصدر لحامله لأجل تتراوح بين سنتين إلى سبع سنوات
- يستحق صاحبها فوائد تدفع على أساس نصف سنوي
- يتم تداولها في السوق الثانوي

سندات الخزينة Treasury bonds

تشبه إلى حد كبير أوراق الخزينة • سندات طويلة الأجل

الأوراق المالية الخاصة: Private Financial Securities

تصنف الأوراق المالية التي تصدرها المنشآت إلى مجموعتين:

مجموعة الأوراق المالية التي تمنح عائد ثابت

السندات

الأوراق التجارية

الأسهم الممتازة

مجموعة الأوراق المالية التي تحمل عائد متغير

الأسهم العادية

السندات: Bonds

السند: هو شهادة دين يتعهد مصدرها بدفع قيمة القرض كاملة لحامل السند في تاريخ محدد بالإضافة الى الفائدة.

ويمكن تصنيف السندات الى:

السندات المضمونة وغير المضمونة Mortgage and Debenture Bonds :

السندات القابلة وغير القابلة للاستدعاء Callable and non callable Bonds :

السندات القابلة وغير القابلة للتحويل Convertible and non Convertible bonds :

السندات المضمونة وغير مضمونة : المضمونة هي سندات تصدرها المنشآت بضمان يتمثل في رهن أصل من الأصول. يتم تسديد الالتزامات من قيمة بيع الأصول المرهونة في حالة عدم الإيفاء بالسداد.

والغير مضمونة هي سندات تصدرها المنشآت دون اللجوء إلى رهن أي من أصولها.

السندات القابلة وغير القابلة للاستدعاء هناك بعض السندات التي تصدرها المنشآت بشروط من ضمنها استدعاء السند قبل انقضاء فترة الاستحقاق أو سندات لا يتم استدعاؤها إلا في تاريخ الاستحقاق وقد يكن استدعاء السند في أي وقت أو بتحديد فترة زمنية.

السندات القابلة وغير القابلة للتحويل هناك سندات يمكن تحويلها وفق شروط محددة بواسطة حاملها الى أسهم عادية , وأخرى لا يمكن تحويلها. ويتم التحويل بعد تحديد سعر التحويل ونسبة التحويل.

الأوراق التجارية: Commercial Papers

هي أدوات استثمار قصيرة الأجل يتم إصدارها من قبل منشآت الأعمال ذات السمعة الممتازة وتأخذ شكل أوراق تعهديه

تمتد فترة استحقاقها إلى 270 يوم كحد أقصى

وتعتبر من أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت

وتصدر لحاملها على أساس الخصم

وتصدر من دون ضمان

الأسهم الممتازة: Preferred Stocks

هي الأسهم التي تدخل ضمن حقوق الملكية وتحمل خصائص مشتركة بين كل من السندات والأسهم العادية. تحمل عائد ثابت مثل السندات ولا تعطي أصحابها حق التصويت وقد تكون قابلة للاستدعاء أو التحويل إلى أسهم عادية. ومن ناحية أخرى تشترك مع الأسهم العادية في أنها لا تحمل تاريخ استحقاق لهم أولوية في التوزيعات عن الأسهم العادية ويمكن تصنيف الأسهم الممتازة إلى الأنواع الآتية:

- الأسهم الممتازة مجمعة وغير مجمعة الأرباح
- الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة في الأرباح
- الأسهم الممتازة القابلة وغير القابلة للتحويل
- الأسهم الممتازة القابلة وغير القابلة للاستدعاء

الأسهم العادية: Common Stocks

السهم العادي هو عبارة عن سند ملكية يملكه المساهمون. من حقوق حامل السهم:

- حق الحصول الأرباح خلال حياة المنشأة عند تصفيتها
- حق التصويت
- حق اختيار مجلس الإدارة

وقد تصدر الأسهم العادية في أكثر من فئة بمزايا مختلفة:

الفئة الأولى : أرباح أعلى ولكن عليها التنازل عن حق التصويت.
الفئة الثانية : أرباح أقل ولكنها تتمتع بحق التصويت.

أشكال الأرباح:

يتم الحصول على الأرباح بالأشكال التالية:

أرباح موزعه نقداً Cash Dividend

أرباح موزعة في شكل أسهم Stock Dividend

أرباح موزعة في شكل ممتلكات Property Dividend

تأتي في شكل سندات أو أسهم ممتازة أو أسهم عادية في شركات أخرى.

ومن مشتقات الاوراق المالية //

التعهدات: Warrants هي عبارة عن أوراق مالية أولية تصدرها الشركات المساهمة بضمان أصول المنشأة ويعطي التعهد المشتري الحق في شراء أسهم المنشأة بسر محد **Exercised Price** قبل تاريخ محدد ويسقط هذا الحق بعد انقضاء المهلة المحددة. ** تعطى في أغلب الأحيان للمديرين التنفيذيين كجزء من التعويضات لهم. ** تصدرها المنشأة ** وجود حد أقصى لعدد للتعهدات

عقود الخيارات: Option Contracts

يعطي عقد الخيار حامله حق شراء أو بيع أصل معين بسعر معين في تاريخ محدد أو قبله.

وتختلف هذه العقود عن التعهدات بالتالي:

يتم إصدار الخيارات من الأفراد ومتعهدي إصدار مثل بنوك الاستثمار **Underwriters**

** مدة الخيارات عادة لا تتجاوز العام ** لا يوجد حدود لعدد الخيارات

هناك نوعين من الخيارات:

شراء السهم العادي بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة Call option ويكون ذا ميزه للمستثمر في حالة ارتفاع السعر السوقي للسهم.

بيع السهم العادي بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة Put option ويكون ذا ميزه للمستثمر في حالة انخفاض السعر السوقي للسهم.

عقود المستقبل: Future Contracts

تلتزم هذه العقود المستثمر بشراء أو بيع سلعة محددة بسعر محدد.

وتختلف عن الخيارات بأنها تلتزم المستثمر بالبيع أو الشراء ولا تتيح له الخيار.

في حالة الشراء يعني التزام المشتري بشراء سلعة في المستقبل بسعر محدد وقد يكون قيمة العقد المستقبلي سالبه.

أسهم شركات الاستثمار:

هي عبارة عن حقية استثمارية مالية بحيث تشمل استثمارات متنوعة بهدف تقليل المخاطر

يلجأ المستثمر اللي شراء أسهم في شركات استثمار تقوم بطرح أسهمها للاكتتاب عند بداية التكوين وتستخدم حصيلة الاكتتاب في الاستثمار في حقية استثمارية مالية

وفي حالة رغبة أي مستثمر بالاستثمار فعليه شراء أسهم الحقية من المستثمر وعليه دفع عمولات الوسطاء

أسهم صناديق الاستثمار: Mutual Funds

ومن خلال هذه الحالة يستطيع المستثمر شراء أسهم الصندوق مباشرة من الصندوق وليس من المساهم ويكون سعر الأسهم المشتراة مساوياً لإجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية مقسماً على عدد الأسهم المصدرة.

تقوم الصناديق بتحصيل رسوم إدارية.

ثانياً //// الأسواق المالية Financial Market

يمكن تعريف السوق المالي على أنه الإطار الذي يجمع بانعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق في ظل توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق.

أو الوسيلة التي سمح بعملية التبادل بين البائع والمشتري بشكل مباشر أو غير مباشر.

تتمثل كفاءة الأسواق المالية في انخفاض تكلفة تبادل الصفقات المالية وكذلك سرعة التجاوب مع المعلومات وانعكاسها على الأسعار.

الأدوار التي تقوم بها الأسواق المالية:

تقليل تكاليف الاستثمار والتمويل من خلال توفير الراغبين في التمويل والمستثمرين.

وجود وسطاء يساعد في التوفيق بين المقرضين والمقترضين.

تعمل الأسواق المالية على تحديد أسعار الأوراق المتداولة ومعدلات الفائدة وهذا يساعد في عملية اتخاذ القرارات توفير السيولة

المتعاملون في السوق المالي:

ويوجد ثلاث فئات رئيسية:

المستثمرون أو المقرضون

المصدرون أو المقترضون

الوسطاء (حلقة الوصل بين المستثمرين والمصدرين)

مهام الوسطاء:

السمسرة Broker

صناعة السوق Market maker

التعهد بتغطية الأوراق المالية

تصنيف الأسواق المالية:

على الرغم من صعب تصنيف الأسواق المالية نتيجة لتداخل الأوراق المالية فانه يمكن تصنيف الأسواق المالية بصفة عامه بناء على:

طبيعة الأوراق المالية: أسواق أولية وأسواق ثانوية

الحقوق والالتزامات: أسواق الدين وحقوق الملكية

أسلوب التمويل: أسواق قروض وأسواق أوراق مالية

غرض التمويل: أسواق نقد وأسواق رأس مال

الأسواق الأولية والثانوية:

تعرف السوق الأولية : بأنها السوق التي تتعامل في الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية التي تطرحها المنشآت لأول مرة بغرض الحصول على رأس المال أو بقصد زيادته حيث تقوم البنوك بشراء الإصدارات ثم تقوم ببيعها على المستثمرين.

السوق الثانوية : فهي السوق التي تتعامل بالأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل.

ويتكون السوق الثانوي من قطاعيين رئيسيين:

السوق النظامي Organized Market ويسمى أيضاً بورصات الأوراق المالية Stock Exchange

- وظيفتها توفير المعلومات والبيانات لكافة الجماهير ومنع التلاعب والغش.

السوق الموازي Over the Counter Market (OTC)

يشير إلى الأسواق غير النظامية ويضم مجموعات من الوكلاء والوسطاء الذين يتعاملون بالأوراق المالية الخاصة بالشركات التي لم تكتمل شروط إدراجها بالبورصة وفقاً للأسعار المعلنة. وتتضمن الأوراق المالية من أسهم وسندات.

أسواق النقد وأسواق رأس المال:

سوق رأس المال:

سوق تتم فيه الصفقات المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات

سوق النقد:

سوق يتعامل بالأدوات التمويلية قصيرة الأجل التي لا تزيد في الغالب عن عام مثل أذونات الخزينة.

ويتميز هذا السوق بالمرونة العالية وقلة تكاليف العمليات. ويتسم بانخفاض درجة المخاطرة بسبب

قصر الفترة الزمنية وكفاءة المؤسسات المصدرة للأوراق في هذا السوق

ومن أدوات الاستثمار والتمويل في سوق النقد:

شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول

القبول المصرفية

سوق اليورو دولار Eurodollar

الاختلافات بين سوق رأس المال والنقد:

يعتبر سوق النقد مصدراً للتمويل قصير الأجل , وسوق رأس المال مصدراً طويلاً الأجل

يركز المستثمرون في سوق النقد على عنصرَي السيولة والأمان بينما سوق رأس المال على العائد

سوق رأس المال أقل اتساعاً من النقد من حيث عدد المتعاملين وعدد الصفقات

يعتبر سوق رأس المال أكثر تنظيماً مقارنة بسوق النقد حيث يتواجد المتخصصون في إتمام الصفقات المالية.

المصطلحات الواردة في المحاضرة 1#

Financial Securities	الأوراق المالية
Government Bonds	السندات الحكومية
Saving Bonds	سندات التوفير المالية
Treasury Bills	أذونات الخزينة
Treasury Notes	أوراق الخزينة
Treasury bonds	سندات الخزينة
Private Financial Securities	الأوراق المالية الخاصة
Bonds	السندات
Mortgage and Debenture Bonds	السندات المضمونة وغير المضمونة
Callable and non callable Bonds	السندات القابلة وغير القابلة للاستدعاء
Convertible and non Convertible bonds	السندات القابلة وغير القابلة للتحويل
Commercial Papers	الأوراق التجارية
Preferred Stocks	الأسهم الممتازة
Common Stocks	الأسهم العادية
Cash Dividend	أرباح موزعة نقدا
Stock Dividend	أرباح موزعة في شكل أسهم
Property Dividend	أرباح موزعة في شكل ممتلكات
Warrants	التعهدات
Option Contracts	عقود الخيارات
Call option	شراء السهم العادي
Put option	بيع السهم العادي
Future Contracts	عقود المستقبل
Mutual Funds	أسهم صناديق الاستثمار
Financial Market	الأسواق المالية
Broker	السمسرة
Market maker	صناعة السوق
Organized Market	السوق النظامي
Stock Exchange	بورصات الأوراق المالية
Over the Counter Market (OTC)	السوق الموازي

المحاضرة الثانية

العائد والخطر لأصل مالي Risk and return



ماذا يقصد بمعدل العائد على الاستثمار ؟ حصول او فقدان جراء شراء أصل مالي
يتكون العائد من جزءان هما ؟

- الدخل الذي تحصل عليه اثناء امتلاك سهم (الربح الموزع).
- الدخل الناتج عن تغير سعر السهم خلال فترة امتلاك السهم (الربح الرأسمالي).

مثال الكتاب "مهدي" ص 166

- اشترى مهدي سهم بنك الراجحي بمبلغ 120 ريالاً في بداية السنة , وفي نهاية العام بلغ سعر السهم 150 ريالاً , وقد حصل مهدي خلال السنة على ربح موزع قدره 4 ريالات للسهم , فما عائد الربح الموزع , ومانسبة العائد اذا استثمر مهدي 2400 ريال ؟ وما مجموع المبلغ الذي أصبح لديه في نهاية السنة؟
- أولاً// عائد الربح الموزع : $(4/120) \times 100 = 3.3\%$
 - ثانياً// الربح الرأسمالي : $150 - 120 = 30$
 - ثالثاً// عائد الربح الرأسمالي : $(30/120) \times 100 = 25\%$
 - رابعاً// النسبة الكلية للعائد : $3.3\% + 25\% = 28.3\%$
 - خامساً// اذا كان استثمار مهدي 2400 ريالاً في بداية السنة فان المبلغ الذي يكون بحوزته
 $2400 + ((28.3/100) \times 2400) = 3079.2$
 - وللتأكد من هذا الرقم يمكن لمهدي ان يشتري "سهما" $20 = (2400/120)$ وهذا العدد يمنحه ارباحاً موزعة قيمتها "ريالاً" $80 = (20 \times 4)$ وفيما يتعلق بالربح الرأسمالي سيكون 20 سهماً $30 \times 20 = 600$ ريال وعليه يكون مجموع العائد $680 = 600 + 80$ ريال وهو يمثل نسبة $28.3\% = 100 \times 2400 / 680$
- ((كلما زاد المخاطر زاد العائد , فيتضح أن العلاقة طردية))

إذا توفرت لدينا بيانات تاريخية عن أصل معين (سهم مثلاً)،
فإنه يمكن إيجاد العائد (متوسط العائد) والمخاطر بناء على تلك البيانات.
في حالات أخرى وعندما لا تتوفر البيانات التاريخية // -
فإن المستثمر يستطيع تقدير توقعات مستقبلية أو الحصول عليها من جهات أخرى ومن خلالها يمكنه إيجاد العائد.
(العائد المتوقع) والمخاطر المتوقعة.

قياس متوسط العائد والمخاطرة باستخدام البيانات التاريخية:

متوسط العائد:

عادة ما يتم قياس عائد أصل استثماري في حالة توفر بيانات تاريخية عنه باستخدام متوسط العائد:

$$\bar{R} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{t=n} R_t$$

(R_t) : العائد الفعلي في السنة (t) .

(n) : عدد السنوات.

مثال الكتاب ص 167

توضح البيانات ادناه العائد على الاستثمار في أسهم الشركة الشرقية للدواجن خلال الاربع سنوات من 2005 الى 2008م , المطلوب حساب متوسط العائد **والمدى** والتباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعائد السهم ؟

السنة	العائد على الاستثمار
2005	16%
2006	15%
2007	12%
2008	5%

حساب متوسط العائد وهو عبارة عن :

مجموع العوائد مقسوما على عدد السنوات : $0.12 = 4/0.48$ أي 12%

حساب المدى :

وهو عبارة عن الفرق بين اكبر قيمة واصغر قيمة وهو من مقاييس الخطر : $11\% = 16\% - 5\%$

حساب التباين :

وهو عبارة عن مجموع تربيع "العائد ناقصاً المتوسط" تقسيم عدد السنين - 1 : $0.0025 = 3/0.0074$

حساب الانحراف المعياري :

يكون الجذر التربيعي للتباين $0.05 = \sqrt{0.0025}$

مقاييس الخطر:

يتم حساب الخطر باستخدام مجموعة من المقاييس، هي:

1- اساليب احصائية بسيطة مثل المدى الفرق بين اعلى قيمة في الاستثمار واقل قيمة في الاستثمار ((كلما كان المدى واسعا كلما دل على حدة تقلبات العائد وبالتالي ارتفاع المخاطر))

2- اساليب إحصائية متقدمة مثل :

- التباين (Variance) ويرمز له (σ^2)
- الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- معامل الاختلاف (Coef. Of Variation)

(في علم الإحصاء ، تسمى المقاييس أعلاه «مقاييس التشتت»)

التباين:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^{t=n} (R_t - \bar{R})^2$$

$(\bar{R})$: متوسط العائد

(R_t) : العائد الفعلي في السنة (t).

(n): عدد السنوات.

الانحراف المعياري:

هو الجذر التربيعي للتباين،

ويعتبر المقياس الأكثر مصداقية في التعبير عن المخاطرة:

$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^{t=n} (R_t - \bar{R})^2}$$

معامل الاختلاف:

هو حاصل قسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد

$$CV = \sigma / \bar{R}$$

مثال عملي:

توضح البيانات أدناه العائد على الاستثمار في أسهم شركة (ندى) خلال الأربع سنوات من 2005 إلى 2008م.
المطلوب : حساب متوسط العائد والتباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعائدات السهم.

عوائد سهم شركة (ندى) للفترة 2005-2008

السنة	معدل العائد على الاستثمار
2005	0.16
2006	0.15
2007	0.12
2008	0.05

خطوات حساب مقاييس الخطر:

- (1) نحسب متوسط العائد
- (2) نطرح متوسط العائد من العوائد السنوية لنحصل على (الانحرافات)
- (3) نقوم بتربيع الانحرافات المحسوبة في الخطوة (2)
- (4) نجمع مربعات الانحرافات (المحسوبة في الخطوة (3)، ونقسمها على عدد (n - 1) (أي عدد السنوات ناقصا واحد)

استخدام الجدول لحساب الخطر (التباين والانحراف المعياري)

السنة	العائد %	$(R_t - \bar{R})$	$(R_t - \bar{R})^2$
	[1]	[2]-[1]=[3]	[3] تربيع
2005	0.16	0.04	0.0016
2006	0.15	0.03	0.0009
2007	0.12	0.00	0.0000
2008	0.05	-0.07	0.0049
المجموع	0.48	مجموع مربع الانحرافات	0.0074
م متوسط العائد [2]	12%	التباين	0.0025
		الانحراف المعياري	0.050

أولاً : حساب متوسط العائد

$$\bar{R} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{t=n} R_t \quad \bar{R} = \frac{1}{4}(16\% + 15\% + 12\% + 5\%) = 12\%$$

ثانياً : حساب خطر الاستثمار في أسهم شركة (ندى) سنقوم بحساب كل من:

1. التباين (Variance)

2. الانحراف المعياري (Standard Deviation)

3. معامل الاختلاف (Coef. Of Variation)

$$\text{التباين: } Var = \sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^{t=n} (R_t - \bar{R})^2$$

$$\sigma^2 = \frac{1}{4-1} \left[(0.16 - 0.12)^2 + (0.15 - 0.12)^2 + (0.12 - 0.12)^2 + (0.05 - 0.12)^2 \right] \quad \sigma^2 = 0.0025$$

الانحراف المعياري : هو الجذر التربيعي للتباين ، ويعتبر المقياس الأكثر مصداقية في التعبير عن المخاطرة:

$$STDEV = \sigma = \sqrt{Var} \quad STDEV = \sigma = \sqrt{0.0025} = 0.050$$

معامل الاختلاف : هو حاصل قسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد

$$CV = \sigma / \bar{R} \quad CV = 0.05 / 0.12 = 0.42$$

مثال من الكتاب : ص 169

يوضح الجدول التالي العائدات الفعلية لأسهم كل من شركة القدس العربية وشركة الأسماك خلال الأربع سنوات الماضية . فما متوسط العائد ، وما التباين لكل سهم ، وإيهما أكثر مخاطرة؟

السنة	عائد سهم شركة القدس العربية	عائد سهم شركة الأسماك
2005	0.12	0.08
2006	0.3	0.12
2007	0.12	0.15
2008	0.06	0.15
المجموع	0.36	0.20

- متوسط عائد سهم شركة القدس العربية $R = (0.36/4) = 0.09$ الانحراف المعياري $= 0.17$

- متوسط عائد سهم شركة الأسماك $R = (0.20/4) = 0.05$ الانحراف المعياري $= 0.14$

قياس العائد والمخاطرة انطلاقاً من توقعات مستقبلية:

كما سبق ذكره في التمهيد، فإنه قد لا يتوفر لدى المحلل المالي (أو المستثمر) بيانات تاريخية عن الأصل (أو المشروع) مثلاً لحدث الأصل كسهم تم إصداره حديثاً)

في هذه الحالة يضع المستثمر تقديراً للعوائد وفق احتمالات معينة حسب الأوضاع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة.
العائد المتوقع: estimated return

$$E(R) = R_1 \times P_1 + R_2 \times P_2 + \dots + R_n \times P_n \quad E(R) = \sum_{i=1}^n R_i \cdot P_i$$

(R_i): العائد المتوقع للاستثمار في الحالة (i)

(P_i): احتمال حدوث الحالة (i)

المخاطرة: كما في حالة البيانات التاريخية، فإن مقاييس الخطر تتمثل في:

- التباين
- الانحراف المعياري
- معامل الاختلاف.

غير أن طريقة الحساب تختلف بين الحالتين (كما سيأتي شرحه)

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n [R_i - E(R)]^2 P_i \quad \text{التباين:}$$

($E(R)$): العائد المتوقع

(R_i): القيم التي يمكن أن يأخذها العائد

(P_i): احتمالات حدوث كل قيمة من القيم الممكنة للعائد

(n): عدد النتائج أو الحالات الممكنة

طريقة أخرى لفهم التباين (تعريفه):

تباين عوائد الأصل (أو خطر الاستثمار في الأصل)

هو مجموع مربعات انحرافات عوائد الأصل عن العائد المتوقع مرجحة باحتمالات حدوثها.

الانحراف المعياري: هو الجذر التربيعي للتباين

$$\sigma_r = \sqrt{\sum_{i=1}^n [R_i - E(R)]^2 \cdot P_i}$$

معامل الاختلاف: هو حاصل قسمة الانحراف المعياري على العائد المتوقع

$$CV = \sigma / E(R)$$

مثال تطبيقي:

يبين الجدول الموالي العائد المتوقع من سهم شركة (سابق) في ظل مجموعة من الأوضاع الاقتصادية المحتملة مع درجات احتمال حدوث كل حالة.

والمطلوب هو:

- ❖ حساب العائد المتوقع من الاستثمار في سهم شركة سابق.
 - ❖ احسب علاوة المخاطر اذا علمت ان العائد على الاستثمار عديمة المخاطر هو 6%.
 - ❖ حساب درجة الخطر من الاستثمار في سهم الشركة (التباين ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف).
- جدول يوضح الأوضاع الاقتصادية المتوقعة واحتمالات حدوثها ومعدل العائد المتوقع من السهم في كل حالة:**

الحالة الاقتصادية	الاحتمال	عائد السهم
ازدهار	40 %	15 %
عادي	50 %	10 %
انكماش	10 %	4 %

خطوات حساب مقاييس الخطر:

- (1) نحسب العائد المتوقع (مجموع العوائد المرجحة باحتمالات حدوثها)
 - (2) نطرح العائد المتوقع من العوائد المتوقعة في كل حالة لنحصل على (الانحرافات)
 - (3) نقوم بتربيع الانحرافات المحسوبة في الخطوة (2)
 - (4) نضرب مربع الانحرافات (المحسوبة في الخطوة (3)) في الاحتمال (تسمى : مربع الانحرافات المرجحة)
 - (5) نجمع مربعات الانحرافات المرجحة بالاحتمالات
- حساب العائد المتوقع ومخاطر السهم (طريقة الجدول):**

الحالة الاقتصادية	الاحتمال	عائد السهم	عائد السهم المرجح	انحراف العائد	مربع انحراف العائد	مربع انحراف العائد مرجح بالاحتمال
	[1]	[2]	[2]x[1]	[4]=[3]-[2]	[4]=[5]	[1]x[5]
ازدهار	40%	15%	6.00%	0.036	0.001	0.00052
عادي	50%	10%	5.00%	-0.014	0.000	0.00010
انكماش	10%	4%	0.40%	-0.074	0.005	0.00055
	100%	العائد المتوقع [3]	11%	التباين	0.001	
				الانحراف المعياري	0.034	
				معامل الاختلاف	0.299	

إيجاد العائد المتوقع (حسابيا):

$$E(R) = R_1 \times P_1 + R_2 \times P_2 + \dots + R_n \times P_n$$

$$E(R) = 0.15 \times 0.4 + 0.1 \times 0.5 + 0.04 \times 0.1 \quad E(R) = 11\%$$

إذا علاوة مخاطر المشروع 11% - 6% = 0.05

حساب التباين:

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n [R_i - E(R)]^2 P_i$$

$$\sigma^2 = [0.15 - 0.11]^2 \times 0.4 + [0.1 - 0.11]^2 \times 0.5 + [0.04 - 0.11]^2 \times 0.1$$

$$\sigma^2 = 0.01$$

حساب الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\sigma^2} \quad \sigma = \sqrt{0.01} \quad \sigma = 0.034$$

حساب معامل الاختلاف:

$$CV = \sigma / E(R) \quad CV = 0.034 / 0.11 \quad CV = 0.29$$

ملاحظة ختامية مهمة:

إذا كان لدينا مشروعان استثماريان، ونرغب في المقاضلة بينهما ، فإننا نواجه الحالات التالية:

1. إذا تساوى المشروعان في العائد ، فإنه يتم تفضيل المشروع ذو الخطر الأدنى (تباين وانحراف معياري أقل).
2. إذا تساوى المشروعان في درجة الخطر ، يتم تفضيل المشروع ذو العائد الأعلى.
3. إذا كان أحد المشروعين أكبر في عائده وفي درجة خطره ، فإنه يتم التفضيل بينهما على أساس معامل الاختلاف (COVAR)، بحيث نفضل المشروع ذو معامل الاختلاف الأقل.

المصطلحات الواردة في المحاضرة 2#

Variance	التباين
Standard Deviation	الانحراف المعياري
Coef of Variation	معامل الاختلاف
Expected Return	العائد المتوقع
Return	العائد
Risk	المخاطرة
Range	المدى

المحاضرة الثالثة

إدارة مخاطر المحفظة الاستثمارية العائد والمخاطرة في المحفظة الاستثمارية

مفهوم المخاطرة : هي احتمال اختلاف الواقع عما هو متوقع .

المخاطرة من وجهة نظر المالية:

التقلبات التي تحدث في عوائد الأوراق المالية أو أسعارها والتي تؤدي إلى اختلاف العوائد الفعلية للاستثمارات المالية عن العوائد المتوقعة .

التمييز بين مصطلح الخطر وعدم التأكد :

الخطر

هو الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين في المستقبل لا يتوقف على إرادة الطرف المستامن .

عدم التأكد

هي الحالة التي لا يستطيع فيها المستثمر تقدير التوقعات المتوقعة في عوائد أو في أسعار الأوراق المالية محل الاستثمار .

"المخاطرة"

مخاطر الاستثمار المالي:

تأخذ المخاطر أشكالاً عديدة في عالم الاستثمار , فيما يلي عرض موجز لبعض أشكالها :

✓ **مخاطر الأعمال Business Risk**

هي المخاطر المرتبطة بظروف شركة بعينها والتي يحتمل أن تؤثر على القيمة السوقية لسهم تلك الشركة .

✓ **مخاطرة الحدث Event Risk**

هي احتمال انخفاض رتبة السند نتيجة حدث معين مثل حصول الشركة على مزيد من الديون أو تخفيض رأس مال الشركة .

رتبة السند : هي رتبة تمنحها شركات التصنيف الائتماني لسندات الشركات تعبر عن درجة المخاطرة التي يتحملها المستثمرون في السندات و تكون بناءً على ظروف الشركة ومدى متانة مركزها المالي.

• أي السندات الأفضل في الاختيار ؟ السندات الأقل مخاطرة والأعلى رتبة.

✓ **مخاطرة الفشل الاقتصادي Economic Risk**

هي المخاطرة الناجمة عن عدم كفاية العائدات التي تحققها شركة معينة لتغطية نفقات والتزامات الشركة اتجاه دائنيها .

✓ **مخاطر الدولة country Risk**

هي المخاطر الناجمة عن الاستثمار في دولة بعينها أو عقد صفقات تكون تلك الدولة طرفاً فيها أو امتلاك أصول مالية تصدرها تلك الدولة .

تفسر مخاطر الدولة لماذا يطلب المستثمرون معدل عائد أعلى على استثماراتهم في دول معينة مقارنة باستثماراتهم في دولة أخرى .

✓ مخاطر الصناعة Industry Risk

هي تلك المخاطر التي تؤثر على صناعة بعينها دون أن يمتد تأثيرها إلى باقي الصناعات و تنبع هذه المخاطر من عوامل قد تكون اجتماعية أو قانونية أو سياسية .

✓ مخاطر الأصول Principal Risk

هي المخاطر الناجمة عن فقدان جزء من أو قيمة الأصل المستثمر فيه بالكامل نتيجة أخطاء إدارة الشركة والتي من الممكن أن تؤدي إلى الإفلاس .

✓ مخاطر السيولة Liquidity Risk

هي تلك المخاطر التي تظهر نتيجة صعوبة بيع الأصل , وفي الشركات يُقصد بمخاطر السيولة مخاطر توقف الشركة عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها .

✓ مخاطرة الائتمان Credit Risk

هي احتمال أن يحقق المقرض أو المدين خسائر مالية تمنعه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المقرض أو الدائن . ترتبط مخاطر الائتمان بأدوات الدين في حين أن أصول مالية مثل الأسهم ووثائق الاستثمار لا تتأثر بهذه المخاطر ؟

✓ مخاطرة الفرصة البديلة Opportunity Risk

هي تلك المخاطر التي ترتبط بظهور فرصة استثمارية أفضل بعد صنع القرار الاستثماري.

✓ مخاطرة الدخل Income Risk

هي احتمال تقلب الدخل المتولد من استثمار معين . تعاني من تلك المخاطر الأصول ذات العوائد المتغيرة مثل الاسهم و تخفي في أصول مالية مثل سندات الشركات أو السندات الحكومية و ذلك لثبات عوائدها.

✓ مخاطرة الاستدعاء Call Risk

هي احتمال فقدان الدخل المتولد عن الاستثمار في سند شركة معينة نتيجة حق الشركة في استدعاء سنداتها. ما هو السبب في وضع شرط حق الاستدعاء؟

✓ مخاطرة السعر Price Risk

هي احتمال حدوث خسارة نتيجة تحركات سلبية في السعر السوقي للأصل سواء المالي والرأسمالي.

✓ مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

هي احتمال تأثر قيمة الاستثمارات نتيجة التغير في سعر الفائدة .

تظهر هذه المخاطر في السندات و ذلك نتيجة وجود علاقة عكسية بين قيمة السند و سعر الفائدة .

✓ مخاطرة العملة Currency Risk

هي احتمال تأثر قيمة عمليات او استثمارات الفرد أو المؤسسة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف , ويطلق عليها أيضاً مخاطر تقلبات أسعار الصرف .

✓ مخاطر التضخم Inflation Risk

هي احتمال انخفاض قيمة الدخل أو قيمة الأصل نتيجة التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود .

إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية :

1- دور معامل الارتباط في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية:

تعريف الارتباط Correlation:

هو نمط العلاقة بين متغيرين كميين يوضح مدى اتفاق أو اختلاف حركة المتغيرين معاً .

مخاطرة الارتباط Correlation Risk :

هي اختلاف معاملات الارتباط الفعلية بين أدوات الاستثمار في المحافظ الاستثمارية عن معاملات الارتباط المقدرة . تتراوح قيمة معامل الارتباط بين +1 و -1 وهو مؤشر على قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرين.

+1 يُطلق عليه ارتباط إيجابي تام

-1 يُطلق عليه ارتباط سلبي تام

صفر يعني أن الارتباط بين المتغيرين منعدم

* أوضح ماركويتز مؤسس نظرية المحفظة دور معامل الارتباط في استراتيجية التنوع الكفاء للتوليفة الاستثمارية التي تكون المحفظة الاستثمارية , وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط لوصف العلاقة بين عوائد الأدوات الاستثمارية .

* طور بيرسون معادلة لحساب معامل الارتباط عُرفت باسمه "معامل ارتباط بيرسون"

Pearson Correlation

و يُحسب معامل ارتباط بيرسون بالمعادلة التالية :

$$r = \frac{N \sum XY - (\sum X * \sum Y)}{\sqrt{[N \sum X^2 - (\sum X)^2] * [N \sum Y^2 - (\sum Y)^2]}}$$

حيث :

r معامل الارتباط
X عوائد السهم الأول
Y عوائد السهم الثاني (أو عوائد السوق)
N عدد العوائد

مثال:

إذا كان عائد سهم شركة المراعي و سهم شركة أسمنت الشرقية على مدار السنوات الخمس الماضية كما يلي :

9	15	14	10	12	عائد سهم شركة المراعي % (X)
15	11	12	13	12	عائد سهم شركة أسمنت الشرقية % (Y)

المطلوب :

1. حساب معامل الارتباط بين عوائد السهمين ؟
2. بين معنى معامل الارتباط بين السهمين ؟
3. في ضوء النتائج التي توصلت إليها , و باعتبارك مدير للمحفظة ما هو القرار الاستثماري المناسب؟

الحل : يتطلب حساب معامل الارتباط إعداد الجدول التالي:

N	X	Y	XY	X ²	Y ²
1	12	12	144	144	144
2	10	13	130	100	169
3	14	12	168	196	144
4	15	11	165	225	121
5	9	15	135	81	225
Σ	60	63	742	746	803
NΣ			3710	3730	4015

ثم يحسب معامل الارتباط بالمعادلة التالية :

$$r = \frac{N \sum XY - (\sum X * \sum Y)}{\sqrt{[N \sum X^2 - (\sum X)^2] * [N \sum Y^2 - (\sum Y)^2]}}$$

وبالتعويض في المعادلة يتضح أن :

$$r = \frac{3710 - (60 * 63)}{\sqrt{(3730 - 3600) * (4015 - 3969)}} = -0.91$$

ويشير معامل الارتباط السلبي لوجود علاقة عكسية بين عوائد السهمين و يعني ذلك انه في حالة اتجاه سعر أحد السهمين نحو الارتفاع سوف يتجه السهم الآخر نحو الهبوط . ووفقاً لنظرية المحفظة أن الاستثمار في هذين السهمين سوف يؤدي إلى انخفاض مخاطر المحفظة . وفي ذلك يكون القرار الاستثماري هو الاستثمار في توليفة من السهمين .

2- دور تحليل الانحدار في إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية:

بالرغم من أن معامل الارتباط يُفيد في اكتشاف العلاقات إلا أنه لا يحدد السبب والنتيجة في تلك العلاقات , والتعرف على السبب والنتيجة يتطلب استخدام تحليل الانحدار Regression Analysis في المجال المالي نستخدم تحليل الانحدار لدراسة أثر التغير في عائد السوق على عائد السهم .

تحليل الانحدار يهتم بدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع , و تأخذ معادلة انحدار عائد السوق على عائد السهم الشكل التالي :

$$X = \alpha + \beta Y$$

حيث : X عائد السهم , α ثابت معادلة الانحدار

β معامل الانحدار , Y عائد مؤشر السوق .

ويمكن تقدير قيمة بيتا بالمعادلة التالية :

$$\beta = \frac{N \sum XY - \sum X * \sum Y}{N \sum X^2 - (\sum X)^2}$$

حساب متوسط عائد السهم

و يتطلب تقدير قيمة ألفا α , كما يلي :

$$\alpha = \frac{X - \beta Y}{N}$$

هذا القانون يغنينا عن الثلاث قوانين

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{N}$$

و كذلك حساب متوسط عائد مؤشر السوق , و شئك كما يلي :

$$\bar{Y} = \frac{\sum Y}{N}$$

ثم حساب قيمة ألفا بالمعادلة التالية :

$$\alpha = \bar{X} - \beta \bar{Y}$$

مثال:

إذا كان عائد سهم شركة المراعي و عائد مؤشر السوق المالية السعودية على مدار السنوات الخمس الماضية كما يلي :

9	15	14	10	12	عائد سهم شركة المراعي % (X)
15	11	12	13	12	عائد مؤشر السوق % (Y)

المطلوب :

1. تقدير معامل بيتا لسهم شركة المراعي .
2. تقدير معادلة انحدار عائد السوق على عائد السهم .
3. تقدير عائد سهم شركة المراعي عند تحقيق مؤشر السوق عائد 15% .
4. تقدير عائد سهم شركة المراعي عند تحقيق مؤشر السوق عائد 10% .
5. فسر ما توصلت إليه من نتائج .

الحل: يتطلب حساب معادلة الانحدار إعداد الجدول التالي :

N	X	Y	XY	X ²	Y ²
1	12	12	144	144	144
2	10	13	130	100	169
3	14	12	168	196	144
4	15	11	165	225	121
5	9	15	135	81	225
Σ	60	63	742	746	803
NΣ			3710	3730	4015

نقوم باحتساب معامل الانحدار بالمعادلة التالية : وبالتعويض في تلك المعادلة يتضح أن :

$$\beta = \frac{N \sum XY - \sum X * \sum Y}{N \sum X^2 - (\sum X)^2} \quad \beta = \frac{3710 - (60 * 63)}{3730 - 3600} = -0.54$$

و يعني ذلك ان مخاطرة سهم شركة المراعي أقل من مخاطرة السوق المالية السعودية و أن سعر سهم شركة المراعي يتحرك عكس حركة مؤشر السوق . أي أنه في حالة اتجاه مؤشر السوق نحو الارتفاع من قيمة الارتفاع في 54% فإن قيمة سهم شركة المراعي سوف تتجه نحو الانخفاض و بنسبة تقارب مؤشر السوق .

ويتطلب تقدير قيمة ألفا حساب متوسط عائد السهم كما يلي : و بالتعويض في المعادلة :

$$\bar{x} = \frac{\sum X}{N} \quad \bar{x} = \frac{60}{5} = 12$$

و كذلك حساب متوسط عائد مؤشر السوق , و ذلك كما يلي : و بالتعويض في المعادلة يتضح أن :

$$\bar{Y} = \frac{\sum Y}{N} \quad \bar{Y} = \frac{63}{5} = 12.6$$

ثم نقوم بحساب قيمة ألفا بالمعادلة التالية : و بالتعويض في المعادلة :

$$\alpha = \bar{x} - \beta \bar{Y} \quad \alpha = 12 - (-0.54 * 12.6) = 18.8$$

ثم نقوم بتقدير معادلة انحدار عائد السوق على عائد السهم بالمعادلة التالية : و بالتعويض في المعادلة يتضح أن :

$$X = \alpha + \beta Y \quad X = 18.8 + (-0.54)Y$$

ويمكن استخدام تلك المعادلة في التنبؤ بمعدل العائد على السهم عند عائد سوقي معين فإذا كان معدل عائد السوق المتوقع فإن عائد السهم المتوقع 15% يُحسب كما يلي :

$$X = 18.8 + (-0.54) * 15 = 10.7\%$$

ولو انخفض عائد السوق إلى 10% فإن عائد السهم المتوقع :

$$X = 18.8 + (-0.54) * 10 = 13.4\%$$

يُلاحظ ارتفاع قيمة العائد المتوقع من السهم عند انخفاض عائد السوق من 15% إلى 10% , و ذلك راجع لكون بيتا تحمل إشارة سالبة وهو ما يعني تحرك عائد السهم عكس حركة عائد مؤشر السوق .

$$\alpha = \frac{60 - (-0.54 * 63)}{5} = 18.8$$

وبالقانون الذي يغنيانا عن الثلاث قوانين

المصطلحات الواردة في المحاضرة 3#

Business Risk	مخاطر الأعمال
Event Risk	مخاطرة الحدث
Economic Risk	مخاطرة الفشل الاقتصادي
country Risk	مخاطر الدولة
Industry Risk	مخاطر الصناعة
Principal Risk	مخاطر الأصول
Liquidity Risk	مخاطر السيولة
Credit Risk	مخاطرة الائتمان
Opportunity Risk	مخاطرة الفرصة البديلة
Income Risk	مخاطرة الدخل
Call Risk	مخاطرة الاستدعاء
Price Risk	مخاطرة السعر
Interest Rate Risk	مخاطر سعر الفائدة
Currency Risk	مخاطرة العملة
Inflation Risk	مخاطر التضخم
Correlation	الارتباط
Correlation Risk	مخاطرة الارتباط
Regression Analysis	تحليل الانحدار

العائد والمخاطرة في المحفظة الاستثمارية

تقسيمات المخاطر حسب طبيعتها:

مخاطر السوق:

هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية ، أو هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق.

مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزامه وفقاً للشروط المتفق عليها .

مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المنشأة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها.

مخاطر النماذج:

تحتوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيداً وخطر بسبب حالة اللابيقين.

مخاطر الملائمة:

يمكن للخسائر أن تنشأ وتتضاعف بسبب قضايا ملائمة المعاملات.

مخاطر العمليات (التشغيل) :

تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة.

المخاطر القانونية:

وهي تعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية.

أنواع المخاطر:

المخاطر المنتظمة : (المخاطر السوقية) تؤثر على جميع الاستثمارات في الاقتصاد ، وهذا النوع من المخاطر **لا يمكن تجنبها**.
المخاطر الغير منتظمة : هي تلك المخاطر التي **يمكن تجنبها** وتؤثر على الاستثمارات بعينها.

هل يمكن تجنب المخاطر الغير منتظمة ؟ نعم ، عن طريق آلية التنويع الكفؤ في الاستثمارات.

بما أن المخاطر الغير منتظمة يمكن تجنبها ، عادة يتم التركيز على المخاطر النظامية في تحديد عائد الاستثمارات. من هذا المنطلق يجب معرفة العلاقة بين المخاطر والعائد وهي علاقة طردية. (أي كلما ارتفعت المخاطر ، ارتفع العائد).

• ميول المستثمرين نحو المخاطرة

المستثمر كاره المخاطرة risk aversion : قانون : تناقص المنفعة الحدية لكل وحدة إضافية من العائد

المستثمر محب المخاطرة risk tolerance : قانون : تزايد المنفعة الحدية لكل وحدة إضافية من العائد

المستثمر المحايد : استعداد ذلك الشخص لتحمل المخاطرة لقانون ثبات المنفعة الحدية لكل وحدة إضافية من العائد .

عوائد الاستثمار في الأوراق المالية :

- **التوزيعات dividends** اولا توزع على الاسهم الممتازة وفي الأخير او التصفية توزع الاسهم العادية
- س/ الشركات التي تدفع توزيعات عالية هي شركات تمر بمرحلة ؟ نمو
- **الكوبونات coupons (من السندات)** وهو ناتج ضرب القيمة الاسمية للسند في معدل الكوبون أو الفائدة الدورية
- **الربح الرأسمالي capital gain** هي الارباح الناتجة عن بيع الاصول الثابتة.

❖ **معدل العائد rate of return:** مقياس للأداء الاستثماري بشكل نسبة مئوية من الاستثمار المبدئي.

معدل العائد على الاستثمار = متوسط الأرباح الرأسمالية + متوسط العائد السنوي / سعر شراء الورقة المالية

متوسط الأرباح الرأسمالية = سعر بيع السهم - سعر الشراء / عدد سنوات الاستثمار

متوسط التوزيعات (العائد) السنوية = إجمالي التوزيعات خلال فترة الاستثمار / عدد سنوات الاستثمار

مثال: استثمرت شركة العزيزية بأحد أسهم شركة كبرى حيث قامت بشراء 24000 سهم بمبلغ 12000000 ريال لمدة أربع سنوات حيث تم بيع الورقة المالية بسعر 650 ريال للورقة. وقد جنت شركة العزيزية جراء هذا الاستثمار أرباحاً سنوية قدرها 510 ، 540 ، 560 ، 590 ريال لكل سهم على التوالي فأحسب معدل العائد على هذا الاستثمار.

متوسط الأرباح الرأسمالية = $650 - (12000000 / 24000) / 4 = 37.5$

متوسط التوزيعات السنوية = $550 = 4 / 510 + 540 + 560 + 590$

معدل العائد على الاستثمار = $1.17 = 500 / 550 + 37.5$

❖ **عائد المحفظة:**

• يمكن حساب العائد الفعلي من المحفظة الاستثمارية باستخدام البيانات التاريخية بطريقتين:

1. **طريقة النسبة:** حيث يتم احتساب العائد بالصيغة التالية:

قيمة المحفظة نهاية الفترة (بعد إضافة الربح الموزع) - 1-

قيمة المحفظة في بداية الفترة

2. **المتوسط المرجح بالأوزان:**

تقوم هذه الطريقة بترجيح عائدات الاستثمارات حسب وزنها في المحفظة الاستثمارية ثم جمع العائدات المرجحة لجميع الاستثمارات المكونة للمحفظة الاستثمارية ، حيث يمكن التعبير عن صيغة المعادلة كالتالي:

$$(R)p = \sum_{i=1} W_i R_i$$

(R)p = العائد المتوقع من المحفظة **Wi = وزن المشروع (i) في المحفظة** **Ri = عائد المشروع (i) في المحفظة**

مثال : محفظة استثمارية لرجل أعمال تبلغ قيمتها 1000000 ريال حيث تتكون هذه المحفظة من مشروعين وهما أ و ب

• تبلغ قيمة الاستثمار في أ = 600000 ريال

• تبلغ قيمة الاستثمار في ب = 400000 ريال

• العائد من الاستثمار أ = 8%

• العائد من الاستثمار ب = 15%

• المطلوب حساب عائد المحفظة باستخدام كلتا الطريقتين .

أولاً : حساب عائد المحفظة باستخدام طريقة النسبة:

□ قيمة الاستثمار في المشروع أ = $600000 + (600000 \times 0.08) = 648000$ ريال

□ قيمة الاستثمار في المشروع (ب) = $400000 + (400000 \times 0.15) = 460000$ ريال

□ قيمة المحفظة في نهاية الفترة = $(460000 + 648000) = 1108000$ ريال

□ عائد المحفظة = $(1108000 \div 1000000) - 1 = 10.8\%$

ثانياً : حساب عائد المحفظة باستخدام طريقة المتوسط المرجح:

❖ يجب حساب أوزان كل مشروع في المحفظة.

وزن المشروع (أ) = $600000 / 1000000 = 0.60$

وزن المشروع (ب) = $400000 / 1000000 = 0.40$

❖ المتوسط المرجح للمحفظة = $(0.08 \times 0.60) + (0.15 \times 0.40) = 10.8\%$

العائد المتوقع من محفظة استثمارية:

✓ لحساب العائد المتوقع من محفظة استثمارية لابد من معرفة:

- 1- عدد الاستثمارات في المحفظة
 - 2- أوزان كل الاستثمارات في المحفظة
 - 3- العائد المتوقع من كل استثمار
 - 4- احتمال حدوث الظروف الاقتصادية المحتملة
- حساب العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية:

يمكن استخدام الصيغة التالية لحساب العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية:

$$E(R)_P = \sum_{i=1}^n W_i E(R)_i$$

W_i = وزن المشروع (i) في المحفظة

$E(R)_i$ = عائد المتوقع من المشروع (i) في المحفظة

حيث العائد المتوقع لأي مشروع يساوي = مجموع العائد المحقق للمشروع عند حالة اقتصادية ضرب احتمال تحقق الحالة الاقتصادية

مثال : محفظة استثمارية مكونة من مشروعين أ و ب بقيمة 25000 ريال

قيمة الاستثمار في أ = 15000 ريال ,

قيمة الاستثمار في ب = 10000 ريال

الحالات الاقتصادية واحتمال حدوثها والعائد المتوقع من كل مشروع : احسب العائد المتوقع للمحفظة الاستثمارية

العائد من المشروع		احتمال حدوثها	الحالات الاقتصادية
المشروع ب	المشروع أ		
2%	5%	0.50	ركود
20%	15%	0.50	ازدهار

الحل : أولاً : حساب وزن كل مشروع

$$\text{وزن المشروع (أ)} = 15000 / 25000 = 0.60$$

$$\text{وزن المشروع (ب)} = 10000 / 25000 = 0.40$$

ثانياً : حساب العائد المتوقع من كل مشروع:

$$\text{المشروع (أ)} = (0.05 * 0.50) + (0.15 * 0.50) = 10\%$$

$$\text{المشروع (ب)} = (0.02 * 0.50) + (0.20 * 0.50) = 11\%$$

كما يمكن حساب العائد المتوقع من المشروع أ باستخدام الجدول كالتالي:

الحالة الاقتصادية	الاحتمال p_i	العائد R_i	$P_i * R_i$
ركود	50%	5%	0.025
ازدهار	50%	15%	0.075
		العائد المتوقع	0.10

كما يمكن حساب العائد المتوقع من المشروع ب باستخدام جدول كالتالي:

الحالة الاقتصادية	الاحتمال p_i	العائد R_i	$P_i * R_i$
ركود	50%	2%	0.01
ازدهار	50%	20%	0.1
		العائد المتوقع	0.11

$$\text{ثالثاً : حساب العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية : } = (0.10 * 0.60) + (0.11 * 0.40) = 10.4\%$$

تمارين الكتاب

تمرين 13 من الكتاب ص 348

لديك مبلغ 100000 ريالاً لاستثماره في محفظة استثمارية وإمامك الخيارات ؛ ك , ل . التي تمنحك عائداً 20% و 12% على التوالي . إذا كان هدفك تحقيق عائد متوقع من هذه المحفظة قدره 17% فما المبلغ الذي تستثمره في كل من : ك و ل ؟

تمرين 15 - ص 349

ادرس المعلومات الآتية ومن ثم اجب عن الاسئلة التالية :

حاله الاقتصاد	احتمالات	عائد أ	عائد ب	عائد ج
ازدهار	0.65	0.14	0.18	0.26
انكماش	0.35	0.08	0.02	- 0.2

- أ- ما العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية المكونة من مشروعين إذا كان حجم الاستثمار في المشاريع الثلاثة متساوية
ب- ما تباين هذه المحفظة إذا كان نسبة الاستثمار في المشاريع الثلاثة 25%.25%.50%

تمرين 19 ص 349

العائد المتوقع من سهم شركة الياسين 22% ومعامل بيتا له 1.6 والعائد المتوقع على الاستثمارات السوقية 16% فما معدل العائد على الاستثمارات عديمه المخاطر؟؟

تمرين 20 - ص 349

معامل بيتا للسهم (س 1.4) والعائد المتوقع منه 25% السهم (ص) معامل بيتا له 0.85 والعائد المتوقع منه 15% إذا كان معدل العائد على الاستثمارات عديمه المخاطره 6% وعلاوه المخاطره السوقية 10.3% هل تعتبر أسعار هذه الأسهم عادله ام ان واحدا منها مقوم بأقل أو أكثر من قيمته..؟

تمرين - 22 ص 349

ادرس البيانات ادناه ومن ثم حدد المحفظة الاستثمارية المكونة من مشروعين بنسب متساوية وتتمتع بأقل مخاطرة.

حاله السوق	احتمالات	عائد أ	عائد ب	عائد ج
الاول	0.1	40	40	30
الثاني	0.2	10	20	20
الثالث	0.4	0	10	20
الرابع	0.2	-5	0	-10
الخامس	0.1	-10	-20	0

المصطلحات الواردة في المحاضرة 4#

risk aversion	المستثمر كاره المخاطرة
risk tolerance	المستثمر محب المخاطرة
dividends	التوزيعات
coupons	الكوبونات
capital gain	الربح الرأسمالي
rate of return	معدل العائد
Beta coefficient	معامل بيتا
Capital Asset Pricing Model	نموذج تسعير الأصول الرأسمالية
Investment diversification	التنوع الاستثماري
Investment Portfolio	المحفظة الاستثمارية
Market Portfolio	محفظة السوق
Market risk	خطر السوق
Portfolio expected return	العائد المتوقع من المحفظة
Portfolio return	عائد المحفظة
Portfolio risk	خطر المحفظة
Reward-To- Risk Return Ratio	نسبة العائد الى المخاطرة
Risk premium	علاوة المخاطرة
Security market line	خط سوق الاوراق المالية
Systematic risk	مخاطر منتظمة
Unsystematic / Specific risk	مخاطر غير منتظمة / خاصة

العائد والمخاطرة في المحفظة الاستثمارية

يمكن قياس المخاطر في المحفظة الاستثمارية عن طريق :

■ تباين عوائد المحفظة الاستثمارية

■ الانحراف المعياري لعوائد المحفظة الاستثمارية

مثال : فيما يلي البيانات الخاصة بمشروعات استثمارية (أ-ب-ج) والتي تتكون منها المحفظة الاستثمارية لإحدى الشركات :
المطلوب : حساب عوائد المحفظة ومخاطر هذه المحفظة.

الحالة الاقتصادية	الاحتمال	العائد المتوقع والوزن من كل مشروع
		وزن (أ)=40% وزن (ب)=40% وزن (ج) 20%
ازدهار	30%	8% 10% 12%
ظروف عادية	40%	6% 6% 6%
انكماش	30%	4% 2% 1%

أولاً : حساب العائد المتوقع والمخاطر لكل مشروع في المحفظة:

المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	ح	ع	ع*ح	ع-ع*	$\frac{ع-ع*}{ع}$	$\frac{ع-ع*}{ع}^2$
ازدهار	30%	8%	2.400%	2.00%	0.0004	0.00012
ظروف عادية	40%	6%	2.400%	0.000%	0	0
انكماش	30%	4%	1.200%	-2.00%	0.0004	0.00012
			6.000%			0.00024

نستطيع الحصول على الانحراف المعياري عن طريق اخذ جذر التباين $0.00024 = \sqrt{1.5\%}$

المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	ح	ع	ع*ح	ع-ع*	$\frac{ع-ع*}{ع}$	$\frac{ع-ع*}{ع}^2$
ازدهار	30%	10%	3.00%	4.00%	0.0016	0.00048
ظروف عادية	40%	6%	2.40%	0.00%	0	0
انكماش	30%	2%	0.60%	-4.00%	0.0016	0.00048
			6.00%			0.00096

الانحراف المعياري للمشروع = 3.1%

المشروع الثالث:

الحالة الاقتصادية	ح	ع	ع*ح	*ع-ع	٢٨(*ع-ع)	٢٨(*ع-ع)*ح
ازدهار	٣٠%	12%	3.600%	5.700%	0.003249	0.000975
ظروف عادية	٤٠%	6%	2.400%	-0.300%	0.006	0.0024
انكماش	٣٠%	1%	0.300%	-5.300%	0.002809	0.000843
			6.300%			0.004217

الانحراف المعياري : 6.4%

إذا عائد المحفظة المتوقع

$$0.029 = ((0.2 \times 0.12) + (0.4 \times 0.1) + (0.4 \times 0.08)) \times 0.3$$

$$0.024 = ((0.2 \times 0.06) + (0.4 \times 0.06) + (0.4 \times 0.06)) \times 0.4$$

$$0.007 = ((0.2 \times 0.01) + (0.4 \times 0.02) + (0.4 \times 0.04)) \times 0.3$$

ويمكن حساب العائد من المحفظة بطريقة أخرى: الوزن $\times$ العائد + ... = $6\% = (0.06 \times 0.2) + (0.06 \times 0.4) + (0.06 \times 0.4)$

لحساب مخاطر المحفظة نحتاج حساب التباين ثم الانحراف المعياري :

$$0.0016 = 2^{(0.06 - 0.007)} \times 0.30 + 2^{(0.06 - 0.024)} \times 0.40 + 2^{(0.06 - 0.029)} \times 0.30$$

$$0.04 = \sqrt{0.0016} = \text{الانحراف المعياري}$$

التغاير COV الانحراف المشترك

حساب التباين والانحراف المعياري عن طريق العلاقة بين الاستثمارات التي تتشكل منها المحفظة الاستثمارية وذلك من خلال الحصول على الانحراف المشترك للاستثمارات (التغاير) ومعامل الارتباط بين الاستثمارات

الانحراف المشترك (التغاير)

$$COV_{(a,b)} = \sum_{i=1}^n P_i [(R_a - ER_a)(R_b - ER_b)]$$

الصيغة الأولى:

الانحراف المشترك لمحفظة مكونه من مشروعين (a,b) = COV(a,b)

احتمال حدوث الحالة الاقتصادية a ويتراوح من 1 إلى n $P_i = n$

العائد الممكن الحصول عليه من الاستثمار a في حالة اقتصادية معينة R_a

العائد المتوقع من الاستثمار a وهو عبارة عن $R_a \times P_a$ لكل الحالات الاقتصادية ER_a

العائد الممكن الحصول عليه من الاستثمار b في حاله اقتصادية معينة R_b

العائد المتوقع من الاستثمار b وهو عبارة عن $R_b \times P_b$ لكل الحالات الاقتصادية ER_b

كما يمكن حساب التغاير بوجود معامل الارتباط بالصيغة التالية:

$$COV_{(a,b)} = \rho_{(a,b)} \times \sigma_a \sigma_b$$

يمكن حساب معامل الارتباط بين مشروعين بالصيغة التالية:

$$\rho_{(a,b)} = \frac{COV_{(a,b)}}{\sigma_a \times \sigma_b}$$

الانحراف المعياري لمحفظه استثمارية مكونه من استثمارين يحسب كالآتي :

$$\sigma_{(a,b)} = \sqrt{W_a^2 \sigma_a^2 + W_b^2 \sigma_b^2 + 2W_a W_b COV_{(a,b)}}$$

كما يمكن حسابه باستخدام معامل الارتباط:

$$\sigma_{(a,b)} = \sqrt{W_a^2 \sigma_a^2 + W_b^2 \sigma_b^2 + 2W_a W_b \rho_{(a,b)} \sigma_a \sigma_b}$$

$$P(a,b) = +1$$

❖ في حالة أن معامل الارتباط بين مشروعين = +1

ذلك يدل على أن الارتباط بين المشروعين قوي وتام بالموجب أي أن التغير في عوائد الاستثمارين تأخذ نفس الاتجاه وبنفس النسبة

$$P(a,b) = -1$$

❖ في حالة أن معامل الارتباط بين مشروعين = -1

ذلك يدل على أن الارتباط بين المشروعين قوي وتام بالسالب أي أن التغير في عوائد الاستثمارين تأخذ عكس الاتجاه وبنفس النسبة

$$P(a,b) > -1 \quad (1-)$$

❖ في حالة أن معامل الارتباط بين مشروعين سالب لكن أكبر من (-1) ذلك يدل على أن الارتباط بين المشروعين سالب أي أن التغير في عوائد الاستثمارين تأخذ عكس الاتجاه و بنسب مختلفة

$$P(a,b) > +1$$

❖ في حالة أن معامل الارتباط بين مشروعين أكبر +1

ذلك يدل على أن الارتباط بين المشروعين قوي وتام بالموجب أي أن التغير في عوائد الاستثمارين تأخذ نفس الاتجاه باختلاف النسبة

مثال:

العائد من المشاريع (%)			الاحتمال	الحالة الاقتصادية
المشروع (c) %	المشروع (b) %	المشروع (a) %		
0.5	0.6	0.6	0.3	ازدهار
0.2	0.1	0	0.4	ظروف طبيعية
-0.1	-0.2	-0.1	0.3	ركود

المطلوب : حساب الانحراف المعياري لكل محفظة استثمارية مكونة من استثمارين

أولاً : حساب العائد المتوقع من كل مشروع

$$0.15 = (0.3 \times -0.1) + (0.4 \times 0) + (0.3 \times 0.6) = (ER)_a$$

$$0.16 = (0.3 \times -0.2) + (0.4 \times 0.1) + (0.3 \times 0.6) = (ER)_b$$

$$0.20 = (0.3 \times -0.1) + (0.4 \times -0.2) + (0.3 \times 0.5) = (ER)_c$$

ثانياً : بتطبيق الصيغة الرياضية المعروفة لحساب الانحراف المعياري لكل مشروع منفرد :

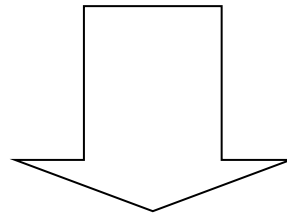
$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i (R_i - ER)^2}$$

$$\sigma_{(a)} = \sqrt{0.3(0.6 - 0.15)^2 + 0.4(0 - 0.15)^2 + 0.3(-0.1 - 0.15)^2} = 0.297$$

$$\sigma_{(b)} = \sqrt{0.3(0.6 - 0.16)^2 + 0.4(0.1 - 0.16)^2 + 0.3(-0.2 - 0.16)^2} = 0.314$$

$$\sigma_{(c)} = \sqrt{0.3(0.5 - 0.20)^2 + 0.4(0.2 - 0.2)^2 + 0.3(-0.1 - 0.2)^2} = 0.232$$

حساب العائد المتوقع والانحراف المعياري لكل مشروع بطريقة الجدول



$(r-r^*)^2 \cdot p$	$(r-r^*)^2$	$r-r^*$	$p \cdot r$	r	p
0.06075	0.2025	0.45	0.18	0.6	0.3
0.009	0.0225	-0.15	0	0	0.4
0.01875	0.0625	-0.25	-0.03	-0.1	0.3
0.0885			0.15	العائد المتوقع	
0.297	الانحراف				

المشروع A

$(r-r^*)^2 \cdot p$	$(r-r^*)^2$	$r-r^*$	$p \cdot r$	r	p
0.05808	0.1936	0.44	0.18	0.6	0.3
0.00144	0.0036	-0.06	0.04	0.1	0.4
0.03888	0.1296	-0.36	-0.06	-0.2	0.3
0.0984			0.16	العائد المتوقع	
0.313	الانحراف				

المشروع B

$(r-r^*)^2 \cdot p$	$(r-r^*)^2$	$r-r^*$	$p \cdot r$	r	p
0.027	0.09	0.3	0.15	0.5	0.3
0	0	0	0.08	0.2	0.4
0.027	0.09	-0.3	-0.03	-0.1	0.3
0.054			0.2		
0.232	الانحراف				

المشروع C

ثالثًا : حساب الانحراف المشترك بين المشاريع

الانحراف المشترك بين A,B			
p	$rb-Erb$	$ra-Era$	الحالة الاقتصادية
0.0594	0.3	0.44	ازدهار
0.0036	0.4	-0.06	عادية
0.027	0.3	-0.36	ركود
0.09			الانحراف المشترك بين A,B

الانحراف المشترك بين A,C			
p	$rc-Erc$	$ra-Era$	الحالة الاقتصادية
0.0405	0.3	0.3	ازدهار
0	0.4	0	عادية
0.0225	0.3	-0.3	ركود
0.063			

الانحراف المشترك بين B,C			
p	$rc-Erc$	$rb-Erb$	الحالة الاقتصادية
0.0396	0.3	0.3	ازدهار
0	0.4	0	عادية
0.0324	0.3	-0.3	ركود
0.072			

رابعاً : حساب معامل الارتباط بين كل مشروعين

$$0.97 = (0.31 \times 0.29) / 0.09 = A, B \text{ معامل الارتباط بين}$$

$$0.91 = (0.23 \times 0.29) / 0.063 = A, C \text{ معامل الارتباط بين}$$

$$0.99 = (0.23 \times 0.31) / 0.072 = B, C \text{ معامل الارتباط بين}$$

خامساً : حساب الانحراف المعياري للمحافظ

نلاحظ بأنه باستطاعتنا تكوين ثلاث محافظ من المشاريع المتوفرة:

□ المحفظة الأولى بين المشروعين A, B

الانحراف المعياري بين المشروعين A, B على افتراض بأن رأس المال موزع بين المشروعين بالتساوي B= %50 A= %50

كما يمكن حسابه بالصيغة الأخرى :

$$\sigma_{(a,b)} = \sqrt{(0.5)^2 (0.297)^2 + (0.5)^2 (0.0314)^2 + 2(0.5 \times 0.5) 0.09} = 0.303$$

□ المحفظة الثانية بين المشروعين A, C

الانحراف المعياري بين المشروعين A, C على افتراض بأن رأس المال موزع بين المشروعين بالتساوي A= %50, C= %50

بعد تطبيق المعادلة السابقة على بيانات المشروعين A, C نحصل على انحراف معياري = 0.258

□ المحفظة الثالثة بين المشروعين B, C

الانحراف المعياري بين المشروعين B, C على افتراض بأن رأس المال موزع بين المشروعين بالتساوي B= %50 , C= %50

بعد تطبيق المعادلة السابقة على بيانات المشروعين B, C نحصل على انحراف معياري = 0.271

❖ المقارنة بين المحافظ من حيث المخاطر

بعد الحصول على الانحراف المعياري لثلاثة محافظ يمكن تكوينها من المشاريع المتوفرة، نجد أن أقل محفظة تحتوي على درجة مخاطر هي المحفظة الثانية المكونة من المشروعين A, C

ثم يليها المحفظة الثالثة ، ومن ثم المحفظة الأولى وهي التي تحتوي على أعلى درجة من المخاطرة بين المحافظ الثلاث.

❖ محافظ مكونة من أكثر من مشروعين:

في الأمثلة السابقة تم اعطاء مشروعين في كل محفظة , هل يمكن تكوين محفظة في المشاريع الثلاثة ؟ نعم

كيفية حساب الانحراف المعياري لمحفظة مكونة من ثلاثة مشاريع : باستخدام الصيغة التالية :

$$\sqrt{W_a^2 \times \sigma_a^2 + W_b^2 \times \sigma_b^2 + W_c^2 \times \sigma_c^2 + 2 \times W_a \times W_b \times Cov(a, b) + 2 \times W_a \times W_c \times Cov(a, c) + 2 \times W_b \times W_c \times Cov(b, c)}$$

حساب عائد ومخاطر المحفظة المكونة من ثلاث مشاريع بافتراض بأن الاوزان بين الثلاث مشاريع هي كالتالي:

المشروع A = %30 المشروع B = %40 المشروع C = %30

$$0.169 = (0.2 \times 0.30) + (0.16 \times 0.4) + (0.15 \times 0.30)$$

الانحراف المعياري للمحفظة:

$$\sqrt{.3^2 \times 0.29^2 + 0.4^2 \times 0.31^2 + 0.3^2 \times 0.232^2 + 2 \times .3 \times .4 \times 0.09 + 2 \times 0.3 \times 0.3 \times 0.063 + 2 \times 0.4 \times 0.3 \times 0.072} = 0.27$$

المصطلحات الواردة في المحاضرة #5	
التغاير	COV

العائد والمخاطرة في المحفظة الاستثمارية

أهم مصادر المخاطر المنتظمة :

ارتفاع التضخم	انخفاض القوة الشرائية للنقود	ارتفاع أسعار الفائدة
---------------	------------------------------	----------------------

يمكن قياس المخاطر المنتظمة عن طريق معامل بيتا (معامل بيتا : هو درجة تجاوب عائدات السهم مع التغير في عائدات السوق).

مثال : إذا علمنا بأن بيتا لسهم معين هو 0.50 فذلك يعني بأن ارتفاع عائد السوق بنسبة واحدة 1%، سوف يؤدي الى ارتفاع السهم بنسبة 0.50%
ملاحظات:

- ☐ إذا كان معامل بيتا لديه علامة + = فهذا يدل على وجود علاقة طردية بين عائدات السهم وعائد السوق
- ☐ إذا كان معامل بيتا لديه علامة - = فهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين عائدات السهم وعائد السوق
- ☐ بيتا السوق (مخاطر السوق) عادة يساوي 1
- ☐ كلما ارتفع معامل بيتا لسهم معين ، ارتفعت مخاطر هذا السهم

حساب نسبة التغير في عائد السهم بمعامل بيتا:

يمكن حساب نسبة التغير في عائد السهم إلى نسبة التغير بعائد السوق بالصيغة التالية:

بيتا السهم $\times$ نسبة التغير في عائد السوق

مثال : اذا كان معامل بيتا لسهم ما هو -2 وعائد السوق ارتفع بنسبة 2% ، فما نسبة التغير في عائد السهم ؟

بما أن العلامة لمعامل بيتا هي علامة سالبة ، إذا العلاقة عكسية $2 \times -2 = -4\%$

التفسير : اذا ارتفع عائد السوق ب 2% ، فإن عائد السهم سوف يهبط بنسبة 4%

نلاحظ بأن درجة الخطورة عالية لهذا السهم وذلك لأنها أعلى من بيتا السوق (1)

حساب معامل بيتا. يمكن حساب معامل بيتا بالصيغة التالية : <<<<<<<<<< ,,,,

حيث $\text{cov}(a,m)$ = الانحراف المشترك بين عائدات السهم a وعائد السوق m

و $Qm^2 =$ التباين لعائدات السوق

حساب الانحراف المشترك (التغاير) بين عائدات السهم وعائد السوق

يمكن استخدام الصيغة التالية لحساب الانحراف المشترك (التغاير) بين عائدات السهم وعائد السوق في حالة البيانات التاريخية

$$\sum_{i=1}^n \frac{(Rai - ERA)(Rmi - ERm)}{n-1}$$

$Cov(a,m)$ = الانحراف المشترك لمحفظه مكونه من عائد السوق وعائدات السهم

$$n = \text{عدد الفترة}$$

R_a = العائد الممكن الحصول عليه من الإستثمار a

Era = متوسط العائد من المشروع a يمكن الحصول عليه عن طريق (مجموع العائدات / عدد الفترات)

$R_m = \text{عائد السوق}$

E_{rm} = متوسط عوائد السوق m يمكن الحصول عليه عن طريق (مجموع العائدات / عدد الفترات)

حساب تباين عوائد السوق

يمكن حساب تباين السوق بالصيغة التالية:

$$\sigma_m^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (R_{mi} - ER_m)^2}{n - 1}$$

مثال : يوضح الجدول التالي العائد من سهم شركة مكة مقارنة مع عائد السوق خلال الخمس سنوات الماضية

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
عائد سهم مكة %	4	6	2-	3	4
عائد السوق %	8	4	2-	2	2-

المطلوب : حساب معامل بيتا لسهم شركة مكة ؟

أولا / حساب متوسط العائد :

$$\text{متوسط العائد لسهم مكة (Era)} = (0.04 + 0.06 + (0.02-) + 0.03 + 0.05) / 5 = 0.03$$

$$\text{متوسط عائد السوق (Erm)} = (0.08 + 0.04 + (0.02-) + 0.02 + 0.02) / 5 = 0.02$$

ثانيا / حساب الانحراف المشترك (التغاير)

بتطبيق الصيغة الخاصة بـ الانحراف المشترك نحصل على التالي:

$$\begin{aligned} 0.0006 &= (0.02 - 0.08) \times (0.03 - 0.04) \\ 0.0006 &= (0.02 - 0.04) \times (0.03 - 0.06) \\ 0.0020 &= (0.02 - 0.02-) \times (0.03 - 0.02-) \\ 0.0000 &= (0.02 - 0.02) \times (0.03 - 0.03) \\ 0.0004- &= (0.02 - 0.02-) \times (0.03 - 0.04) \end{aligned}$$

المجموع = 0.0028

$$\sum_{i=1}^n \frac{(R_{ai} - E_{Ra})(R_{mi} - E_{Rm})}{n-1}$$

$$\text{إذا التغاير} = 0.0028 / (1-5) = 0.0007$$

ثالثا / حساب تباين السوق

يمكن حساب التباين باستخدام الصيغة المقدمة مسبقا ،حيث نحصل على التالي : "طبعاً نربع الانحرافات ونجمعهم"

$$\text{التباين} = 2^{(0.02-0.02-)} + 2^{(0.02-0.02)} + 2^{(0.02-0.02-)} + 2^{(0.02-0.04)} + 2^{(0.02-0.08)} = 0.0072$$

$$\text{إذا التباين} = 0.0072 / (1-5) = 0.0018$$

$$\text{رابعا / حساب قيمة معامل بيتا} = \frac{\text{معامل بيتا السهم}}{\text{معامل بيتا السوق}} = \frac{0.0007}{0.0018} = 0.40$$

نلاحظ بأن مخاطر هذا السهم أقل من مخاطر السوق (1)

التفسير : بزيادة عائد السوق بنسبة 1% , يزداد عائد السهم بنسبة 0.40%

❖ نموذج تسعير الأصول المالية :

يستخدم هذا النموذج لتحديد العائد المتوقع من الاستثمار في سهم معين.
يستخدم هذا النموذج لتحديد العلاوة التي يجب أن يحصل عليها المستثمر مقابل تحمله تلك المخاطر (المخاطر المنتظمة).

يمكن حساب العائد المطلوب من سهم معين باستخدام هذا النموذج عن طريق استخدام الصيغة التالية : $Ra = Rf + \beta a(Rm - Rf)$

Rm = العائد المتوقع من محفظة السوق M Ba = معامل بيتا للسهم A Rf = العائد الخالي من المخاطر Ra = العائد المتوقع من السهم A

ملاحظات : 1- $(Rm - Rf)$ هذا الشق من المعادلة يمثل علاوة تحمل مخاطر السوق

2- $Ba \times (Rm - Rf)$ هذا الشق يمثل علاوة تحمل مخاطر السهم

مثال : إذا كان معامل العائد على الاستثمارات عديمة المخاطرة 10 % وعائد محفظة السوق 15 % و معامل بيتا لأسهم شركة جرير 1.5.

فما معدل العائد المتوقع لسهم شركة جرير ؟ العائد المتوقع = $0.1 + (1.5 \times (0.15 - 0.1)) = 17.5\%$

❖ الموازنة الرأسمالية وتحليل الخطر

□ إن افتراض عنصر التأكد التام في تحصيل التدفقات النقدية وتقويم المشروعات الاستثمارية يعتبر افتراضاً غير عملي ، نظراً لأن التدفقات النقدية المرتقبة من المشروعات الاستثمارية تتعلق بالمستقبل وتتوقف على عدد كبير من العوامل التي تؤثر في تقدير التدفقات النقدية وبالتالي في قرار الاستثمار.

□ إن أساليب تقويم المشروعات الاستثمارية التي تم التطرق إليها سابقاً لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر المخاطرة.

□ يركز هذا الموضوع على التعرف على أساليب التقويم التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر المخاطرة.

أولاً / طريقة معامل معادل التأكد " في المحاضرة القادمة سنتطرق للطريقة الأخرى طريقة معدل الخصم المعدل

□ تعمل هذه الطريقة على معالجة المخاطر عند تقويم المشروعات الاستثمارية من خلال تعديل التدفقات النقدية الغير مؤكدة لتصبح مؤكدة

مثال : إذا توفرت لدى أحد المستثمرين فرصة الاستثمار في مشروع استثماري يمكنه من أن يحقق عوائد محتملة إما 20000 ريال أو صفر ريال باحتمالات متساوية (50%)

- العائد المتوقع من هذا الاستثمار (غير مؤكد) :

- العائد المتوقع من الاستثمار = $(0.5 \times 20000) + (0.5 \times 0) = 10000$ ريال

لو تصورنا أن هذا المستثمر تتساوى عنده منفعة تحقيق مبلغ 8000 ريال مؤكدة مع تحقيق مبلغ 10000 غير مؤكدة ، فأنه يمكن القول أن : 8000 ريال (مؤكدة) = 10000 ريال (غير مؤكدة)

من خلال التحليل السابق يمكن حساب معامل معادل التأكد كالتالي : حيث : $\alpha_i = \frac{CCF_i}{RCF_i}$

α_i = معامل معادل التأكد وتتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح (1-0)

CCF_i = التدفقات النقدية المؤكدة للفترة i RCF_i = التدفقات النقدية الغير مؤكدة للفترة i

وعليه يمكن حساب التدفقات النقدية المؤكدة = $CCF_i = \alpha_i \times RCF_i$

ملاحظة : قيمة معامل معادل التأكد تتراوح قيمتها بين 0 و 1+

بالطبيق على المثال السابق : $\alpha_i = \frac{CCF_i}{RCF_i} = \frac{8000}{10000} = 0.8$

ولحساب التدفقات النقدية المؤكدة نطبق هذه الصيغة : $CCF_i = \alpha_i \times RCF_i$

وتكون التدفقات النقدية المؤكدة = $0.8 \times 10000 = 8000$ ريال

ويمكن استخدام هذه التدفقات النقدية المؤكدة في تقويم المشروعات الاستثمارية بعد التخلص من المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية الغير مؤكدة.

❖ تقييم المشاريع الاستثمارية:

▪ يمكن تقييم المشاريع الاستثمارية بعد تعديل التدفقات النقدية بأكثر من طريقة مثل :

1- طريقة صافي القيمة الحالية

2- معدل العائد الداخلي

3- مؤشر الربحية

هنا سوف نعتمد على طريقة صافي القيمة الحالية بعد الحصول على التدفقات النقدية المؤكدة (أي إزالة الخطر المرتبط بالتدفقات النقدية الغير مؤكدة)

تقويم المشروعات الاستثمارية بطريقة صافي القيمة الحالية مع تطبيق معامل معادل التأكد :

$$NPV = \sum_{i=1}^n \frac{\alpha_i RCF_i}{(1+R_f)} - K = \text{صافي القيمة الحالية}$$

حيث:

$NPV = \text{صافي القيمة الحالية}$

$\alpha_i = \text{معامل معادل التأكد}$

$RCF_i = \text{التدفقات النقدية الغير مؤكدة}$

$R_f = \text{معدل العائد على الاستثمارات الخالية من المخاطر (عديمة المخاطرة)}$

$n = \text{عمر المشروع}$

$K = \text{القيمة الحالية لتكلفة المشروع}$

مثال :

تقوم إحدى الشركات بتقويم مشروع استثماري بالمعلومات التالية :

تكلفة المشروع = 130000 ريال

معدل العائد المطلوب = 12%

معدل العائد على الاستثمارات عديمة المخاطر = 5%

التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع هي كالتالي:

السنة	التدفقات النقدية غير المؤكدة RCF	قيمة معامل معادل التأكد α_i
1	10000	0.9
2	20000	0.9
3	40000	0.8
4	80000	0.75
5	80000	0.6

□ المطلوب : ما هي صافي القيمة الحالية بطريقة معامل معادل التأكد؟

- أولاً : حساب التدفقات النقدية المؤكدة للمشروع:

السنة	التدفقات النقدية المتوقعة	معامل التأكد (α)	التدفقات النقدية المؤكدة
1	10000	0.9	9000
2	20000	0.9	18000
3	40000	0.8	32000
4	80000	0.75	60000
5	80000	0.6	48000

- ثانياً : حساب صافي القيمة الحالية بتطبيق المعادلة: $NPV = \sum_{i=1}^n \frac{\alpha_i RFC_i}{(1 + R_f)^i} - k$

ملاحظات : إذا كانت نتيجة صافي القيمة الحالية موجبة فإن المشروع مقبول وإذا كانت سالبة فإن المشروع مرفوض

السنة	التدفقات النقدية المؤكدة	معامل القيمة الحالية عند 5% نأخذ من الجداول المالية رقم 3	القيمة الحالية للتدفقات النقدية
1	9000	0.952	8568
2	18000	0.907	16326
3	32000	0.864	27648
4	60000	0.823	49380
5	48000	0.784	37632
مجموع القيمة الحالية = 139554			
- تكلفة المشروع = 130000			
NPV			9554 إذا موجب إذا مقبول
صافي القيمة الحالية			

تمارين الكتاب ص 348

- 5- لماذا يصعب على المستثمر تفادي المخاطره المنتظمه
- 6- مالمبدأ الذي تقوم عليه المخاطر المنتظمه
- 7- ماذا يقيس معامل بيتا

تمارين الكتاب ص 349

- 17- معامل بيتا لسهم شركه العامر 1.2 - والعائد على الاستثمار في السوق % 17 والعائد من الاستثمارات عديمه المخاطر % 8 فما العائد المتوقع من سهم شركه العامر..؟
- 18- اذا علمت ان العائد المتوقع من شركه الدهلوي % 14 - والعائد على الاستثمارات عديمه المخاطر % 4 وعلاوه المخاطر السوقيه % 6 فما معامل بيتا لسهم شركه الدهلوي..؟
- 21- أدرس المعلومات الاتيه على السهمين :ك. ل

حاله الاقتصاد	الاحتمال	عائد سهم ك	عائد سهم ل
ركود	0.1	0.14	- 0.2
عادي	0.6	0.24	0.1
ازدهار	0.3	0.28	0.42

علاوه المخاطر في السوق % 8 ومعدل العائد على الاستثمارات عديمه المخاطره % 6 ما الاستثمار الذي له اعلى مخاطره منتظمه ؟ وماالاستثمار صاحب اكبر مخاطره غير منتظمه ؟ ما السهم الذي يتمتع بارتفاع المخاطره..؟

إدارة المحفظة الاستثمارية وتحليل الخطر

ثانياً : طريقة معدل الخصم المعدل للمخاطرة:

□ يقوم أسلوب معدل الخصم المعدل على تعديل معدل الخصم لمعالجة المخاطر، على عكس الطريقة الأولى التي تقوم على تعديل التدفقات النقدية لمعالجة المخاطر .

□ يهدف أسلوب معدل الخصم المعدل إلى تحديد معدل الخصم الذي يعكس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار .

□ وفقاً لهذه الطريقة، كلما كان المشروع أكثر مخاطره كلما ارتفع معدل الخصم المعدل وكلما تزدت صافي القيمة الحالية .

□ يقوم مفهوم تعديل معدل الخصم على أن المستثمر يطالب بعائد أعلى في حالة الاستثمار في مشروعات تواجه مخاطر أعلى .

□ وفقاً لهذا المفهوم فإن معدل العائد المطلوب من الاستثمار يحسب على النحو التالي :

معدل العائد المطلوب من الاستثمار = العائد الخالي من المخاطرة + علاوة المخاطرة

□ بعد تحديد معدل الخصم المعدل يتم تقويم المشروعات الاستثمارية باستخدام طرق التقييم المعتادة على سبيل المثال تقييم

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1 + RADR)^t} - K$$

المشروعات الاستثمارية باستخدام صافي القيمة الحالية:

حيث : NPV = صافي القيمة الحالية CF = التدفقات النقدية المتوقعة

RADR = معدل الخصم المعدل للمخاطرة K = تكلفة المشروع

ويتم الحكم على المشروع وفق القواعد التالية :

١ - باستخدام معيار صافي القيمة الحالية : تقبل المشروعات الاستثمارية إذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة $NPV > 0$

٢ - باستخدام معيار مؤشر الربحية : تقبل المشروعات الاستثمارية إذا كان مؤشر الربحية أكبر من $PI > 1$

٣ - باستخدام معيار معدل العائد الداخلي : تقبل المشروعات الاستثمارية إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الخصم المعدل $IRR > RADR$

□ يمكن تحديد معدل العائد المطلوب باستخدام نموذج تسعير الأصول: العائد المتوقع $E(R) = R_f + \beta(R_m - R_f)$

$E(R)$ = العائد المطلوب R_f = العائد الخالي من المخاطرة B = معامل بيتا R_m = عائد السوق

مثال : إذا توفرت لديك البيانات التالية عن الاستثمار في سهم إحدى الشركات :

معدل بيتا للشركة = 1.2 ومعدل العائد الخالي من المخاطرة = 9% وعائد السوق = 19%

وهناك احتمال 90% بعد سنة من الاستثمار أن يرتفع سعر السهم إلى 10 ريال وهناك احتمال 10% بعد سنة من الاستثمار أن يرتفع سعر السهم إلى 20 ريال

المطلوب : ماهي القيمة الحالية لسهم الشركة (على اعتبار عدم وجود أرباح موزعة) .

الحل

1- حساب التدفقات النقدية المتوقعة للفترة القادمة على النحو التالي : $11 = (20 \times 0.1) + (10 \times 0.9)$ ريال

2- حساب العائد المتوقع للسهم بتطبيق المعادلة : $E(R) = R_f + \beta(R_m - R_f) = 0.09 + 1.2(0.19 - 0.09) = 0.21$

3- حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المحسوبة في الخطوة 1:

$$\text{القيمة الحالية لسهم الشركة} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{(1 + \text{العائد المتوقع})} = \frac{11}{(0.21 + 1)} = 9.09 \text{ ريال}$$

- أيضا من الطرق المستخدمة للحصول على معدل الخصم المعدل هي طريقة معامل الاختلاف.
- تقوم هذه الطريقة على الأخذ بالحسبان معامل الاختلاف لحساب معامل الخصم المعدل.
- يمكن حساب صافي القيمة الحالية باستخدام طريقة معدل الخصم المعدل للمخاطرة بإتباع الخطوات التالية:

1- حساب معامل الاختلاف لكل مشروع.

- يمكن استخدام هذه الصيغة لحساب معامل الاختلاف لكل مشروع: $E(R) / \sigma$ معامل الاختلاف
- حيث: σ = الانحراف المعياري للمشروع $E(R)$ = العائد المتوقع من المشروع

2- تحديد علاوة مخاطر الأوراق المالية :

- بما أن معدل العائد المطلوب = علاوة مخاطر السهم + معدل العائد الخالي من المخاطر.
- اذا نستطيع الحصول على علاوة مخاطر الأوراق المالية عن طريق الصيغة التالية :
- علاوة مخاطر الأوراق المالية = (معدل العائد المطلوب - معدل العائد الخالي من المخاطرة)

3- تحديد علاوة المخاطر لكل مشروع :

- نستطيع تحديد علاوة المخاطرة لكل مشروع بتطبيق الصيغة التالية :
- علاوة مخاطر المشروع = (معامل الاختلاف الخاص بالمشروع / معامل الاختلاف للشركة ككل) × علاوة مخاطر الأوراق المالية
- 4- حساب معدل الخصم المعدل لكل مشروع .

- يمكن تطبيق الصيغة التالية للحساب = علاوة مخاطر المشروع + معدل العائد الخالي من المخاطرة.

5- حساب صافي القيمة الحالية مع استخدام معدل الخصم المعدل.

$$NPV = \sum_{i=1}^n \frac{CF_i}{(1 + RADR)^i} - k \quad \square$$

مثال: تفكر شركة الأرصفة للتنمية الدخول في أحد المشروعات الاستثماريين الذي يحل كل واحد منهم محل الآخر ، ويتطلب كل من المشروعين استثماراً رأسمالياً قدره 30000 ريال، وأن الحياة الاقتصادية لكل من المشروعين متساوية وتقدر بعشر سنوات. ينتج عن المشروع الأول تدفق نقدي سنوي متوقع مقداره 7200 ريالاً، وانحراف معياري للتدفق النقدي وقدره 2880 ريالاً، وينتج عن المشروع الثاني تدفق نقدي سنوي متوقع وقدره 6800 ريالاً، وانحراف معياري للتدفق النقدي قدره 1700 ريالاً. يقدر العائد على الاستثمارات عديمة المخاطرة ب 3% وأن تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة يعادل 8% وأن معامل الاختلاف للتدفقات النقدية ككل هو 0.2، ما هو معامل الخصم المعدل للمشروعين ؟

الحل : لتوضيح تأثير التعديل في معدل الخصم: سوف نقوم أولاً بحساب صافي القيمة الحالية قبل التعديل، أي عند معامل خصم 8%:

المشروع أ: $(6.71 \times 7200) - 30000 = 18312$ ريال

المشروع ب: $(6.71 \times 6800) - 30000 = 15628$ ريال

ملاحظة: نلاحظ بأن الدفعات في هذه المسألة هي دفعات متساوية لذلك نستخدم جدول رقم (4) لحساب القيمة الحالية لدفعات متساوية.

■ **حساب صافي القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم المعدل:**

أولاً: حساب معامل الاختلاف لكل مشروع:

أ- معامل الاختلاف للمشروع أ = $0.4 = 7200/2880$

ب- معامل الاختلاف للمشروع ب = $0.25 = 6800/1700$

ثانياً: حساب علاوة مخاطر الأوراق المالية = $(\%8 - \%3) = \%5$

ثالثاً: تحديد علاوة مخاطر كل مشروع:

علاوة مخاطر المشروع أ = $0.05 \times (0.2/0.4) = \%10$

علاوة مخاطر المشروع ب = $0.05 \times (0.2/0.25) = \%6$ تقريباً

رابعاً: حساب معدل الخصم المعدل: (علاوة مخاطر المشروع + العائد الخالي من المخاطر)

المشروع أ = $(\%3 + \%10) = \%13$

المشروع ب = $(\%3 + \%6) = \%9$

خامساً: حساب صافي القيمة الحالية بعد تعديل معدل الخصم:

المشروع أ (عند معامل خصم $\%13$) = $30000 - (5.426 \times 7200) = 9067.2$

المشروع ب (عند معامل خصم $\%9$) = $30000 - (6.418 \times 6800) = 13642.4$

ملاحظات:

1- نلاحظ انخفاض صافي القيمة الحالية للمشروع **أ** و **ب** بعد ارتفاع (تعديل) معدل الخصم.

2- قبل التعديل المشروع الأفضل هو المشروع أ (صافي قيمة حالية أعلى)

3- بعد التعديل المشروع الأفضل هو المشروع ب (صافي قيمة حالية أعلى)

مقارنة بين طريقة معامل معادل التأكد وطريقة معدل الخصم المعدل:

طريقة معامل معادل التأكد	طريقة سعر الخصم المعدل
أ- تعديل التدفقات النقدية المتوقعة وتقليلها للتعبير عن المخاطرة عن طريق ضرب التدفقات النقدية بمعادل التأكد (α)	أ- تعديل سعر الخصم وزيادته لتعويض المستثمر عن المخاطر الإضافية
ب- خصم التدفقات النقدية المؤكدة بمعادل العائد على الاستثمارات عديمة المخاطر للحصول على القيمة الحالية لتلك التدفقات	ب- خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعادل الخصم المعدل للحصول على القيمة الحالية لتلك التدفقات
ج- تطبيق معايير تقويم المشروعات الاستثمارية	ج- تطبيق معايير تقويم المشروعات الاستثمارية

تمارين : أمثلة تطبيقية للتدرب عليها

1- حساب العائد والمخاطرة

C	B	A	الاحتمال	الحالة الاقتصادية
14%	11%	9%	30%	ازدهار
6%	8%	7%	40%	ظروف عادية
2%	1%	3%	30%	انكماش

S	Ps	Ra	Ps × Ra	Ra - ERa	(Ra - ERa) ²	Ps × (Ra - ERa) ²
1	0.3	0.09	0.027	0.026	0.000676	0.0002028
2	0.4	0.07	0.028	0.006	0.000036	0.00001440
3	0.3	0.03	0.009	-0.034	0.001156	0.0003468
		ERa	0.064		σ ²	0.0006
					σ	0.0237

معامل الاختلاف (A) = $0.064 / 0.0237 = 0.37$

S	Ps	Rb	Ps × Rb	Rb - ERb	(Rb - ERb) ²	Ps × (Rb - ERb) ²
1	0.3	0.11	0.033	0.042	0.0018	0.0005
2	0.4	0.08	0.032	0.012	0.0001	0.0001
3	0.3	0.01	0.003	-0.058	0.0034	0.0010
		ERb	0.068		σ ²	0.0016
					σ	0.0399

معامل الاختلاف (B) = $0.068 / 0.0399 = 0.58$

S	Ps	Rc	Ps × Rc	Rc - ERc	(Rc - ERc) ²	Ps × (Rc - ERc) ²
1	0.3	0.14	0.042	0.068	0.0046	0.0014
2	0.4	0.06	0.024	-0.012	0.0001	0.0001
3	0.3	0.02	0.006	-0.052	0.0027	0.0008
		ERc	0.072		σ ²	0.0023
					σ	0.0475

معامل الاختلاف (C) = $0.072 / 0.0475 = 0.66$

2- محفظة استثمارية مكونة من ثلاثة مشاريع (a) و (b) و (c) بقيمة 100,000 ريال

قيمة الاستثمار في (a) = 50,000 ريال إذا يكون وزنة في المحفظة $50\% = 50,000/100,000$

قيمة الاستثمار في (b) = 30,000 ريال إذا يكون وزنة في المحفظة $30\% = 30,000/100,000$

قيمة الاستثمار في (c) = 20,000 ريال إذا يكون وزنة في المحفظة $20\% = 20,000/100,000$

العائد المتوقع والوزن من كل مشروع			الاحتمال	الحالة الاقتصادية
وزن (س) =	وزن (ب) =	وزن (أ) =		
20%	30%	50%		
14%	11%	9%	30%	ازدهار
6%	8%	7%	40%	ظروف عادية
2%	1%	3%	30%	انكماش

المطلوب : قم بحساب عائد المحفظة المتوقع ومخاطرها.

الحل : نحتاج لحساب العائد المتوقع و المخاطرة لكل مشروع بشكل منفرد ومن ثم نحسب عائد ومخاطرة المحفظة

أ

S	Ps	Ra	Ps × Ra	Ra - ERa	(Ra - ERa) ²	Ps × (Ra - ERa) ²
1	0.3	0.09	0.027	0.026	0.000676	0.0002028
2	0.4	0.07	0.028	0.006	0.000036	0.00001440
3	0.3	0.03	0.009	-0.034	0.001156	0.0003468
		ERa	0.064		σ ²	0.0006
					σ	0.0237

S	Ps	Rb	Ps × Rb	Rb - ERb	(Rb - ERb) ²	Ps × (Rb - ERb) ²
1	0.3	0.11	0.033	0.042	0.0018	0.0005
2	0.4	0.08	0.032	0.012	0.0001	0.0001
3	0.3	0.01	0.003	-0.058	0.0034	0.0010
		Erb	0.068		σ ²	0.0016
					σ	0.0399

S	Ps	Rc	Ps × Rc	Rc - Erc	(Rc - Erc) ²	Ps × (Rc - Erc) ²
1	0.3	0.14	0.042	0.068	0.0046	0.0014
2	0.4	0.06	0.024	-0.012	0.0001	0.0001
3	0.3	0.02	0.006	-0.052	0.0027	0.0008
		Erc	0.072		σ ²	0.0023
					σ	0.0475

الآن // حساب العائد العائد ضرب الوزن للمشروع الاول + العائد ضرب الوزن للمشروع الثاني + ...

$$Rp = (Wa \times Era) + (Wb \times Erb) + (Wc \times Erc)$$

$$Rp = (0.50 \times 0.064) + (0.30 \times 0.068) + (0.20 \times 0.072) = 0.0668$$

• **ب** ثم حساب المخاطر

Ps	Ra - ERa	Rb - ERb	Rc - Erc
0.3	0.026	0.042	0.068
0.4	0.006	0.012	-0.012
0.3	-0.034	-0.058	-0.052

الانحرافات بين كل مشروعات

Ra - ERa	Rb - ERb	Ps	(Ra - Era)(Rb - Erb)(PS)
0.026	0.042	0.3	0.00033
0.006	0.012	0.4	0.00003
-0.034	-0.058	0.3	0.00059
التغاير المشترك بين المشروع الاول والثاني			cov(a,b)
			0.00095

Ra - ERa	Rc - Erc	Ps	(Ra - Era)(Rc - Erc)(PS)
0.026	0.068	0.3	0.00053
0.006	-0.012	0.4	0.00003-
-0.034	-0.052	0.3	0.00053
التغاير المشترك بين المشروع الاول والثالث			cov(a,c)
			0.00103

Rb - ERb	Rc - Erc	Ps	(Rb - Erb)(Rc - Erc)(PS)
0.042	0.068	0.3	0.00086
0.012	-0.012	0.4	0.00006-
-0.058	-0.052	0.3	0.00090
التغاير المشترك بين المشروع الثاني والثالث			cov(b,c)
			0.00170

ويمكننا أيضا حساب التغيرات عن طريق المعادلة أو الجدول السابق

- لحساب الانحراف المعياري للمحفظة (مخاطر المحفظة) لابد ان نحسب أولاً الانحراف المشترك (التغيرات) بين كل مشروعين، وذلك بتطبيق المعادلة التالية:
- $COV(a,b) = \sum Ps[(Ra - ERa)(Rb - ERb)]$

الآن نعوض لإيجاد انحراف المحفظة

جدر

" تربيع وزن المشروع الاول ضرب تربيع التباين للمشروع الاول"

+

" تربيع وزن المشروع الثاني ضرب تربيع التباين للمشروع الثاني"

+

" تربيع وزن المشروع الثالث ضرب تربيع التباين للمشروع الثالث"

+

2 ضرب الوزن الاول في الوزن الثاني في التغيرات بينهم

+

2 ضرب الوزن الاول في الوزن الثالث في التغيرات بينهم

+

2 ضرب الوزن الثاني في الوزن الثالث في التغيرات بينهم

= الانحراف المعياري للمحفظة

$$\sigma_p = \sqrt{(Wa^2)(\sigma a^2) + (Wb^2)(\sigma b^2) + (Wc^2)(\sigma c^2) + 2(Wa)(Wb)cov(a,b) + 2(Wa)(Wc)cov(a,c) + 2(Wb)(Wc)cov(b,c)}$$

• $\sigma_p =$

$$\sqrt{(0.5^2)(0.0006) + (0.3^2)(0.0016) + (0.2^2)(0.0023) + 2(0.5)(0.3)(0.00095) + 2(0.5)(0.2)(0.00103) + 2(0.3)(0.2)(0.00170)}$$

الانحراف المعياري للمحفظة $\sigma_p = 0.0327$

3- الجدول التالي يبين عوائد سهم سابك و عوائد السوق لمدة خمس سنوات المطلوب حساب بيتا سهم سابك

Years	2006	2007	2008	2009	2010
returns on SABIC %	10	15	13	-10	5
market's returns %	15	16	14	-2	1

	Rai	ERa	Rai-Era	Rmi	ERm	Rmi- Erm	(Rai-Era) * (Rmi- Erm)
	0.1	0.066	0.034	0.15	0.088	0.062	0.002108
	0.15	0.066	0.084	0.16	0.088	0.072	0.006048
	0.13	0.066	0.064	0.14	0.088	0.052	0.003328
	-0.1	0.066	-0.166	-0.02	0.088	-0.108	0.017928
	0.05	0.066	-0.016	0.01	0.088	-0.078	0.001248
Average i	0.066		Average M	0.088		Σ	0.03066
						Cov(i,m)	0.007665

Rmi- Erm	(Rmi- Erm)^2
0.062	0.003844
0.072	0.005184
0.052	0.002704
-0.108	0.011664
-0.078	0.006084
Σ	0.02948
Variance m	0.00737

$$\frac{cov(a,m)}{(\sigma^2)m}, \quad Cov a,m = \sum_{i=1}^n \frac{(Rai-ERa)(Rmi-ERm)}{n-1}, \quad \sigma m^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(Rm-ERm)^2}{n-1}$$

$$\frac{cov(a,m)}{(\sigma^2)m} = \frac{0.007665}{0.00737} = 1.04$$

4- إذا كان العائد على الاستثمارات عديمة المخاطرة 8% وعائد محفظة السوق 18% ومعامل بيتا لأسهم شركة جريير 1.5

- 1- فما هو معدل العائد المطلوب
- 2- ومخاطر السوق ومخاطر السهم

• $Ra = 0.08 + 1.5 * (0.18 - 0.08) = 0.23$ معدل العائد

• $Rm - Rf = 10\%$ مخاطر السوق = عائد محفظة السوق ناقص العائد عديمة المخاطر 18-8=10

• $\beta a * (Rm - Rf) = 15\%$ مخاطر السهم = معامل بيتا ضرب مخاطر السوق 1.5x10=0.15

5- تمرين 1: (طريقة معامل معادل التأكد)

تقوم شركة بتقييم مشروع يتوقع أن يكون له التدفقات النقدية التالية : إذا علمت أن تكلفة الاستثمار هي 20,000 ريال ومعدل العائد المطلوب هو 11% ومعدل العائد الخالي من المخاطرة هو 4%، أحسب صافي القيمة الحالية لهذا المشروع

السنة	التدفقات النقدية المتوقعة	معامل معادل التأكد α
1	1,500	0.85
2	1,800	0.85
3	2,100	0.80
4	2,400	0.70
5	2,500	0.70
6	2,600	0.65

حل التمرين الأول:

أولاً: نضرب التدفقات النقدية في معامل تكديدها للتخلص من المخاطرة.

السنة	التدفقات النقدية المتوقعة	معامل معادل التأكد α	تدفقات نقدية مؤكدة
1	1500	0.85	1275
2	1800	0.85	1530
3	2100	0.80	1680
4	2400	0.70	1680
5	2500	0.70	1750
6	2600	0.65	1690

ثانياً: نخصم التدفقات النقدية المؤكدة باستخدام معدل العائد الخالي من المخاطرة

السنة	تدفقات نقدية مؤكدة	معامل 4%	القيمة الحالية
1	1275	0.9615	1226
2	1530	0.9246	1415
3	1680	0.8890	1494
4	1680	0.8548	1436
5	1750	0.8219	1438
6	1690	0.7903	1336
مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية			8345

ثالثاً: نحسب صافي القيمة الحالية للمشروع.

$$\text{صافي القيمة الحالية} = 20\,000 - 8345 = 11\,655 \text{ ريال}$$

ملاحظة : المعامل عند 4% نستخرجه من الجدول المالي رقم 3

6- تمرين 2: (طريقة معدل الخصم المعدل للمخاطرة)

تقوم شركة بتقييم مشروعاتين يحل كل واحد منهما محل الآخر ويتوقع أن يكون لهما التدفقات النقدية التالية:

البيان	مشروع أ	مشروع ب
تكلفة الاستثمار	40,000	50,000
صافي التدفقات النقدية	صافي التدفقات النقدية	صافي التدفقات النقدية
1	20,000	15,000
2	20,000	15,000
3	20,000	15,000
4	20,000	15,000
الانحراف المعياري	2,600	2,200

إذا علمت أن تكلفة رأس المال للشركة في ظل الاستثمارات الحالية 9% وأن معدل العائد الخالي من المخاطرة 4% ومعامل الاختلاف للتدفقات النقدية للشركة 20%، أحسب صافي القيمة الحالية بعد تعديل معدل الخصم.

أولاً : نحسب معامل الاختلاف لكل مشروع بقسمة الانحراف المعياري على العائد المتوقع

$$\text{معامل الاختلاف للمشروع أ} = 20000/2600 = 0.13$$

$$\text{معامل الاختلاف للمشروع ب} = 15000/2200 = 0.147$$

ثانياً : نحسب علاوة مخاطرة السوق

$$\text{تكلفة رأس المال للشركة} - \text{العائد الخالي من المخاطرة} = 9\% - 4\% = 5\%$$

ثالثاً : نحسب علاوة المخاطرة لكل مشروع بالطريقة التالية:

$$(\text{معامل الاختلاف للمشروع} / \text{معامل الاختلاف للتدفقات النقدية للشركة}) \times \text{علاوة مخاطرة السوق}$$

$$\text{علاوة مخاطرة المشروع أ} = 5\% \times (0.20/0.13) = 0.03$$

$$\text{علاوة مخاطرة المشروع ب} = 5\% \times (0.20/0.147) = 0.04$$

رابعاً : حساب معدل الخصم المعدل لكل مشروع بإضافة العائد الخالي من المخاطرة الى علاوة المخاطرة لكل مشروع.

$$\text{معدل الخصم المعدل للمشروع أ} = 4\% + 3\% = 7\%$$

$$\text{معدل الخصم المعدل للمشروع ب} = 4\% + 4\% = 8\%$$

خامساً: حساب صافي القيمة الحالية لكل مشروع باستخدام معدل الخصم المحسوب في الخطوة السابقة.

$$\text{صافي القيمة الحالية للمشروع أ} = 40000 - 3.3872 \times 20000 = 27744 \text{ ريال}$$

$$\text{صافي القيمة الحالية للمشروع ب} = 50000 - 3.3121 \times 15000 = 318.5 \text{ ريال}$$

ملاحظة : الرقم الملون بالاحمر مستخرج من الجدول المالي رقم 4 عند معدل خصم 7% والرقم الآخر عند معدل خصم 8%

المصطلحات الواردة في المحاضرة #7	
Cash Flows	التدفقات النقدية
Capital Budget	الموازنة الرأسمالية
Long-term investment decisions	قرارات الاستثمار طويلة الأجل
Certainty equivalent	معامل معادل التأكد
Decision tree	شجرة القرار
Risk-adjusted discount rate	معدل الخصم المعدل للمخاطرة

المحاضرة الثامنة والتاسعة :

مصادر التمويل قصير الأجل



مقدمة //

□ يركز هذا الفصل على مصادر التمويل بالدين قصير الأجل مثل الإئتمان التجاري و الإئتمان المصرفي ،
والتعريف بخصائصها ومزاياها ، ويتم التركيز على:

✓ حساب تكلفة الإئتمان التجاري

و الإستفادة من الخصم النقدي

✓ تحديد أنواع الإئتمان المصرفي

و توضيح دور الأوراق المالية في التمويل قصير الأجل

□ يقصد بالتمويل قصير الأجل (تعريف) الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير ،

والتي يجب سدادها في أقل من سنة

□ هناك عدة اعتبارات تحكم استخدام هذا النوع من التمويل منها :

✓ درجة اعتماد المنشأة على التمويل قصير الأجل

✓ طبيعة هيكل أصول المنشأة

✓ درجة المخاطر التي تكون إدارة المنشأة على استعداد لتحملها

✓ تكلفة مصادر التمويل قصيرة الأجل

✓ مدة توفر مصادر التمويل قصير الأجل في الوقت المناسب

أنواع مصادر التمويل قصير الأجل:

تتمثل أهم مصادر التمويل قصير الأجل في :

□ الإئتمان التجاري

□ الإئتمان المصرفي

□ الأوراق التجارية

□ القروض

□ أدوات سوق النقد

الائتمان التجاري

- ❖ يقصد بالائتمان التجاري (تعريف) التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين والمتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للمواد والسلع التي تحصل عليها المنشأة .
- ❖ تعتمد قدرة المنشأة في الاستفادة من هذا النوع من مصادر التمويل على مجموعة من العوامل :
 - ✓ حجم المنشأة
 - ✓ أهلية المنشأة الائتمانية
 - ✓ رغبة إدارة المنشأة في استخدام هذا النوع من التمويل
 - ✓ سياسة وشروط الائتمان التجاري التي يعرضها الموردون مثل % الخصم النقدي الممنوح ومدة الائتمان التجاري.

حالات عن الائتمان التجاري :

الحالة الأولى / شروط المورد لا تتضمن خصماً نقدياً :

في هذه الحالة فإن الائتمان التجاري بالنسبة للمنشأة يعتبر في حكم التمويل **المجاني**. لكن إذا لم تحسن المنشأة استخدام هذا النوع من التمويل و فشلت في الوفاء بالتزاماتها في مواعيد الإستحقاق فإن الائتمان التجاري قد يصبح مرتفع التكلفة نتيجة التأخير وينجم عنه الإساءة إلى سمعة الشركة في السوق.

الحالة الثانية / شروط المورد تتضمن خصماً نقدياً :

في هذه الحالة فإن تكلفة الائتمان التجاري تعتمد على مدى الاستفادة من الخصم النقدي الممنوح . ويمكن أن يأخذ الوضع الحالي :

- الاستفادة من الخصم % الممنوح وتسديد الالتزامات في المهلة المحددة في شروط الخصم النقدي.
- الاستفادة من فترة الإئتمان التجاري كاملة وعدم الاستفادة من الخصم النقدي.

مثال :

تشتري شركة ناصر الصناعية من موردها مواد خام بتسهيلات ائتمانية محدده وفق التالي :

شروط الائتمان التجاري: (15/2، صافي 45) , متوسط مشتريات الشركة 100000 ريال

المطلوب : ماهي التكلفة السنوية في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي ؟

❖ تحديد معنى شروط الائتمان التجاري وفق الصيغه (15/2، صافي 45) وتعني :

الإستفاده بخصم نقدي 2 % في حالة السداد خلال مهله 15 يوما أو تسديد المبلغ كاملا بعد فتره 45 يوما.

- إذا قررت الشركة الاستفادة من الخصم النقدي فإنها تحصل على مبلغ خصم قدره 2000 ريال = (0.02×100000)

- ويكون المبلغ المدفوع = $100000 - 2000 = 98000$ ريال

ويعد هذا التمويل في حكم التمويل المجاني.

□ إذا قررت الشركة الاستفادة من كامل فترة الائتمان التجاري ويكون المبلغ المدفوع = 100000 ريال وعدم الاستفادة من مقدار الخصم 2000 ريال لغرض الاستفادة من المبالغ المالية في أغراض أخرى.

□ وتحسب التكلفة السنوية لضياح هذه الفرصة بالصيغة التالية:

$$AR = \frac{\%D}{1 - \%D} \times \frac{360}{CP - DP} \quad \text{حيث:}$$

AR = معدل الفائدة السنوي الفعلي (يمثل التكلفة الفعلية لعدم الاستفادة من الخصم)

D% = نسبة الخصم CP = فترة الائتمان DP = فترة الخصم

$$AR = \frac{0.02}{1 - 0.02} \times \frac{360}{45 - 15} = 24.5\%$$

بالتعويض في المعادلة السابقة نحصل على :

وهذا يدل على أن الشركة بقرارها عدم الاستفادة من الخصم النقدي تتحمل فرصة ضائعة (تمثل تكلفة) و قدرها 24%.

الائتمان المصرفي (الائتمان المالي) :

يتمثل الائتمان المصرفي في المبالغ التي تحصل عليها الشركة من القطاع المصرفي ، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث اعتماد المنشأة عليه في التمويل بعد الائتمان التجاري وبالمقارنة نجد أن **الائتمان المصرفي : أقل تكلفة وأكثر مرونة**

أنواع الائتمان المصرفي:

□ يمكن أن يأخذ الائتمان المصرفي شكلين ، فقد يتم منحه بكفالة ضمان معين (الائتمان المصرفي المكفول بضمانات) وقد يتم منحه بدون ضمان.

أولا / الائتمان المصرفي الغير مكفول بضمانات : بدون كفيل

يعتبر الائتمان المصرفي الغير مكفول بضمان معين المصدر الأول لمنشآت الأعمال خاصة تلك التي يتسم نشاطها **بالموسمية** . وتعتبر مثل هذه القروض ذاتية التسييل لأن البنك تقوم بتقديم هذه القروض للمنشآت التي

تحتاج إلى تمويل إضافي لمقابلة الزيادة الموسمية في رأس المال العامل (**مخزون و ذمم مدينة**) وتتوقع أن المنشآت ستقوم بتسديدها بعد تصريف المخزون وتحصيل الذمم المدينة.

أنواع الائتمان المصرفي الغير مكفول بضمان: **التسهيلات الائتمانية الغير ملزمة "المحدودة" و التسهيلات الائتمانية الملزمة**

أ- التسهيلات الائتمانية الغير ملزمة (المحدودة):

✓ هي عبارة عن ترتيبات ائتمانية (اتفاق) بين البنك التجاري والمنشأة المقترضة ، يتم بموجبها موافقة البنك على تقديم قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز العام.

✓ تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة **غير ملزمة** للبنك من الناحية القانونية . فإذا لم تتوفر لدى البنك السيولة اللازمة أو تدنى الترتيب الائتماني للمنشأة فإن البنك قد يحجم عن تقديم القرض دون أن يترتب على ذلك أية جزاءات.

✓ وبمثل القرض المتفق عليه الحد الأقصى الذي يمكن للمنشأة أن تقتضيه من البنك.

- **معدل الفائدة الفعلي على التسهيلات الائتمانية الغير ملزمة " المحدودة " :**

١- **في حالة دفع الفائدة في نهاية الفترة :** معدل الفائدة الفعلي = معدل الفائدة الاسمي

٢- **في حالة خصم الفائدة مقدما من مبلغ القرض :** معدل الفائدة الفعلي < معدل الفائدة الاسمي

لأن المنشأة تستلم في البداية قيمة القرض مخصوما منه قيمة الفائدة المحسوبة على القرض . وبالتالي فإن المبلغ الذي تستفيد منه المنشأة أقل من قيمة القرض الذي تحسب عليه الفائدة . وبحسب معدل الفائدة الفعلي كما يلي : $AR = I/L$

حيث: AR = معدل الفائدة الفعلي I = قيمة الفائدة المدفوعة L = قيمة المبلغ المستفاد منه

مثال: تود شركة الحصول على قرض مقداره 1000000 ريال لمدة عام من البنك الأهلي بمعدل فائدة اسمي 20%

المطلوب : حساب معدل الفائدة الفعلي في الحالات التالية :

1- دفع الفائدة في نهاية العام

2- خصم الفائدة مقدما من القرض

3- قيمة المبلغ الذي يجب اقتراضه

الحل:

القانون :

قيمة الفائدة / قيمة القرض الفعلي

أولاً: حساب قيمة الفائدة = $0.2 \times 1000000 = 200000$ ريال

$$\frac{1,000,000 \times 0.20}{1,000,000}$$

$$1,000,000$$

$$AR = \frac{200000}{1000000} = 20\%$$

1- حساب معدل الفائدة عند دفعها نهاية العام:

نلاحظ بأن الفائدة الفعلية مساوية للفائدة الاسمية

2- عند خصم قيمة الفائدة مقدماً من قيمة القرض :

$$1,000,000 \times 0.20$$

$$1,000,000 - (1,000,000 \times 0.20)$$

المبلغ المستفاد منه = $1000000 - 200000 = 800000$ ريال

$$AR = \frac{200000}{800000} = 25\% = \text{معدل الفائدة الفعلي}$$

تحديد المبلغ المستفاد منه في حالة خصم الفائدة من قيمة القرض :

في المثال السابق في حالة رغبة الشركة أن يكون المبلغ المستفاد منه 1000000 ريال فعليها أن تقتترض مبلغاً أكبر من 1000000 ريال

$$TL = \frac{L}{1 - I} \quad \text{ويحسب بالصيغة التالية} = \text{حيث:}$$

$TL = \text{المبلغ الذي يجب اقتراضه}$ $L = \text{المبلغ المستفاد منه}$ $I = \text{معدل الفائدة}$

3- قيمة المبلغ الذي يجب اقتراضه = هنا القانون: $(1 - \text{معدل الفائدة الاسمي}) / \text{مبلغ القرض}$.

$$1250000 = (0.2 - 1) / 1000000 \text{ ريال}$$

في هذه الحالة المنشأة ستدفع فائدة وقدرها = $0.2 \times 1250000 = 250000$ ريال

$$1,250,000 \times 0.20$$

$$1,000,000$$

$$25\% = 1000000 / 250000$$

تحديد معدل الفائدة الفعلي في حالة شرط الرصيد المعوض:

□ في بعض الحالات قد تضع البنوك شرطاً على المنشأة المقرضة يلزمها بالاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة القرض كحساب لدى البنك (الرصيد المعوض) وتتراوح قيمة الرصيد المعوض من 10 % إلى 25 % من قيمة القرض . والهدف من هذا الشرط رغبة البنك في رفع معدل الفائدة الفعلي على القرض ، كما يوضح المثال التالي:

مثال : شركة تطلب قرض بقيمة 1000000 ريال ، الفائدة الاسمية = 15 % ،

الرصيد التعويضي المشترك من البنك = 25 % من قيمة القرض

المطلوب : حساب معدل الفائدة الفعلي اذا كان يطلب البنك من الشركة رصيد تعويضي بقيمة 25%:

$$\text{حساب قيمة الفائدة} = 0.15 \times 1000000 = 150000 \text{ ريال}$$

$$\text{حساب الرصيد التعويضي} = 0.25 \times 1000000 = 250000 \text{ ريال}$$

$$\text{حساب المبلغ المستفاد منه} = 1000000 - 250000 = 750000 \text{ ريال}$$

$$\text{حساب معدل الفائدة الفعلي} = 750000 / 150000 = 20\%$$

$$1,000,000 \times 0.15$$

$$1,000,000 - (1,000,000 \times 0.25)$$

وتوضح النتيجة أن الاحتفاظ بالرصيد المعوض رفع معدل الفائدة من 15% (فائدة اسمية) إلى 20 % (فائدة فعلية)

ب- التسهيلات الائتمانية الملزمة :

➤ يمكن النظر إلى التسهيلات الائتمانية الملزمة على أنها خطوط ائتمان ملزمة للبنك بتوفير التمويل المتفق عليه مع المنشأة طالبة الائتمان وتنقسم هذه التسهيلات إلى نوعين :

النوع الأول/التسهيلات الائتمانية المتجددة :

وهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية محدودة يلتزم من خلاله البنك بتخصيص مبلغ معين لمقابلة حاجة المنشأة من التسهيلات المطلوبة من سنة إلى 3 سنوات ، ويشترط البنك مقابل ذلك :

٢- معدل فائدة على المبالغ المسحوبة

١- رسوم ارتباط على المبالغ الغير مسحوبة

النوع الثاني/التسهيلات الائتمانية الغير متجددة :

□ يمثل اتفاقا غير رسمي يسمح للمنشأة بالاقتراض في حدود المبلغ المتفق عليه في فترة سابقة دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات الروتينية التي تسبق طلب الائتمان.

مثال : أبرمت شركة المزن اتفاقا مع البنك الأهلي على أن يقوم البنك بتوفير 3 مليون ريال في شكل تسهيل ائتماني متجدد بفائدة اسمية 15 % وقد اشترط البنك رسوم ارتباط 0.5 % . فإذا قامت الشركة بسحب مبلغ 2 مليون ريال من المبلغ فما هو معدل الفائدة الفعلي ؟

الحل: // **المبلغ الغير المسحوب = 3000000 - 2000000 = 1000000 ريال**

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الفائدة على المبلغ المسحوب} = 2000000 \times 0.15 = 300000 \text{ ريال} \\ \text{رسوم الارتباط على المبلغ الغير مسحوب} = 1000000 \times 0.005 = 5000 \text{ ريال} \end{array} \right\}$$

مجموع التكاليف على الشركة = 305000 = 5000 + 300000 ريال

$$\frac{(2,000,000 \times 0.15) + (1,000,000 \times 0.005)}{2,000,000}$$

2.000.000

$$\text{معدل الفائدة الفعلي} = 2000000 / 305000 = 15.25 \%$$

ثانيا / الائتمان المصرفي المكفول بضمان معين : يطلب كفاله

□ قد يتعذر على المنشأة في بعض الاحيان الحصول على كامل احتياجاتها من القروض المصرفية غير المكفولة بضمان . وفي هذه الحالات عليها تقديم بعض الضمانات للبنك من أجل الحصول على التمويل .

✓ وتتنوع الضمانات التي يمكن أن تقدمها الشركة للبنك منها :

١- الضمانات الشخصية

٢- أوراق القبض

٣- الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات)

٤- الأصول المتداول (كالتحويل بضمان الذمم المدينة و التمويل بضمان المخزون) وهي أكثر العناصر استخداما كضمان للقروض

٥- الأصول الثابتة

أ- التمويل بضمان الذمم المدينة :

تستخدم الذمم المدينة كضمان للحصول على القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية بطريقتين :

٢- بيع الذمم المدينة

١- رهن الذمم المدينة

رهن الذمم المدينة :

هذه الطريقة فإن البنك يقبل رهن الذمم المدينة كضمان ولكن مسؤولية تحصيل هذه الأرصدة من العملاء تقع على المنشأة .
ولتحديد قيمة القرض الذي يمكن للبنك أن يمنحه للشركة يقوم البنك :

- بتحليل الذمم المدينة مجتمعه (في حالة المبالغ الصغيرة)
- أو تحليل كل حساب بمفرده (في حالة المبالغ الكبيرة)

- في حالة المبالغ الصغيرة " تحليل الذمم المدينة مجتمعة يقدم البنك تمويلاً لا يتجاوز 50 % من قيمة الذمم المدينة مجتمعة .
- في حالة المبالغ الكبيرة " تحليل الذمم المدينة لكل حساب بمفرده يقدم البنك تمويلاً لا يزيد عن 50 % من قيمة الذمم المدينة مجتمعة .

إجراءات رهن الذمم المدينة من قبل البنك :

١ - تحليل الذمم المدينة الخاصة بالمنشأة

٢ - تحديد إمكانية استخدامها كضمان لمنح القرض

٣ - وضع قائمة بالحسابات التي تعتبر مقبولة من وجهة نظر البنك " واستبعاد الغير مقبول "

مثال: تقوم شركة الصقر بمنح عملائها ائتماناً تجارياً بالصيغة (10/2/صافي 45) وقد تقدمت المنشأة بطلب الحصول على قرض قصير الأجل من البنك الفرنسي وقدمت الحسابات المدينة كضمان للقرض .

المطلوب : تحديد المبلغ الذي يمكن للبنك أن يقرضه للشركة ؟ علماً أن الحسابات المدينة المقدمة كانت كالتالي :

العميل	قيمة الذمم المدينة	عمر الحساب (يوم)	متوسط فترة الدفع الماضية للعميل (يوم)
أ	40000	40	50
ب	50000	30	60
ج	30000	45	40
د	20000	60	60
هـ	35000	45	35
و	15000	42	38
ز	10000	55	55

١ - إن البنك سيقوم في أول خطوه بإستبعاد حسابات العميلين (د ، ز) نظراً لأن عمرهما يزيد عن 45 يوم

٢ - الخطوة الثانية تحليل نمط الدفع للفترة الماضية من قبل العملاء ويتضح من الجدول أن التجربة مع الحسابات الخاصة بالعملاء (أ ، ب) لم يكن مرضياً (استبعاد) نظراً لمتوسط فترة الدفع اكبر من عمر الحساب.

٣ - إن قيمة الذمم المدينة الممكن قبولها من طرف البنك كضمان لمنح القروض

مجموع الذمم الخاصة بالعملاء (ج ، هـ ، و) = (30000 + 35000 + 15000) = **80000** ريال

4 - تحديد نسبة القرض إلى حجم الذمم المدينة التي سيستخدمها البنك في تحديد قيمة القرض على سبيل المثال (80 %)

- فإذا رأى البنك اعتماد قيمة الذمم المدينة كما هي (80000 ريال)

فإن قيمة القرض = $80000 \times 0.8 = 64000$ ريال

- فإذا رأى البنك تعديل قيمة الذمم المدينة بنسبة معينة (مثلاً 10 %)

فإن قيمة الذمم المدينة المعدلة = $80000 \times 0.9 = 72000$ ريال أي 10 % نسبة التعديل + 80 % نسبة القرض = 9 %

• تصبح قيمة القرض بعد التعديل = $72000 \times 0.8 = 57600$ ريال

80% القيمة ستكون ضمن السؤال في الاختبار

بيع الذمم المدينة:

هذه الطريقة فإن البنك يقبل بيع الذمم المدينة كضمان ولكن مسؤولية تحصيل هذه الارصدة تقع على عاتق البنك في حالة بيع الذمم المدينة مقابل حصوله على الحق القانوني للحجز على الذمم المدينة الخاصه بالشركة ويقوم البنك بنفس عملية تحليل الحسابات المدينة التي يريد تناولها.

□ تكلفة بيع الذمم المدينة تشمل ://

- ✓ العمولات على التسهيلات التي يقدمها البنك مثل التكاليف الإدارية الناجمة عن تحصيل الذمم المدينة وتحمل المخاطر وتتراوح بين 1 % إلى 3%
- ✓ الفائدة على التسهيلات التي يقدمها البنك
- ✓ الفائدة التي يدفعها البنك للشركة مقابل المبالغ الفائضة من الحسابات المدينة عن قيمة التسهيلات المقدمة

ب- التمويل بضمان المخزون:

- يأتي المخزون كضمان للحصول على التمويل قصير الأجل في المرتبة الثانية بعد الذمم المدينة.
- من زوايا عنصر المخزون يسجل المخزون في دفاتر الشركة بقيمة التكلفة ،
- في حين أن قيمه السوقية قد تكون أعلى بكثير من القيمة الدفترية ويمثل ذلك حماية للجهة المقرضة " البنك".
- لابد من الإشارة إلى أن جميع أنواع المخزون ليست على درجة واحده من التفضيل كضمانات للحصول على التمويل قصير الأجل ،
- وأن النسبة من قيمة المخزون التي يستند عليها البنك في منح القروض تعتمد على عدة عوامل منها :
- ١- الصفات المادية: فالبنوك لا تفضل أنواع المخزون القابلة للتلف ، وتلك التي تكون على درجه عالية من النمطية أو التخصص وليس لها سوق واسع.
- ٢- جاذبية المخزون : من أكثر أنواع المخزون جاذبية للبنوك هي المواد الخام والسلع تامة الصنع.
- ٣- تسويق المخزون : كلما كان المخزون المستخدم كضمان سهل التسويق حيث يمكن تحويله إلى سيوله كلما تمكنت المنشأة من الحصول على التمويل بسهولة ويسر.

تكلفة التمويل بضمان المخزون:

- إن تكلفة التمويل بضمان المخزون تعتبر مرتفعة مقارنة بتكلفة التمويل بضمان الذمم المدينة ، لأن المخزون أكثر مخاطرة من حيث تعرضه للتلف ، وفقدان خصائصه الفيزيائية.
- قد ترتفع تكلفة التمويل بالمخزون نتيجة تحول الطلب عن المخزون نتيجة ظهور بدائل.
- في حالة قبول المخزون كضمان للقروض فإن البنوك عادة تمنح تسهيلات لا تتجاوز 50 % من قيمة المخزون.

الأوراق التجارية:

- تعتبر الأوراق التجارية مصدرا للتمويل قصير الأجل ، ونجدها في الدول التي تتمتع بأسواق مالية متطورة كأوروبا وأمريكا.
- تمثل الأوراق التجارية أوراق وعد بالدفع غير مضمونة ، تباع عن طريق وكلاء متخصصين وقد تصدرها المنشآت مباشرة ، لا سيما المنشآت ذات الملاءة المالية العالية
- أهم المشتريين لهذه الأوراق التجارية : البنوك التجارية ، شركات التأمين ، صناديق الإستثمار ، والشركات التي سيولتها فائضة.
- تحمل الأوراق التجارية : تاريخ استحقاق لا يتجاوز 9 أشهر ، وقيمة اسمية ، ومعدل فائدة

مزايا الأوراق التجارية:

- 1- انخفاض معدل الفائدة مقارنة بمعدل الفائدة على القروض
- 2- باستخدام الأوراق التجارية فإن الشركة لن تكون بحاجة إلى الاحتفاظ بالرصيد التعويضي
- 3- تمثل الأوراق التجارية مصدرا موحدا للحصول على التمويل قصير الأجل
- بدلا من تعدد المصادر في حالة اللجوء إلى البنوك التجارية التي تضع سقفا للقروض لا يمكن للمنشأة أن تتعداه
- 4- نظراً لأن سوق الأوراق التجارية متاح فقط للمنشآت التي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة ، فإن المنشآت التي تحصل على التمويل بواسطة الأوراق التجارية يجعل مركزها الائتماني يظهر بصورة أفضل.

عيوب الأوراق التجارية :

- 1/ تعاني الأوراق التجارية من مشكلة أساسية وهي عدم المرونة عندما يحين موعد استحقاقها ، حيث لا يمكن التفاوض على تأجيل الدفع.
- 2/ بالإضافة إلى الفوائد التي تدفع للمستثمرين ، تتحمل الشركة المصاريف التي تدفع لمؤسسات الوساطة المالية التي تتولى عملية تسويق وتداول الأوراق التجارية.
- مثال :** تقوم شركة بإصدار أوراق تجارية للحصول على احتياجاتها التمويلية قصيرة الأجل وقد توفرت المعلومات التالية :

- قيمة الأوراق التجارية المصدرة 10 مليون ريال

- فترة الإستحقاق 9 أشهر

- الفائدة السنوية المخصومة = 12%

- تدفع المنشأة 100000 ريال مصاريف لمؤسسات الوساطة المالية

- **المطلوب :** تحديد معدل الفائدة الفعلي

الحل:

حساب قيمة الفائدة: $(360/270) \times (0.12 \times 10000000) = 900000$ ريال

$$\text{معدل الفائدة الفعلي} = \frac{I}{(V - E - I)} \times \left(\frac{1}{\frac{270}{360}}\right)$$

I = قيمة الفائدة

E = المصروفات الإدارية

V = قيمة الأوراق التجارية

$$\text{معدل الفائدة الفعلي} = \frac{900000}{10000000 - 10000 - 900000} \times \frac{1}{\frac{270}{360}} = 13.3\%$$

مثال : قامت منشأة مجلى بإصدار أوراق تجارية :

- قيمة اسمية مقدارها 1000000 ريال

- فترة استحقاق 90 يوما

- تباع بقيمة مخصومة قدرها 970000 ريال بنهاية فترة التسعين يوما

- احسب معدل الفائدة الفعلي /// الحل :

- تحديد قيمة الفائدة :

المشتري لهذه الأوراق التجارية يحصل على 1000000 ريال بمعنى أن الفائدة = 1000000 - 970000 = 30000 ريال

$$\text{معدل الفائدة الفعلي} = 12.4\% = \frac{30000}{970000} \times \frac{1}{\frac{90}{360}}$$

مصادر أخرى للتمويل قصيرة الأجل :

□ تتمثل هذه المصادر في القروض خاصة والمدفوعات التي تتسلمها المنشأة مقدما من العملاء والمتأخرات (المستحقات المالية على المنشأة والتي تأخرت في سدادها) ، وتعتبر مصادر تمويل عديمة التكلفة.

أ- القروض الخاصة : وهي عبارة عن الترتيبات الائتمانية التي يمكن الحصول عليها من الأفراد كالملاك وغيرهم ممن لهم الرغبة والمصلحة في تمويل المنشأة ومقابلة احتياجاتها قصيرة الأجل ، إلى حين خروج المنشأة من أزمة مالية وحتى لا تتأثر مصالح هؤلاء الملاك

ب - ا لمدفوعات المقدمة من العملاء : هي عبارة عن الأموال التي تحصل عليها المنشأة من عملائها مقدما مقابل تسلمهم السلع لاحقا وهذه تساعد المنشأة في شراء المواد الخام الضرورية لإنتاج السلع.

ج- المتأخرات وتشمل :

- الأجور المتأخرة ،
- والضرائب ،
- واستقطاعات الضمان الاجتماعي .

وتمثل هذه البنود تكاليف مستحقة غير مدفوعة وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا من مصادر التمويل قصيرة الأجل ، حيث يزداد بزيادة حجم نشاط المنشأة من حيث المبيعات وعدد العاملين.

المصطلحات الواردة في المحاضرة # 8 & 9

Short Term Financing	التمويل قصير الاجل
Trade Credit	الائتمان التجاري
Bank Credit	الائتمان المصرفي
Commercial Papers	الاوراق التجارية
Private loans	القروض الخاصة
Accruals	المتأخرات
Advanced payments	المدفوعات المقدمة
collateral	الرهن / الضمان

تمارين الكتاب

تمرين : 1 ص 380

ما اهم مصادر التمويل قصير الأجل ؟

تمرين : 8 ص 380

حدد تكلفة عدم الاستفادة من الخصم النقدي تحت حالات البيع الاتية:

10/ 1 صافي 30

10/ 3 صافي 45

15/ 4 صافي 180

تمرين : 9 ص 380

اقرض البنك الاهلي احد المؤسسات مبلغ 10000 ريال لمدة عام بفائدة مخصومة مقدارها % 10 ويطلب البنك ايضا % 20 من قيمة القرض كرصيد تعويض .فما معدل الفائدة الفعلي لهذا القرض..؟

تمرين : 10 ص 380

تستخدم شركة سامح أرصدها المدينة كضمان للأقتراض من أحد البنوك التجارية للحصول على مبلغ 80000 ريال . يقبل البنك كسياسة عامة كل الذمم المدينة التي تسدد خلال 30 يوما من نهاية فترة الإئتمان مادام أن متوسط عمر الحساب لا يزيد عن متوسط فترة الدفع للعميل. والجدول الآتي يوضح الذمم المدينة لشركة سامح وعمر الحساب وكذلك متوسط فترة الدفع لكل حساب.

العميل	قيمة الحسابات (ريال)	متوسط عمر الحسابات (يوم)	متوسط فترة الدفع الماضية (يوم)
ا	2000	10	40
ب	6000	40	35
ج	22000	62	50
د	11000	68	65
هـ	2000	14	30
و	12000	38	50
ز	27000	55	60
ح	19000	20	35

المطلوب :

- 1- احسب قيمة الذمم المدينة التي تعتبر ضمانا مقبولا للبنك
- 2- اذا قرر البنك خصم الذمم المدينة التي يقبلها كضمان بمعدل 10% فما هو المبلغ الذي يمكن ان تقترضه شركة سامح؟
- 3- اذا قرر البنك دفع 75% من قيمة الذمم المدينة بعد تعديلها وخصمها فما المبلغ الذي يمكن ان تقترضه شركة سامح؟
- 4- قامت شركة الياسمين بيع اوراق تجارية وتسلمت نقدا مبلغ 978000 ريال في حين تحمل الاوراق التجارية قيمة اسمية مقدارها مليون ريال وفترة استحقاق 90 يوم
- ما معدل الفائدة الفعلي الذي ستدفعه المنشأة نتيجة التمويل عن طريق الاوراق التجارية ؟
- اذا تقاضى بنك الاستثمار مبلغ 9612 ريال كعمولة مقابل تسويق الاوراق التجارية فما هو معدل الفائدة الفعلي ؟

تمرين 13 ص: 382

تحتاج شركة العمران للاقتراض مقدما على حساب أرصدها المدينة التي يتم بيعها لاحد المصارف التجارية مبلغ 100000 ريال

تحل بعد 30 يوما،

وان المصرف يحتفظ ب % 10 كاحتياطي، ومصاريف بنسبة % 2 ويطلب % 16 معدل فائدة فعليا يدفع مقدما.

المطلوب:

- احسب كمية الفائدة التي يجب على المنشأة دفعها
- ماهو المبلغ الذي ستستلمه منشأة العمران فعليا .
- ماهو معدل الفائدة الفعلي.

المحاضرة العاشرة :

مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل



✓ الإستئجار

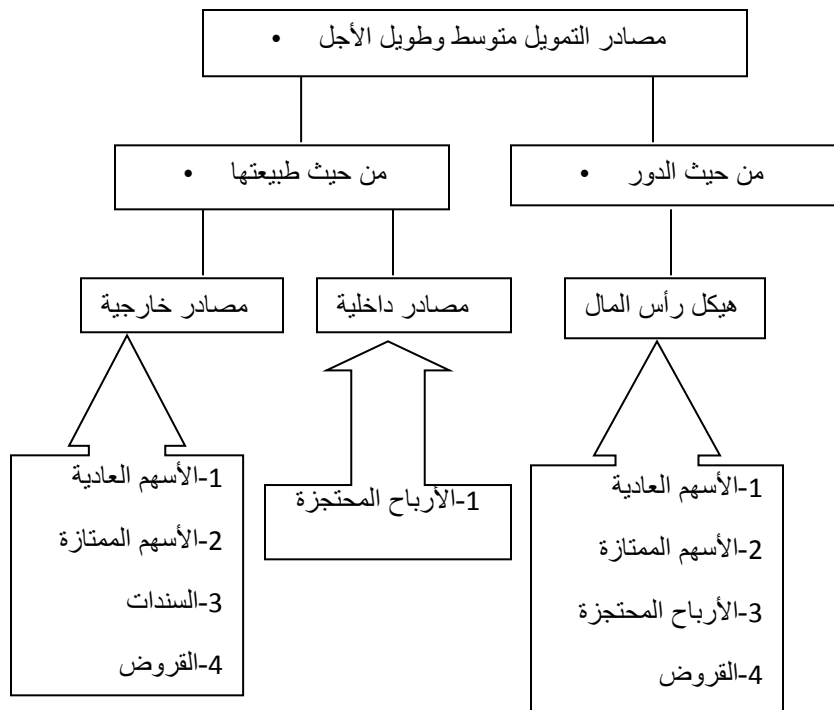
✓ القروض المصرفية

✓ سندات الدين

✓ الأسهم الممتازة

✓ الأسهم العادية

✓ الأرباح المحتجزة



الإستئجار هو عقد يُبرم بين طرفين (المستأجر و المؤجر) ويترتب عليه الآتي :

- ✓ يلتزم بموجبه المستأجر (طرف أول) بدفع مبالغ محددة بتواريخ متفق عليها للمؤجر (طرف ثاني) وهو المالك لأصل من الأصول.
- ✓ ينتفع الطرف الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل.

أهم بنود عقد الإيجار :

- ☐ المدة الأساسية للعقد التي لا يمكن خلالها إلغاؤه
- ☐ قيمة دفعة الإيجار الدورية
- ☐ تاريخ الدفع
- ☐ إمكانية تجديد العقد أو شراء الأصل في نهاية مدة العقد
- ☐ الجاه الذي تتحمل صيانة الأصل

أهم أنواع عقود الاستئجار:

- الإستهجار التمويلي
- الإستهجار التشغيلي
- الإستهجار المقرون أو المرتبط برافعة التمويل

الاستئجار التمويلي:

يمثل هذا النوع من الإستهجار عقدا بين المستأجر والمؤجر يلتزم بموجبه المستأجر بدفع أقساط مالية للمؤجر نظير استخدامه للأصل ، بحيث يكون مجموع هذه الأقساط المالية يغطي قيمة الأصل بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب للمؤجر.

خصائص الإستهجار التمويلي :

- 1- أنه لا يمكن إلغاؤه ، وإذا أراد المستأجر فعل ذلك ، فعليه أن يدفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة . وإذا تخلف المستأجر عن السداد فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسه.
- 2- يتحمل المستأجر صيانة الأصل ونفقات التأمين والضرائب ، وكذلك يمنح خيار تجديد العقد بدفع نفقات إيجار منخفض أو شراء الأصل.

أنواع الإستهجار التمويلي:

- 1- الإستهجار عن طريق بيع الأصل ومن ثم إعادة إستهجار هذا الأصل:
 - ✓ حيث تقوم شركة ما ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة أخرى بسعر سوقي عادل يتفق عليه وتستلم المبلغ نقداً ، وفي نفس الوقت تقوم بإستهجار نفس الأصل من الجاه المشتريه للأصل
 - ✓ ومن خصائص هذه الطريقة :
 - ❖ دفعات الإيجار ستغطي سعر الأصل المدفوع علاوة على تحقيق عائد مناسب للمؤجر
 - ❖ يوفر هذا النوع من الإستهجار سيولة للشركة يمكنها أن تمويل بها إستثمارات أو تسديد ديونها.
- 2- الإستهجار المباشر :

يسمح هذا النوع من الإستهجار للمنشأة بالحصول على أصل لا تملكه حيث :

- ☐ تقوم المنشأة بتحديد الأصل الذي ترغب في الحصول عليه
- ☐ تتفق مع المالك على السعر وتاريخ التسليم
- ☐ تقوم المنشأة بترتيبات مع مؤسسة تمويلية (البنك مثلا) ، حيث تتولى الأخيرة شراء الأصل من المالك الرئيسي.
- ☐ تقوم المنشأة في نفس الوقت بتوقيع عقد إستهجار مع المؤسسة التمويلية
- ☐ وفقا لهذا العقد ينبغي على المنشأة المستأجرة دفع كامل قيمة الأصل مضافا إليه عائد مناسب للمؤجر.
- ☐ يتحمل المستأجر كافة نفقات التأمين والصيانة والضرائب.

الاستئجار التشغيلي:

يطلق عليه أحيانا عقد استئجار الخدمات ، لأنه يرتبط أساسا باستئجار التجهيزات والخدمات مثل السيارات وماكينات التصوير والحاسبات الآلية .

ووفقا لهذا النوع من الاستئجار ، يقدم المؤجر الخدمة المطلوبة بما في ذلك تكاليف الصيانة الدورية والتأمين والضرائب وذلك مقابل دفعات سنوية يدفعها المستأجر للمؤجر نظير الانتفاع بخدمة الأصل.

خصائص الاستئجار التشغيلي:

- 1- تكون مدة العقد أقل من العمر الإقتصادي للأصل.
- 2- على المؤجر تكرار تأجير الأصل لنفس المستأجر أو لغيره حتى يتمكن من تغطية تكلفة الأصل وتحقيق عائد مناسب.
- 3- قد يشمل العقد بندا يمنح المستأجر إلغاء العقد قبل نهايته بعد منح المؤجر فترة إنذار وقد يترتب على إلغاء العقد بعض التكاليف المتمثلة في الجزاءات أو الغرامة.
- 4- تتيح إمكانية إلغاء العقد للمستأجر فرصة البحث عن أصل أكثر حداثة وكفاءة.
- 5- تتيح إمكانية إلغاء العقد للمستأجر فرصة التخلص من الإستهلاك في حالة تدهور النشاط الإقتصادي للمنشأة.

الاستئجار المرتبط برافعة مالية:

يوجد في هذا النوع من التمويل ثلاثة أطراف : المؤجر "صاحب الأصل" والمستأجر ومؤسس التمويل

ويتم على النحو التالي :

- ✓ يحدد المستأجر الأصل الذي يود الانتفاع بخدماته
- ✓ يقوم المؤجر بشراء الأصل ويمولة جزئيا من أمواله الخاصة
- ✓ يتم تمويل الباقي عن طريق مؤسسة تمويلية (بنك أو جهة أخرى) برهن الأصول المشتراة

مزايا التمويل بالاستئجار :

- يتميز التمويل عن طريق الإستهلاك بقدر من المرونة : حيث يمكن تبديل الأصل في حالة استئجار الخدمة أو تبديل المكان في حالة العقار
- يمنح الإستهلاك للمنشأة وفرات ضريبية ، حيث أن دفعات الإيجار تخصم من الأرباح قبل الضريبة وبالتالي فهي تخفف العبء الضريبي
- يمكن أن تستخدم الأموال المتوفرة عن طريق الإستهلاك في تمويل رأس المال العامل
- الأصول المستأجرة لا تظهر ضمن بنود الميزانية وبالتالي قد يكون لها دور إيجابي في التحليل المالي باستخدام النسب المالية خاصة نسب النشاط والربحية والمديونية.

عيوب التمويل بالاستئجار :

- الإستهلاك يكون لفترة محدودة ، فإذا رغبت المنشأة في الإستمرار في الإستهلاك فقد تضطر على زيادة قسط الإيجار.
- تكلفة الفوائد على بعض عقود الإستهلاك أكبر من تكلفة الاقتراض المباشر.

✓ بالرغم من هذه العيوب إلا أن مزايا التمويل عن طريق الإستهلاك تفوق العيوب المذكورة.

ولعل ما يشغل بال المنشآت التي التجأ إلى استخدام الإستهلاك هو معرفة :

- 1- أيها أفضل الإستهلاك أو الاقتراض ؟
- 2- وما تكلفة كل بديل ؟
- 3- في حالة الإستهلاك كيف يمكن تحديد قيمة دفعة الإيجار ؟

القروض المصرفية

يمثل الإقتراض متوسط وطويل الأجل مديونية على المنشأة يجب الإلتزام بها وسدادها وتحصل المنشأة على هذه القروض من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الإستثمار وتستحق هذه القروض في مدة قد تصل إلى عشرين عاما . وعادة ما يتم الإتفاق حول شروط القرض بين المنشأة والمؤسسة المالية المانحة للقرض وتتضمن الإتفاقية :-

- ☐ فترة استحقاق القرض
- ☐ تحديد معدل الفائدة
- ☐ تحديد ما إذا كان معدل الفائدة يحدد وفقا لعوامل العرض والطلب
- ☐ كيفية تسديد القرض

سندات الدين:

- السند عبارته عن شهادته دين تتعهد بموجبه الجهة المصدرة لها دفع قيمة السند كاملة عند الإستحقاق لحامل السند بالإضافة إلى منحة فائدة دورية سنوية أو نصف سنوية.
- تتراوح فترات استحقاق السند بين :
- القصيرة (من سنة إلى 5 سنوات) // والمتوسطة من (5 إلى 10 سنوات) // والطويلة (10 سنوات فأكثر)
- تصدر السندات بقيمة اسميه وتاريخ استحقاق محدد ، وعندما يحين تاريخ الإستحقاق تقوم الجهة المصدرة للسند برد قيمة السندات لحاملها.
- للسند قيمة سوقيه قد تكون < من القيمة الإسميه وفي هذه الحالة سيحقق حامل السند مكاسب رأسمالية .
- وقد تكون القيمة السوقية > من القيمة الإسميه وفي هذه الحالة يتحمل حامل السند خساره رأسمالية.

طرق سداد السندات:

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها من طرف المنشأة المصدرة لرد قيمة السندات إلى حامليها :

١- طريقة الوفاء الإلزامي :

ويقصد به إعادة شراء السندات من حملتها خلال فترة الإستحقاق بشرط أن ينص على ذلك في نشرة الإصدار.

٢- طريقة الإستدعاء الإختياري :

حيث يسمح للمقترض إعادة شراء السند من حاملة خلال فترة استحقاق السند بسعر ثابت أعلى من سعر الإصدار ويتناقص سنويا حسب ما هو منصوص عليه في نشرة الإصدار.

٣- طريقة البيع الإختياري :

البيع الإختياري من قبل حامل السند حيث يمكن للمستثمر إرجاع السند إلى المنشأة المصدرة للسند واسترداد قيمته في تاريخ محدد خلال فترة الإستحقاق.

أنواع السندات:

١- السندات القابلة للتحويل : وهي التي توفر لحاملها خاصيتين هما : الحصول على عائد ثابت بالإضافة إلى فرصة مستقبلية لتحويل السند إلى أسهم عادية ويتصف هذا النوع من السندات بإنخفاض معدل الفائدة التي يمنحها.

٢- السندات القابلة للاستدعاء : تلتزم الشركة هنا بدفع قيمة تفوق القيمة الإسميه للسند من أجل استدعائها قبل تاريخ الإستحقاق ، وتسمى الزيادة عن القيمة الإسميه بتعويض الإستدعاء

٣- السندات القابلة للاستهلاك : بواسطة هذا النوع من السندات تضع المنشأة جدولا زمنيا لتسديد قيمتها بحيث تكون ملتزمة بشراء عدد معين من السندات سنويا ، وعادة ما تكون الفائدة على هذه السندات أقل من الفائدة على السندات العادية ، لأن هناك نوع من الحماية لأموال المستثمر

٤- السندات المضمونة بأصل : وقد يكون ذلك برهن الممتلكات ، حيث لا يسمح بالتصرف بهذه الممتلكات قبل توفير قيمة السندات . كما قد يكون ضمان السندات بسندات أخرى أو أسهم عادية وتسمى هذه الحالة بالسندات المتعلقة . وقد يكون الضمان سمعة المنشأة وتسمى هذه السندات بسندات الاعتماد.

الأسهم الممتازة

- السهم الممتاز هو وثيقة تصدرها المنشأة وتحمل قيمة اسمية.
- تعطي ملكية الأسهم الممتازة لحاملها حق الملكية في المنشأة بما يعادل قيمة أسهمها.
- بالإضافة إلى القيمة الاسمية يوجد للسهم الممتاز قيمة دفترية وقيمة سوقية.
- يجمع السهم الممتاز بين خصائص الأسهم العادية وخصائص السندات.

مقارنة بالأسهم العادية فإن :

- كلاهما ليس لها تاريخ إستحقاق.
- كلاهما يمثل مصدر تمويل دائم بالنسبة للمنشأة.
- تخلف المنشأة عن دفع الأرباح الموزعة لحاملي الأسهم الممتازة والعادية لا يؤدي على إفلاس المنشأة.
- الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة والعادية لا يحقق وفورات ضريبية للمنشأة لأنها تدفع بعد الضريبة.

مقارنة بالسندات فإن :

- العائد الذي يحصل على حامل كل منهما ثابت ومحدد بقيمة أو بنسبة معينة
- لحامل السهم الممتاز وحامل السند الأولوية على حملة الأسهم العادية في استرداد حقوقهم من أصول المنشأة في حالة إفلاسها أو تصفيتها.

خصائص أخرى للأسهم الممتازة

- تعدد أنواعها بحيث تستطيع المنشأة أن تصدر أنواع متعددة من الأسهم الممتازة من حيث :
- نسبة العائد على السهم الممتاز
- إمكانية تحويل بعضها إلى أسهم عادية
- أحقية تجميع الأرباح
- في بعض الحالات يشارك أصحاب الأسهم الممتازة أصحاب الأسهم العادية في الأرباح.

الأسهم العادية:

- السهم العادي هو سند ملكية له أكثر من قيمة :
- القيمة الاسمية :** هي القيمة التي يصدر بها السهم وينص عليها في عقد التأسيس.
- القيمة الدفترية :** وتساوي قيمة حقوق الملكية (بدون الأسهم الممتازة) مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.
- القيمة السوقية :** عبارة عن سعر السهم في سوق الأوراق المالية، وتحدد القيمة السوقية للسهم بعوامل العرض والطلب والظروف الاقتصادية العامة مثل التضخم ومعدل توزيع الأرباح وتوقعات المحللين الماليين والمركز المالي للمنشأة.
- القيمة التصفوية للمنشأة :** وهي القيمة التي يتوقع الحصول عليها في حالة تصفية المنشأة وحصول كل من أصحاب الديون والأسهم الممتازة على حقوقهم.
- قيمة السهم حسب العائد :** وهي القيمة التي يكون المستثمر مستعدا لدفعها مقابل حيازته للسهم العادي وتحسب وفق الصيغة التالية:

$$P_0 = \frac{P \times \%D}{R}$$

حيث أن :

P_0 = قيمة السهم حسب العائد. $\%D$ = نسبة توزيع الأرباح من القيمة الاسمية. P = القيمة الاسمية. R = معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون

مثال:

يرغب أحد المستثمرين الإستثمار في أسهم إحدى الشركات وقد تبين أن العائد المتوقع = 10% و القيمة الإسمية لسهم شركة هوب = 12 ريال وتوزع الشركة أرباحا بنسبة 15%.

المطلوب : ما القيمة التي يكون المستثمر مستعدا لدفعها مقابل سهم الشركة؟
بتطبيق المعادلة السابقة :

$$P_0 = \frac{12 \times 0.15}{0.1} = 18$$

حقوق حملة الأسهم العادية:

يعتبر أصحاب الأسهم العادية ملاك الشركة المساهمة ويتمتعون بمجموعة من الحقوق أهمها :

- ☐ الاشتراك في قرارات المنشأة من خلال حق التصويت في الجمعية العمومية
 - ☐ الحصول على نصيبهم من الأرباح الموزعة بعد دفع مستحقات أصحاب الديون والأسهم الممتازة
 - ☐ يمكن أن تكون الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية نقدا أو في شكل أسهم إضافية
 - ☐ الحصول على نصيبهم من نتائج تصفية المنشأة بعد سداد حقوق أصحاب الديون والأسهم الممتازة
 - ☐ من المزايا التي يتمتع بها أصحاب الأسهم العادية
- منحهم أولوية شراء الإصدارات الجديدة من أجل الحفاظ على نسبة ملكيتهم وبالتالي سيطرتهم على إدارة الشركة.
حيث تقوم الشركة بإصدار شهادات أو حقوق إلى المساهمين تعطيهم الخيار في شراء عدد محدد من الأسهم الجديدة .
وفي العادة يكون سعر شراء هذه الإصدارات الجديدة أقل من سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية وذلك خلال فتره محدده
ويترتب عن ذلك تأثير على قيمة المنشأة.

مثال:

تحتاج الشركة العربية إلى تمويل قدره 2 مليون ريال وقد قررت إصدار أسهم عادية جديدة من أجل الحصول على هذا المبلغ، على أن تعطي الأولوية للمساهمين القدامى في شراء الإصدارات الجديدة وقد تبين الآتي :

سعر بيع الأسهم الجديدة 160 ريال للسهم
القيمة السوقية للسهم 200 ريال للسهم
عدد الأسهم العادية المصدرة 100000 سهم
قيمة المنشأة سترتفع بنفس قيمة المبلغ الذي تم الحصول عليه من الإصدارات الجديدة.

المطلوب :

- ١- ما عدد الأسهم التي يجب إصدارها للحصول على التمويل المطلوب ؟
- ٢- ما عدد الحقوق التي يجب أن يمتلكها المساهم القديم حتى يتمكن من شراء سهم جديد بالسعر المنخفض ؟
- ٣- ما تأثير الإصدارات الجديده على قيمة المنشأة (قيمة السهم بعد الإصدار) ؟
- ٤- ما قيمة الحق الذي يسمح للمساهم بشراء سهم جديد ؟

$$NI = \frac{C}{P_0}$$

المطلوب الأول : عدد الأسهم التي يجب إصدارها تحسب بالمعادلة التالية :

حيث : NI = عدد الأسهم التي يجب إصدارها ، C = القيمة المراد الحصول عليها ، P₀ = سعر السهم الواحد للمساهمين القدامى .

$$\text{الحل} = NI = \frac{C}{P_0} = \frac{2000000}{160} = 12500$$

المطلوب الثاني : عدد الحقوق التي يجب أن يمتلكها المساهمين القدامى؟

$$\text{الحل} = Q = \frac{N}{NI} = \frac{100000}{12500} = 8$$

ويعني ذلك أن المساهمين القدامى لهم الحق في الحصول على سهم جديد مقابل كل 8 أسهم يمتلكها حاليا أيضا سعر السهم وهو 160 ريال.

المطلوب الثالث :

قيمة المنشأة قبل الاصدار = 100000 سهم X 200 ريال = 20000000 ريال

القيمة السوقية للاصدارات الجديدة = 12500 سهم X 160 ريال = 2000000 ريال

إجمالي القيمة السوقية الجديدة = 2000000 + 20000000 = 22000000

عدد الأسهم المصدرة ككل = 100000 + 12500 = 112500 سهم

القيمة السوقية للسهم = 112500 / 22000000 = 195.5 ريال

أي أن القيمة السوقية للسهم انخفضت من 200 ريال على 195.56 ريال

المطلوب الرابع : قيمة الحق ويحسب بإحدى الصيغتين :

$$\text{الصيغة الأولى} = PQ = \frac{P_2 - P_0}{Q} \quad \text{الصيغة الثانية} = (Q+1)/(P_1-P_0)$$

PQ = قيمة الحق, P2 = القيمة السوقية بعد الاصدار الجديدة, P1 = القيمة السوقية قبل الاصدار الجديدة,

P0 = سعر بيع الأسهم الجديدة, Q = عدد الحقوق اللازمة لشراء سهم

$$PQ = \frac{P_2 - P_0}{Q} = \frac{195.56 - 160}{8} = 4.44 = \text{الحل}$$

الأرباح المحتجزة:

- تمثل الأرباح المحتجزة مصدر تمويل ذاتي وهي عبارة عن أرباح تم تحقيقها ولم يتم توزيعها على المساهمين وقد ينص نظام المنشأة على استقطاع نسبة معينة منها.
- من الأرباح بهدف تكوين الاحتياطات واستخدامها للتوسع في نشاطات المنشأة ومواجهة الطوارئ
- تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق الملكية وبالتالي يكون لها علاقة إيجابية بالقيمة الدفترية حيث أن ارتفاع الأرباح المحتجزة يؤدي إلى ارتفاع القيمة الدفترية وبالتالي لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية.

مزايا الأرباح المحتجزة:

- عدم وجود إجراءات مطولة للحصول على التمويل المطلوب
- مصدر تمويل مرن من حيث القيمة والتوقيت
- لا تمثل التزاما على المنشأة ينبغي سداده في تاريخ محدد
- استخدامها في التمويل لا يحتاج إلى ضمانات أو رهن الأصول.

تمارين الكتاب صفحة 405

2- ما أهم خصائص الاستئجار التشغيلي ؟

3- وضح بإيجاز مزايا وعيوب الاستئجار كمصدر من مصادر التمويل.

11- إذا كانت القيمة الاسمية لسهم شركة النويحل 20 ريال وتوزع الشركة أرباحاً على السهم نسبتها 10% من القيمة الاسمية , ويرغب أحد المستثمرين في شراء سهم شركة النويحل ويتوقع عائداً قدره 12% فما السعر الذي يكون المستثمر على استعداد لدفعه للحصول على سهم شركة النويحل ؟

12- تأسست شركة القاضي برأس مال قدره مليون ريال منها 7500 سهم عادي بقيمة 100 ريال للسهم مدفوعة بالكامل والباقي عن طريق أسهم ممتازة مدفوعة بالكامل توزيعات السهم الممتازة 10% وأعلنت الشركة عن توزيع أرباح نقدية مقدارها 200000 ريال.

المطلوب // ما نصيب كل من السهم العادي والممتاز في الحالات الآتية :

الحالة الأولى: الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ولكن مشاركة بالكامل

الحالة الثانية: الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة جزئياً في حدود 2% من الأرباح على افتراض وجود توزيعات متأخرة لمدة سنتين.

13- تحتاج شركة الشرقية الزراعية لمبلغ 35 مليون ريال لتمويل مشاريعها الجديدة وذلك عن طريق طرح إصدارات جديدة يتم شراؤها من قبل المساهمين الحاليين , ويبلغ عدد الأسهم المصدرة للشركة حالياً 2 مليون سهم عادي , يباع السهم في السوق بسعر 50 ريالاً وقد حددت الشركة سعره بمبلغ 35 ريالاً للمساهمين الحاليين الراغبين في شراء الإصدارات الجديدة.

المطلوب :

أ- ما عدد الأسهم التي يجب إصدارها وبيعها للحصول على المبلغ المطلوب

ب- ما عدد الحقوق التي يجب أن يحصل عليها المساهم التي تسمح له بشراء سهم واحد من الإصدارات الجديدة ؟

ج- ما قيمة الحق ؟

د- ما تأثير الإصدارات الجديدة على القيمة السوقية للسهم ؟

المصطلحات الواردة في المحاضرة #10

Financial Leasing	الاستئجار التمويلي
Intermediate Financing	التمويل متوسط الأجل
Long term Financing	التمويل طويل الأجل
Leasing	الاستئجار
Operating Leasing	الاستئجار التشغيلي
Retained Earnings	الأرباح المحتجزة
Rights	الحقوق

المحاضرة الحادية عشر :

تكلفة رأس المال



مقدمة //

- يهدف هذا الفصل إلى تزويد الطالب بالآتي :
- أهم العوامل التي تؤثر في تكلفة رأس المال
 - الافتراضات التي يقوم عليها حساب تكلفة رأس المال
 - كيفية حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل المشكلة لرأس المال
 - كيفية حساب تكلفة رأس المال للمنشأة
 - استخدام تكلفة رأس المال في قرارات الاستثمار.

تعريف تكلفة رأس المال :

العائد الذي يجب أن تحققه المنشأة من أجل الوفاء بمعدلات العائد المطلوب من قبل الملاك أخذًا بعين الاعتبار الالتزامات تجاه الأطراف الأخرى كالدائنين وتكلفة إصدار الأسهم والسندات.

مثال توضيحي :

إذا قامت منشأة بإصدار أسهم بقيمة اسمية 100 ريال للسهم عن طريق بنك الإستثمار الذي يتقاضى 10 % من قيمة السهم مقابل إدارة الإصدار وتسويق السهم ,
صافي المبلغ الذي تستلمه الشركة مقابل كل سهم = $(100 - 10) = 90$ ريالاً
إذا كان مالك السهم (المشتري) يتوقع عائدا 10 % على السهم على الشركة تحقيق عائد وقدره $= (90 / 0.10) = 11.11\%$
ملاحظة : إذا كانت الشركة تحقق :
عائدا = تكلفة رأس المال = يتوقع أن تبقى القيمة السوقية للسهم ثابتة
عائدا < تكلفة رأس المال = يتوقع أن ترتفع القيمة السوقية للسهم
عائدا > تكلفة رأس المال = يتوقع أن تنخفض القيمة السوقية للسهم.

$$100 \times 10\% = 10$$

العوامل المحددة لتكلفة رأس المال:

- 1- **العوامل الاقتصادية :**
 - العرض والطلب على رأس المال (إذا كان الطلب على رؤوس الاموال < من العرض = ارتفاع سعر الفائدة)
 - معدل التضخم المتوقع (إذا كان معدل التضخم المتوقع مرتفع = مطالبة المستثمرين بمعدل عائد أكبر)
- 2- **العوامل السوقية :**
 - العوائد المتوقعة من المستثمرين (الذين يزودون المنشأة برأس المال) هي :
 - العائد مقابل التعويض عن عنصر الزمن (العائد الخالي من المخاطره)
 - العائد مقابل التعويض عن المخاطر (علاوة المخاطره)
- 3- **المخاطر :**
 - تنقسم المخاطر إلى نوعين :
 - ✓ مخاطر العمليات الناتجة عن قرارات الإستثمار وتتمثل في تذبذب العائد.
 - ✓ المخاطر المالية والتي تتمثل في تذبذب العائد على حقوق الملكية من جراء استخدام الاقتراض والأسهم الممتازة.
- 4- **حجم التمويل :**
 - العلاقة بين حجم التمويل وتكلفة رأس المال علاقة طردية فارتفاع حجم التمويل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال.

افتراضات حساب تكلفة رأس المال:

- ثبات مخاطر العمليات
- ثبات المخاطر المالية
- ثبات سياسة توزيع الأرباح
- تكلفة رأس المال على أساس مابعد الضريبة

حساب تكلفة عناصر رأس المال :

- يتطلب حساب تكلفة رأس المال للشركة حساب تكلفة كل عنصر من العناصر المكونة لرأس المال ويتطلب ذلك الخطوات التالية :
- 1- تحديد نسبة كل عنصر من عناصر التمويل (الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة والسندات) في هيكل رأس مال الشركة
 - 2- حساب تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر هيكل رأس المال.
 - 3- استخدام نسبة وتكلفة كل عنصر لحساب التكلفة المرجحة لهيكل رأس مال الشركة.

تكلفة الدين (القروض والسندات) :

- تعرف تكلفة الدين على أنها معدل العائد الذي تحققه المنشأة على استثماراتها من أجل تحقيق معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين.
- يتم استخدام الصيغة الرياضية لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من طرف المقرضين والقيمة الحالية للمبالغ التي تدفعها الشركة للمقرضين في شكل فوائد سنوية بالإضافة إلى أصل الدين.

$$P_0 = \frac{I_1}{(1+r)^1} + \frac{I_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{I_n}{(1+r)^n} + \frac{B_n}{(1+r)^n}$$

P_0 = القيمة السوقية للدين التي تحصل عليها المنشأة

I = قيمة الفائدة السنوية

R = معدل العائد المطلوب من القروض (التكلفة الفعلية للقروض)

B = قيمة أصل القرض عند الإستحقاق

n = عدد سنوات الإستحقاق

معادلات مبسطة تقريبية لحساب تكلفة السندات:

1- في حالة إصدار السندات بقيمة أقل من القيمة الاسمية (خصم) :

حيث :

k_i = تكلفة السند

i = قيمة الفائدة

D = قيمة الخصم

N = عدد سنوات الاستحقاق

P = القيمة الاسمية للسند

P_0 = القيمة السوقية للسند

$$K_i = \frac{I + \frac{D}{n}}{\frac{P + P_0}{2}}$$

2- في حالة إصدار السندات بقيمة أكبر من القيمة الاسمية (علاوة) :

حيث :

A = قيمة العلاوة

$$K_i = \frac{I - \frac{A}{n}}{\frac{P + P_0}{2}}$$

مهم جدا

مثال:

- قامت شركة المدينة بإصدار سندات بقيمة 1000 ريال

- معدل الفائدة الاسمي 8%

- فترة الاستحقاق 10 سنوات

- نسبة الضريبة على الأرباح 40%

المطلوب : حساب تكلفة الدين في الحالات التالية :

١- السند يباع بقيمته الاسمية

٢- السند يباع بخصم 5% أي أقل من القيمة الاسمية

٣- السند يباع بعلاوة مقدارها 6% أي أكبر من القيمة الاسمية

الحل:

1- في حالة بيع السند بقيمته الاسمية فإن :

معدل الفائدة الفعلي بعد الضريبة = معدل الفائدة الاسمي قبل الضريبة

$$K_i = \text{تكلفة السند} = (0.4 - 1) \times 8\% = 4.8\%$$

2- في حالة بيع السند بأقل من قيمته الاسمية فإن :

من المعطيات نجد أن :

$$80 = I = \text{قيمة الفائدة}$$

$$50 = 0.05 \times 1000 = D = \text{قيمة الخصم}$$

$$n = \text{عدد السنوات} = 10 \text{ سنوات}$$

$$P = \text{القيمة الاسمية} = 1000$$

$$P_o = \text{القيمة السوقية} = (50 - 1000) = 950 \text{ ريال}$$

$$K_i = \frac{80 + \frac{50}{10}}{\frac{1000 + 950}{2}} = 8.72\% = \text{إذا تصبح تكلفة السند قبل الضريبة}$$

$$\text{لحساب قيمة السند بعد الضريبة} = (0.4 - 1) \times 8.72\% = 5.23\%$$

3- في حالة بيع السند بأكثر من قيمته الاسمية فإن : بعلاوة

$$A = \text{قيمة العلاوة} = (0.06 \times 1000) = 60 \text{ ريال}$$

$$P_o = \text{القيمة السوقية للسند} = 1000 + 60 = 1060 \text{ ريال}$$

$$K_i = \frac{80 - \frac{60}{10}}{\frac{1000 + 1060}{2}} = 7.18\% = \text{تكلفة السند قبل الضريبة}$$

$$\text{تكلفة السند بعد الضريبة} = (0.4 - 1) \times 7.18\% = 4.31\%$$

طريقة أخرى أسهل:

في حالة بيع السند بنفس قيمته الاسمية

أي نأخذ معدل الفائدة الاسمي ونطرح منه

نسبة الضريبة مرجحة على معدل الفائدة

$$4.8\% = 40\% - (8\% \times 40\%)$$

قيمة السند - قيمة الخصم

ناقص لأن الحالة أقل من القيمة الاسمية

قيمة السند + قيمة الخصم

زائد لأن الحالة أكبر من القيمة الاسمية "علاوة"

المعادلة المبسطة والتقريبية لحساب تكلفة الدين في حالة الدفعات المتساوية :

$$K_i = \frac{2 \times T \times F}{P_0 (n+1)} \quad \text{حيث:}$$

=Ki تكلفة الدين

=F إجمالي قيمة الفائدة المستحقة على القرض

=t عدد الدفعات في السنة

=N عدد دفعات القرض (عدد الدفعات في السنة X عدد السنوات)

=Po قيمة القرض الأصلي

مثال :

قامت شركة مكة باقتراض مبلغ 100000 ريال

الفائدة السنوية 8%

طريقة السداد = دفعات شهرية لمدة 5 سنوات

نسبة الضريبة = 40%

المطلوب : حساب التكلفة الفعلية للدين بعد الضريبة :

الحل

=F قيمة الفائدة الإجمالية = $((5 \times (0.08 \times 100000))) = 40000$ ريال

=T عدد الدفعات في السنة = 12 بما أنه لدينا 12 شهر في السنة

=Po قيمة القرض الأصلية = 100000 ريال

=N عدد دفعات القرض = $5 \times 12 = 60$ دفعه

$$K_i = \frac{2 \times T \times F}{P_0 (n+1)} = \frac{2 \times 12 \times 40000}{100000 (60+1)} = 1.574\%$$

حساب تكلفة الأسهم الممتازة:

❖ من خصائص الأسهم الممتازة :

١- لا تحمل تاريخ استحقاق

٢- تحمل توزيعات ثابتة

يعبر عن القيمة السوقية للسهم الممتاز بالصيغة التالية :

$$P_0 = \frac{D}{K_p}$$

P_0 = القيمة السوقية

D = التوزيعات (الأرباح الموزعة)

K_p = معدل العائد المطلوب (الذي يطلبه المستثمر)

من المعادلة السابقة يمكن حساب التكلفة:

$$K_p = \frac{D}{P_0}$$

□ يعبر عن القيمة السوقية للسهم الممتاز في حالة وجود تكاليف إصدار بالصيغة التالية :

$$K_p = \frac{D}{P_0 - Z}$$

حيث: Z = نسبة تكاليف الإصدار (%)

مثال : قامت شركة بإصدار أسهم ممتازة بقيمة اسمية 1000

بياع السهم في السوق بقيمته الإسمية

الأرباح الثابتة للسهم = 12 %

المطلوب : حساب تكلفة التمويل مع الحالات التالية : الحالات و الحل:

- في حالة بيع السهم بنفس قيمة الاسمية

$$K_p = \frac{D}{P_0} = \frac{120}{1000} = 12\%$$

- في حال بيع السهم بقيمة أقل > من قيمته الاسمية مثلا (900)

$$K_p = \frac{D}{P_0} = \frac{120}{900} = 13.3\%$$

- في حال بيع السهم بقيمة أعلى < من قيمته الاسمية مثلا (1100)

$$K_p = \frac{D}{P_0} = \frac{120}{1100} = 10.91\%$$

- في حالة بيع السهم بنفس قيمة الاسمية ولكن مع وجود تكلفة إصدار مثلا 5%

$$K_p = \frac{D}{P_0 (1 - \text{الإصدار})} = \frac{120}{1000 \times (1 - 0.05)} = 12.63\%$$

حساب تكلفة حقوق الملكية:

يُدرج تحت حقوق الملكية الأسهم العادية والأرباح المحتجزة:

1- تكلفة الأسهم العادية:

$$K_e = \frac{D}{P_0(1-z)} + g$$

K_e = تكلفة السهم العادي

g = معدل النمو

P_0 = القيمة السوقية للسهم (السعر الحالي)

z = تكلفة الإصدار

D = الأرباح الموزعة للسهم = الأرباح الموزعة بعد الضريبة

مثال : تريد شركة حساب تكلفة الأسهم العادية لديها حيث :

السعر السوقي للسهم العادي = 100

الأرباح الموزعة المتوقعة = 8 ريال للسهم

معدل نمو الأرباح الموزعة = 8 %

تكلفة الإصدار = 5 %

بتطبيق المعادلة ←

$$K_e = \frac{D}{P_0(1-z)} + g = \frac{8}{100(1-0.05)} + 0.08 = 16.42\%$$

2- تكلفة الأرباح المحتجزة:

خصائص الأرباح المحتجزة :

- ☐ تعتبر مصدر تمويل داخلي
- ☐ هي عبارة عن أرباح لم يتم توزيعها بغرض إعادة استثمارها
- ☐ تحصل الشركة على موافقة المساهمين لإحتجاز الأرباح إذا كان العائد المتوقع
- ☐ تحقيقه من إعادة استثمارها أكبر من الفرص البديلة الأخرى المتوفرة للمساهمين
- ☐ تكون تكلفة الأرباح المحتجزة أقل من تكلفة الأسهم العادية نظرا لعدم وجود تكلفة إصدار

$$K_{re} = K_e \times (1 - T) \times (1 - Z)$$

مثال : إذا كانت تكلفة التمويل عن طريق الأسهم 16 % ، معدل ضريبة الدخل الشخصي 40 % وتكاليف الإصدار والوساطة 5 % ، فما تكلفة احتجاز الأرباح؟

$$K_{re} = 0.16 \times (1 - 0.4) \times (1 - 0.05) = 9.12\%$$

حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال:

بعد الإنتهاء من حساب تكلفة كل عنصر من عناصر هيكل رأس المال يتم حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال بالصيغة التالية :

حيث :

K_0 = التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال:

W_s = الوزن النسبي لعنصر رأس المال

K_s = تكلفة عنصر رأس المال

N = عدد عناصر رأس المال

$$K_0 = \sum_s W_s k_s$$

مثال :

يتكون هيكل رأس مال إحدى الشركات من العناصر التالية :

ديون طويلة الأجل بنسبة 30 % تكلفة بعد الضريبة = 5 %

أسهم ممتازة بنسبة 10 % تكلفة بعد الضريبة = 8 %

أسهم عادية بنسبة 60 % تكلفة بعد الضريبة = 12 %

بتطبيق المعادلة:

$$K_0 = \sum_s W_s k_s = (0.3 \times 0.05) + (0.1 \times 0.08) + (0.6 \times 0.12) = 9.5\%$$

ملاحظة:

☐ لنفترض بأن المشروع الذي سوف يتم تمويله بهذه المصادر سوف يحقق عائد متوقع يقدر بـ 10 %

☐ هل سوف نقبل المشروع أم نرفضه؟

☐ الجواب : نعم نقبل المشروع لأن العائد المتوقع من المشروع أكبر من التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

☐ 10 % < 9.5 %

تمارين الكتاب صفحة 430

1- عرف تكلفة رأس المال وما علاقتها بمعدل العائد على الاستثمار.

6- قامت شركة الأخوين بتوزيع 3 ريالات للسهم العادي ويتوقع أن تنمو الأرباح الموزعة بمعدل ثابت هو 7% فإذا كانت القيمة السوقية للسهم 70 ريالاً فما تكلفة السهم العادي لشركة الأخوين ؟

9- لنفترض أن معامل بيتا لشركة الصفوة 0.80 وعلاوة مخاطر السوق 5% ومعدل العائد على الاستثمارات عديمة المخاطرة 8% وتدفع الشركة ربح موزع للسهم بقيمة 1.5 ويتوقع أن ينمو هذا الربح الموزع بمعدل 8% ويبيع السهم حالياً بقيمة 30 ريالاً فما تكلفة هذا السهم ؟ إذا افترضنا أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها هي 40% وأن تكلفة الدين قبل الضريبة 6% وأن معدل الضريبة 50% فما هي التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال ؟

10- يبلغ عدد الأسهم العادية المصدرة لشركة القاضي 10 مليون سهم والسعر الحالي للسهم 30 ريالاً والقيمة الدفترية له 10 ريالات , أصدرت الشركة قبل ذلك نوعين من السندات : الإصدار الأول // بقيمة اسمية 100 مليون ريال , ومعدل الفائدة الاسمي 8% ويبيع بـ 94% من قيمته الاسمية.

الإصدار الثاني // بقيمة اسمية 50 مليون ريال ومعدل الفائدة الاسمي 6% ويبيع بـ 96% من قيمته الاسمية .

فترة الاستحقاق للإصدار الأول 13 سنة وللإصدار الثاني 8 سنوات . ما أوزان هيكل رأس المال المبنية على القيمة السوقية وتلك المبنية على القيمة الدفترية ؟ أيهما أفضل حساب الأوزان على أساس القيمة الدفترية أم السوقية ولماذا ؟

11- القيمة الدفترية لرأس المال لشركة الوطن على النحو التالي:

القيمة الدفترية	المصدر
600000 ريال	سندات دين بسعر اسمي 120 ريالاً للسند
240000 ريال	أسهم ممتازة بسعر اسمي 80 ريالاً للسهم
1600000 ريال	أسهم عادية بسعر اسمي 20 ريالاً للسهم

أما القيمة السوقية لمصادر التمويل المختلفة فهي 130 ريالاً للسند و 100 ريالاً للسهم الممتاز , و 30 ريالاً للسهم العادي , كذلك توجد فرص التمويل الخارجية التالية أمام شركة الوطن :

- إصدار سندات دين جديدة بقيمة اسمية 100 ريال تستحق بعد 10 سنوات بفائدة سنوية 8% وتكلفة إصدار 2% ومن المتوقع أن تباع في السوق بسعرها الاسمي ومعدل الضريبة 40%
- إصدار أسهم ممتازة بسعر اسمي 100 ريال ونفقات إصدار 3% من سعر البيع الذي يزيد بمقدار 10% عن السعر الاسمي وتدفع عليه ربحاً موزعاً مقداره 10 ريالات
- إصدار أسهم عادية جديدة بسعر اسمي مقداره 25 ريالاً , وتكلفة إصدار 3 ريالات للسهم ومن المتوقع توزيع أرباح على حملة الأسهم بمقدار 7 ريالات ومن المتوقع أن تنمو الأرباح بمعدل 5%.

المطلوب :

- 1- حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ؟
- 2- حساب تكلفة رأس المال على أساس القيمة الدفترية ؟
- 3- حساب تكلفة رأس المال على أساس القيمة السوقية ؟

المصطلحات الواردة في المحاضرة #11	
Cost of capital	تكلفة رأس المال
Cost of debt	تكلفة الدين
Cost of common stock	تكلفة السهم العادي
Cost of preferred stock	تكلفة السهم الممتاز
Cost of retained earnings	تكلفة الأرباح المحتجزة
Weighted average cost of capital	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

المحاضرة الثانية عشر :

تقييم السندات والأسهم



مقدمة //

إن تطور الفكر المالي أسهم في ظهور تشكيلات متنوعة من المنتجات المالية كالأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات ومع زيادة الحاجة إلى أدوات ذات أكبر عائد وأقل مخاطرة أدت إلى ظهور أنواع متعددة من الأسهم أو السندات.

أدوات الملكية (الأسهم)

تشكل الأسهم أحد أصناف الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية،

تتميز بعدة خصائص ومزايا، إذ يندرج ضمن هذا الصنف عدة أنواع، سنحاول التفصيل فيها من خلال النقاط الآتية:

أ. تعريف السهم لغة: النصيب والجمع أسهم وسهام، جاء في الحديث الشريف كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الغنيمة أي نصيب، وسأهمه أي قارعه، وأسهم بينهم أي أقرع بينهم.

ب. تعريف السهم اصطلاحاً: يعرف السهم بأنه عبارة عن صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية، بطرق تجارية حيث يمثل مشاركة في رأس مال إحدى شركات الأموال، ويمثل حصة الشريك في الشركة التي يساهم في رأسمالها والذي يتكون من مجموع الحصص سواء كانت الحصة نقدية أو عينية.

- إذا السهم ورقة مشاركة أو ملكية في شركة الأموال تعطي لحاملها صفة الشريك وأحياناً الحق في تسيير الشركة (حسب مقدار المساهمة في رأس مال الشركة) وذلك في حالة الأسهم العادية، كما تمنحه الحق في أرباح الشركة المحققة في أصولها.

من خلال ما تقدم نستنتج أن السهم عبارة عن صك يمنح لحامله إثباتاً بمقدار مساهمته في شركة من شركات الأموال،

حيث يعطي للمساهم الحق في الحصول على أرباح الشركة المحققة في أصولها.

أنواع الأسهم:

يمكن تقسيم الأسهم إلى أنواع مختلفة وفق الأسس متنوعة كما يلي:

أ. تقسيم الأسهم على أساس شكل الإصدار: " ثلاث أنواع "

- 1- السهم لحامله
- 2- السهم الإسمي
- 3- السهم الإذني

ب. تقسيم الأسهم على أساس طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم :

- 1- الأسهم النقدية
- 2- الأسهم العينية
- 3- الأسهم المختلطة

ت. تقسيم الأسهم على أساس الحقوق التي تمنحها لحاملها:

- 1- الأسهم العادية
- 2- الأسهم الممتازة

تقويم الاسهم الممتازة:

- تتشابه الأسهم الممتازة مع السندات في أنها تحمل عائدا ثابتا
- لا يشارك حملة الأسهم الممتازة في إدارة الشركة (من خلال الجمعية العمومية)
- للأسهم الممتازة أولوية هـ في الأرباح الموزعة عن الأسهم العادية
- للأسهم الممتازة أولوية عند تصفية الشركة الموزعة عن الأسهم العادية
- ليس للأسهم الممتازة موعد استحقاق مثلها مثل الأسهم العادية (أبدية)

يتم حساب قيمة الأسهم الممتازة عن طريق خصم الأرباح المستحقة بالصيغة التالية:

$$PVP = \frac{D}{R}$$

PVP = القيمة الحالية للأسهم الممتازة

D = الربح الموزع على السهم الممتاز

R = معدل العائد المطلوب

مثال :

إذا كانت الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة 8 ريال للسهم ومعدل العائد المطلوب = 10%

$$PVP = \frac{D}{R} = \frac{8}{0.10} = 80$$

ف بتطبيق المعادلة السابقة فإن قيمة الأسهم الممتازة = 80

مثال آخر : دائما الارباح الموزعة تكون في المقام سواء طلب قيمة السهم او معدل العائد

إذا كان السعر الحالي للسهم الممتاز = 120 ريال والأرباح الموزعة = 10 ريال للسهم

$$R = \frac{D}{PVP} = \frac{10}{120} = 8.33\%$$

- المطلوب : ما هو معدل العائد المطلوب على السهم :

تقويم الاسهم العادي:

توجد عدة أنواع يتم احتساب قيمة الأسهم العادية على أساسها , ومن أهمها ما يلي:

□ القيمة الاسمية للسهم العادي:

وهي القيمة المثبتة على وثيقة السهم , وعادة تكون الأسهم العادية ذات قيمة اسمية واحدة , وتوفر ذات الحقوق وتحمل ذات الواجبات , أي أنها متساوية في القيمة الاسمية في الحقوق وفي الواجبات , وعادة تقوم الشركات المساهمة المصدرة للأسهم العادية بتوزيع أرباحها على أساس نسبة مئوية في القيمة الاسمية للسهم العادي , وفي الغالب تحدد معظم الدول الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم وكذلك .

□ القيمة الدفترية للسهم العادي:

وهي قيمة السهم كما تظهرها دفاتر الشركة في سجلاتها , وهي قيمة محاسبية تبينها سجلات الشركة ودفاتها , وهي كما يلي :

القيمة الدفترية للسهم العادي = إجمالي حقوق المساهمين / عدد الأسهم

حيث أن : القيمة الدفترية للسهم العادي = حقوق الملكية / عدد الأسهم ,

وحيث أن : القيمة الدفترية للسهم العادي = (قيمة الموجودات - قيمة المطلوبات - الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم

مثال : إذا كانت قيمة الموجودات 200 مليون ريال سعودي وقيمة المطلوبات 150 مليون ريال سعودي ,

وعدد الأسهم مليون , فما هي القيمة الدفترية للسهم العادي ؟

الحل : أن القيمة الدفترية للسهم العادي = $(200 - 150) / 1 = 50$ ريال سعودي

وفي حالة وجود أسهم ممتازة فإن القيمة الدفترية للسهم العادي =

حقوق الملكية - قيمة الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية.

الحل : وبافتراض أن قيمة الأسهم الممتازة في المثال أعلاه هي عشرة مليون ريال سعودي فإن:

القيمة الدفترية للسهم العادي = $200 - 150 - 10 = 40$ ريال سعودي

القيمة الدفترية للسهم العادي تزداد في حالة نجاح الشركة في أعمالها , وزيادة أرباحها , لأن احتياطات الشركة وأرباحها غير الموزعة في هذه الحالة تكون أعلى وبالذات في حالة إعادة استخدام الأرباح في تكوين احتياطات لها , وبالعكس , وهذا يعني أن نجاح الشركة ينعكس إيجابيا على القيمة الدفترية للأسهم العادية , وبالعكس , وفي بداية قيام الشركة بعملها , أي عند نشأتها فإن القيمة الدفترية للسهم العادي تتطابق أي تتساوي مع قيمته الاسمية

□ القيمة السوقية للأسهم العادية:

وهي القيمة التي يحددها السوق للسهم العادي نتيجة للتفاعل الحر والتلقائي بين العرض والطلب في السوق التامة افتراضاً، أي سوق المنافسة الكاملة والتي لا توجد فيها قوى احتكارية يمكن أن تؤثر على العرض أو الطلب، وعلى الأثنين معاً، وفي السوق الحرة غير الاحتكارية يتحدد السعر التوازني للسهم من خلال تساوى عرض السهم مع الطلب عليه في السوق وفي الحالة التي يزيد العرض عن الطلب تنخفض قيمة السهم العادي السوقية، أما في حالة زيادة الطلب على العرض تزداد قيمة السهم العادي السوقية، ويتم اعتبار القيمة التي تتحدد عند السعر التوازني الذي يتساوى عنده الطلب على السهم العادي مع عرض معبرة عنه بالقيمة الحقيقية للسهم

□ القيمة التصفوية للسهم العادي:

القيمة التصفوية وهي القيمة التي يتوقع المساهم في الشركة المساهمة الحصو عليها للسهم العادي في حالة تصفية الشركة بعد استبعاد كافة الالتزامات التي تترتب عليها، وبما في ذلك حقوق الأسهم الممتازة. ونصيب السهم العادي من بيع الشركة القيمة التصفوية والتي يطلق عليها القيمة الحقيقية للسهم العادي:

القيمة التصفوية للسهم العادي = قيمة الموجودات في السوق - الالتزامات وحقوق الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادي

مثال:

إذا كانت قائمة المركز المالي للشركة تتضمن ما يلي: حقوق الملكية 50 مليون ريال سعودي، وأن من بين أسهم الشركة 20 مليون ريال سعودي أسهم ممتازة، والباقي أسهم عادية وهذه وأن قيمة الأسهم العادية هذه متساوية وقدرها 10 ريال سعودي.

المطلوب: إيجاد القيمة الدفترية للسهم العادي:

الحل:

30 مليون قيمة الاسهم العادية المتبقية من الخمسين مليون **قسمة** 10 ريال قيمة السهم الواحد

عدد الأسهم العادية = $10/30 = 3$ مليون سهم.

قيمة الأسهم العادية = حقوق الملكية - حقوق الأسهم الممتاز = $50 - 20 = 30$ مليون ريال سعودي
القيمة الدفترية للسهم العادي = حقوق الملكية - حقوق الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادي = $30/3 = 10$ ريال سعودي

❖ من خصائص الأسهم العادية:

- 1- التدفقات النقدية للأسهم العادية غير معروفة مسبقاً
- 2- فترة الإستحقاق على الأسهم العادية غير محددة (أبدية)
- 3- صعوبة تحديد معدل العائد المطلوب

القانون بدون نسبة نمو

$$P_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{D_t}{(1+R)^t}$$

يمكن تقييم الأسهم العادية بالصيغة التالية :

P_0 = سعر السهم العادي
 D = الربح الموزع نهاية الفترة الأولى
 R = معدل العائد المطلوب على الاستثمار

ويمكن تقييم السهم العادي اذا قرر المستثمر الاحتفاظ به للابد مع وجود نسبة نمو ثابتة للتدفقات النقدية المستقبلية بالصيغة التالية:
القيمة الحالية للسهم العادي = عائد السهم في السنة الحالية $\times (1 + \text{نسبة النمو}) / (\text{معدل العائد المطلوب} - \text{نسبة النمو الثابتة})$

مثال:

إذا كان معدل العائد المطلوب لشركة ما هو 27% ، وأن الربح الموزع له لهذه السنة هو 6 ريالاً، وأن هذا الربح ينمو بمعدل 12% ، فما هو السعر الذي تكون على استعداد لدفعه لهذا السهم العادي ؟

الحل:

← سعر السهم الحالي = $((0.12 + 1) \times 6) \div (0.27 - 0.12) = 44.8$ ريال

$$\frac{D \times (1 + g)}{R - g} = \text{القيمة الحالية}$$

بوجود نسبة نمو تكون المعادلة بالصيغة التالية:

تقويم السندات:

- تتميز السندات بسهولة تقويمها مقارنة بالأوراق المالية الأخرى وذلك لسهولة تقدير التدفقات النقدية المرتبطة بها.
- لتحديد قيمة السند لابد من توفر العناصر التالية: -
- عدد الفترات المتبقية لانقضاء أجل السند
- القيمة الاسمية للسند
- معدل الفائدة الاسمي
- معدل الفائدة السوقي على السندات المشابهة

ويمكن حساب قيمة السند بالصيغة التالية:
$$PVB = \sum_{t=1}^N \frac{I_t}{(1+R)^t} + \frac{P_n}{(1+R)^n}$$

حيث:

PVB = القيمة الحالية للسند

I = قيمة الفائدة الاسمية = (معدل الفائدة الاسمي X قيمة السند الاسمية)

P_n = القيمة الاسمية للسند

R = معدل العائد المطلوب على الاستثمار في السند

N = عدد الفترات حتى الاستحقاق

T = الفترات وتتراوح من 1 حتى n

مثال:

- ترغب شركة بالحصول على مبلغ تمويلي باستخدام السندات وقدره 1000 ريال
- معدل الفائدة الاسمي على السندات = 10%
- فترة الاستحقاق لهذه السندات هي 10 سنوات
- معدل العائد المطلوب 10%
- المطلوب: ما هي القيمة الحقيقية لهذا السند (القيمة الحالية)

هذه الطريقة ليست جيدة

فسوف نعتمد على هذه الطريقة

الحل:

حساب قيمة الفائدة = $0.1 \times 1000 = 100$ ريال سنويا

إذا عدد الدفعات 10 دفعات متساوية

بتطبيق المعادلة السابقة:

$$PVB = \frac{100}{(1+0.1)^1} + \frac{100}{(1+0.1)^2} + \dots + \frac{100}{(1+0.1)^{10}} + \frac{1000}{(1+0.1)^{10}}$$

ملاحظة: سنستخدم الحل باستخراج معدل الفائدة من الجداول المالية

- ✓ التدفقات النقدية (الفوائد) من سنة 1 الى 10 منتظمة (100 ريال) ويستخدم لها جدول رقم (4)
- ✓ قيمة السند نهاية افتره 1000 ريال ويستخدم له جدول رقم (3)

$$\text{قيمة السند} = (6.144 \times 100) + (0.3855 \times 1000) = 1000 \text{ ريال}$$

ملاحظات:

- إذا كان معدل العائد المطلوب = معدل الفائدة الاسمية: فإن قيمة السند الحالية = قيمة السند الاسمية .
- إذا كان معدل العائد المطلوب < معدل الفائدة الاسمي: يباع السند بخصم أي القيمة الحالية > القيمة الاسمية .
- إذا كان معدل العائد المطلوب > معدل الفائدة الاسمي: يباع السند بعلاوة أي القيمة الحالية < القيمة الاسمية .

تمارين الكتاب صفحة 209

1- ما التدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بتقويم كل من :

أ- الاسهم العادية

ب- الاسهم الممتازة

ت- السندات

5- الربح الموزع حاليا للسهم العادي لشركة اليرموك 2 ريال للسهم , ويتوقع أن ينمو بمعدل 8% سنويا , إذا كان معدل العائد المطلوب 16% , ما القيمة الحالية لهذا السهم ؟ وما قيمته بعد 5 سنوات ؟

6- يباع سعر سهم شركة الإتحاد بمبلغ 40 ريالاً للسهم , وأن الربح للسنة القادمة سيكون ريالاً واحداً للسهم , ويتوقع له أن ينمو بمعدل 12% في السنة . ما عائد الأرباح الموزعة ؟ وما عائد الربح الرأسمالي ؟ وما مجموع العائد من السهم ؟

8- تعتبر شركة ياسين حديثة التكوين وبالتالي لن تدفع أرباحاً خلال 6 سنوات قادمة . بعدها ستدفع الشركة 8 ريالاً للسهم . وسوف تزيد الأرباح بمعدل 5% بعد ذلك , إذا كان معدل العائد المطلوب 24% , فما القيمة الحالية لهذا السهم ؟

9- تدفع شركة الموسى 12 ريالاً سنوياً على السهم الممتاز , إذا كان معدل العائد المطلوب على الاستثمار هو 10.5% , فما قيمة هذا السهم ؟

المصطلحات الواردة في المحاضرة #12	
Bond	سند
Stock	سهم
common stock	سهم عادي
Maturity	تاريخ استحقاق
Preferred stock	سهم ممتاز
Valuation	تقييم
Yield to maturity	العائد حتى تاريخ الاستحقاق

المحاضرة الثالثة عشر

هيكل رأس المال والرفع المالي



هيكل رأس المال والنظريات الثلاث : (مدخل صافي الدخل , مدخل صافي الدخل التشغيلي , المدخل التقليدي).
الرفع المالي يعني رفع نسبة الأموال عن طريق الديون , ولكن بحكمة حيث أن رفع الديون بشكل كبير تعني زيادة المخاطر.

ما هيكل رأس المال الأمثل الذي إذا استخدمته المنشأة زادت قيمته السوقية؟ **سنتعرف على هذا في هذا الفصل.**

اهمية هيكل رأس المال

- يعتبر الهيكل المالي للمنشأة: من القرارات الهامة التي تتطلب إعادة النظر فيه كلما تغيرت الظروف والعوامل المحيطة بالمنشأة.
- ويعتبر الرفع المالي: من أهم العوامل المؤثرة في اختيار الهيكل المالي , كما أن له تأثيراً على كل من نصيب السهم من الأرباح و العائد على حقوق الملكية.

العوامل المحددة لاختيار الهيكل المالي

إضافة إلى الرفع المالي (الذي هو موضوع هذا الفصل وسنتناوله بالتفصيل) , هناك العديد من العوامل المحددة للهيكل المالي للمنشأة نذكر منها :

1- حجم المنشأة:

يمكن للمنشآت كبيرة الحجم الحصول على القروض بسهولة ويسر وبتكلفة أقل مقارنة بالمنشآت صغيرة الحجم , وبالتالي فهي نادراً ما تصدر أسهماً عادية , بينما تلجأ الشركات الصغيرة إلى استخدام الأرباح المحتجزة أو إصدار أسهم بسبب أن باب الاقتراض يعتبر صعباً وضيقاً.

2- نمو واستقرار المبيعات :

أن المنشآت التي تتسم بمبيعاتها بالاستقرار تكون في وضع أفضل يسمح لها بالحصول على الديون بسهولة كونها تستطيع مقابلة الإلتزامات المالية الثابتة المرتبة على تلك الديون.

3- التدفقات النقدية للمنشأة :

يترتب على استخدام الديون في الهيكل المالي تكاليف ثابتة , تتطلب وجود تدفقات نقدية بصورة مستقرة وكافية وكما كانت التدفقات النقدية متوفرة بشكل كافٍ ومستقر يمكن للشركة الاعتماد بصورة أكبر على الديون في الهيكل المالي.

4- تكلفة الأموال :

تعتبر الديون أقل مصادر التمويل تكلفة , مقارنة بالأسهم الممتازة والعادية.
(تدني تكلفة الديون لا يعني الإسراف في استخدام الديون في الهيكل المالي نظراً لأنها تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية).

5- المرونة :

المقصود بالمرونة هي قدرة المنشأة على تعديل أو تكييف هيكلها المالي مع الاحتياجات المالية التي تنشأ من الظروف المحيطة بها.

6- الملاءمة :

يقصد بها ملائمة مصادر التمويل التمويل للأصول المستخدمة ,
.... فالأصول الثابتة يجب أن يتم تمويلها من الديون طويلة الأجل أو حقوق الملكية.
.... بينما الأصول المتداولة يتم تمويلها عن طريق الديون قصيرة الأجل .
مثال: (إذا كانت المنشأة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الديون قصيرة الأجل فهل هذا ملائم ؟ هذا غير ملائم أبداً)

أثر الرفع المالي على قيمة المنشأة

يشير الرفع المالي إلى استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة ضمن الهيكل المالي مثل: الديون : منها - السندات والقروض .

الأسهم : منها - الممتازة فقط لأن الأسهم العادية متغيرة وليست ثابتة فالرفع المالي عن طريق الاسهم الممتازة هو بهدف زيادة ربحية السهم ملاحظة هامة : الرافعة المالية سلاح ذو حدين لأن استخدام الديون في التمويل يؤدي إلى زيادة ربحية السهم من جهة ولكنه في ذات الوقت يزيد من المخاطر المالية (وقد تؤدي للإفلاس) نتيجة ارتفاع نسبة الديون في الهيكل المالي. مثال :

مجموع الأصول لكل من شركات : الخير , الأحساء , الرياض , 200,000 ريال , والربح قبل الضريبة EBIT 40,000 لكل شركة. شركة الخير تمول أصولها عن طريق الأسهم العادية بنسبة 100% .

الفوائد والضرائب
قبل الضريبة

وشركة الأحساء تمول أصولها عن طريق الأسهم العادية بنسبة 50 % والباقي عن طريق قرض , بفائدة 6% .
أما شركة الرياض فتمول أصولها عن طريق الأسهم العادية بنسبة 25% والباقي عن طريق قرض , بفائدة 6% .
ومعدل الضريبة 50% .

والقيمة الاسمية للسهم العادي 10 ريال.

المطلوب : كيف تؤثر السياسات التمويلية التي تستخدمها الشركات الثلاث على كل من نصيب السهم من الأرباح EBIT والعائد على حقوق الملكية ؟ وما التأثير في حالة انخفاض الربح قبل الفوائد والضرائب إلى 8000 ريال.

أولاً: نحاول ترتيب السؤال في شكل جدول :

البيانات	الخبر	الأحساء	الرياض
الأصول	200,000	200,000	200,000
نسبة الأسهم	100%	50%	25%
نسبة القروض	0%	50%	75%
عدد الأسهم	$\{(100\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة السهم.	$\{(50\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة السهم.	$\{(25\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة السهم.
قيمة السهم	200,000 $20000 \times 10 =$ عدد الأسهم ضرب السهم الاسمي	100,000 $10000 \times 10 =$ عدد الأسهم ضرب السهم الاسمي	50,000 $5000 \times 10 =$ عدد الأسهم ضرب السهم الاسمي
قيمة القرض	0 $\{(0\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة القرض.	100,000 $\{(50\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة القرض.	150,000 $\{(75\%) \times (10/200000)\}$ الصل تقسيم قيمة السهم الاسمية مضروبة بنسبة القرض.
قيمة الفائدة 6%	0	6,000	9,000

البيانات	الخبر	الأحساء	الرياض
الربح قبل الفائدة والضريبة EBIT	40,000	40,000	40,000
الفائدة : الخبر = 0 والأحساء = 6000 والرياض = 9000 الربح قبل الضريبة EBT	$40,000 - 0 =$ الربح قبل الفائدة والضريبة ناقص الفائدة	$40,000 - 6000 =$ الربح قبل الفائدة والضريبة ناقص الفائدة	$40,000 - 9000 =$ الربح قبل الفائدة والضريبة ناقص الفائدة
الضريبة كانت 50% إذا الربح بعد الضريبة EAT	$40,000 \times 50\% =$ 20,000	$34,000 \times 50\% =$ 17,000	$31,000 \times 50\% =$ 15,000
عدد الأسهم العادية	20,000	10,000	5,000
نصيب السهم من الأرباح EPS الربح قبل الضريبة تقسيم عدد الاسهم	$20,000 / 20,000 = 1$	$17,000 / 10,000 = 1.7$	$15,000 / 5,000 = 3.1$
العائد على حقوق الملكية ROE	10%	17%	31%

التأثير : انه مع زيادة الرفع المالي يرتفع العائد على حقوق الملكية من 10% لشركة الخير والتي لا تستخدم الديون إلى 17% لشركة الأحساء والتي تستخدم الديون بنسبة 50% . ويرتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى 31% بالنسبة لشركة الرياض والتي تبلغ نسبة الديون في هيكلها المالي 75% .

هنالك ثلاث مداخل أو نظريات تبحث في العلاقة بين هيكل التمويل من جهة , وكل من القيمة السوقية و تكلفة الأموال من جهة أخرى (مدخل صافي الدخل , مدخل صافي الدخل التشغيلي , مدخل التقليدي).

وتحاول المداخل على الإجابة عن السؤال التالي :

كيف تتأثر كل من (القيمة الكلية للمنشأة) و (تكلفة التمويل) بالتغير في (هيكل التمويل " نسبة الديون إلى حقوق الملكية").

فرضيات نظريات الهيكل المالي

- عدم وجود ضرائب أعمال ولا ضرائب أفراد (الدخل الشخصي).
 - تكلفة الإفلاس معدومة.
 - تعتمد المنشأة على مصدرين للتمويل هما : القروض والاسهم العادية.
 - يمكن للمنشأة تغيير هيكل رأس المال من خلال الاقتراض لغرض إعادة شراء الأسهم أو إصدار أسهم لغرض سداد القرض دون تكاليف معاملات.
 - يتم توزيع الأرباح المحققة كاملة على المساهمين.
 - ثبات الأرباح التشغيلية للمنشأة وعدم نموها.
 - التوزيع الاحتمالي للقيم المتوقعة للدخل التشغيلي لكل منشأة متساوي بالنسبة لجميع المستثمرين في السوق.
- وفي ضوء هذه الفرضيات , يسعى كل مدخل إلى إيجاد قيمة كل من تكلفة القرض (الدين) , وحقوق الملكية, وتكلفة رأس المال للمنشأة.

يتم التعبير عن تكلفة هذه العناصر الثلاثة (الديون وحقوق الملكية وتكلفة رأس المال) على النحو التالي:

تكلفة الديون (KI) = قيمة الفوائد / قيمة الديون (القيمة السوقية) $K_i = I/B$

$$K_i = \frac{I}{B}$$

تكلفة حقوق الملكية (Ke) = صافي الدخل المتاح للمساهمين / القيمة السوقية للاسهم العادية $K_e = E/S$

$$K_e = \frac{E}{S}$$

تكلفة الاموال (Ko) = دخل التشغيل (قبل الضرائب) / القيمة السوقية الكلية للمنشأة $K_o = EBIT/V$

$$K_o = \frac{EBIT}{V}$$

• مدخل صافي الربح (صافي الدخل)

- يفترض : أن تكلفة حقوق الملكية أكبر من تكلفة الدين ($K_i < K_e$)
- بفترض: ارتفاع القروض لن يغير من مفهوم وإدراك الخطر لدى المستثمرين.

ووفقا لهذا المدخل تستطيع المنشأة زيادة قيمتها السوقية وتقليل تكلفة الاموال من خلال زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية (زيادة الرافعة المالية).

الفوائد والضرائب قبل الضريبة

مثال:

صافي الربح التشغيلي EBIT لشركة المواهب 800 ألف ريال , وتكلفة حقوق الملكية 10% في حين تكلفة التمويل بالدين 5%.

المطلوب: حساب كل من القيمة السوقية للمنشأة , والقيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة السوقية للديون وتكلفة رأس المال في الحالات الآتية:

- الحالة (1) : تعتمد الشركة على التمويل بحقوق الملكية بنسبة 100%
- الحالة (2) : لدى الشركة قروض بقيمة 5 مليون ريال.
- الحالة (3) : لدى الشركة قروض بقيمة 10 مليون ريال.

• مدخل صافي الربح التشغيلي (صافي الدخل التشغيلي)

- يفترض : أن تكلفة الاموال تبقى ثابتة بغض النظر عن نسبة الرفع المالي.
- بفترض : تكلفة الديون تبقى ثابتة.
- بفترض : القيمة السوقية لحقوق الملكية يمكن حسابها بواسطة الصيغة التالية :

(القيمة السوقية الكلية للشركة - القيمة السوقية للديون)

مثال: على افتراض أن تكلفة الأموال لشركة اللجين 20% , وأن تكلفة الدين 5% , وأن صافي ربح التشغيل 800 ألف ريال. المطلوب: حساب القيمة الكلية للشركة , والقيمة السوقية للديون , والقيمة السوقية لحقوق الملكية , ونسبة الديون إلى حقوق الملكية في الحالات التالية :

- الحالة (1) : لا تستخدم الشركة ديون ضمن هيكل التمويل.
- الحالة (2) : تستخدم الشركة ديون بقيمة 2 مليون ريال.
- الحالة (3) : تستخدم الشركة ديون بقيمة 3 مليون ريال.

• المدخل التقليدي

تبعا لهذا المدخل فإنه يوجد هيكل رأس مال أمثل لرأس المال ويمكن للمنشأة زيادة قيمتها من خلال زيادة الديون بصورة حكيمة.

موقف مديجلياني وميللر

يرى موديجلياني وميللر:

أن العلاقة بين استخدام الديون ضمن هيكل رأس المال وتكلفة رأس المال يمكن أن يفسرها ← (مدخل صافي الدخل التشغيلي).

وبالتالي فهما ينتقدان بشدة المدخل التقليدي.

ووفقاً للمدخل الذي اتبعت موديجلياني وميللر فإن تكلفة رأس المال تبقى ثابتة بغض النظر عن درجة الرفع المالي .

وقد افترض موديجلياني وميللر أن كفاءة رأس المال ← (توفر المعلومات دون تكلفة وعدم وجود تكلفة معاملات).

اسئلة الكتاب

8-تحتاج شركة الربيع الى مبلغ مليون ريال لإقامة مصنع لإنتاج عصير الطماطم , وأمام الشركة البدائل الآتية لتكوين الهيكل المالي:

-البديل الأول: نسبة الديون 25% وبفائدة 8%

-البديل الثاني: نسبة 50%

-البديل الثالث: نسبة الديون 80%

المطلوب: حساب تأثير كل بديل تمويلي على نصيب السهم من الأرباح والعائد على حقوق الملكية مع العلم أن قيمة السهم العادي 100 ريال , ومعدل الضريبة 40% , وأن الأرباح قبل الفوائد والضريبة تمثل 10% و 40% على الاستثمار في حالة الركود والازدهار على التوالي.

9-توافرت لديك المعلومات الآتية عن الشركتين (أ) و (ب).

البيان	الشركة (أ)	الشركة (ب)
الربح قبل الفائدة والضريبة	80000	120000
الديون بفائدة 8%	20000	40000

المطلوب: حساب درجة الرافعة المالية لكل شركة وأيهما أكثر مخاطرة؟

10-صافي الدخل التشغيلي لشركة النور التجارية 1000 ريال , وتكلفة حقوق الملكية 15% , وتكلفة الدين 8% .
احسب القيمة السوقية للمنشأة , والقيمة السوقية لحقوق الملكية , والديون , وتكلفة رأس المال في الحالات التالية :
أ. للشركة ديون بقيمة 8000 ريال ضمن هيكلها المالي.
ب. لا يحتوي الهيكل المالي على الديون.

12-تتشابه كل من شركة أنس وأسامة في كل الجوانب عدا أن شركة أسامة لديها ديون بقيمة 30000 ريال بفائدة 12% .
لاتدفع الشركتان ضرائب أعمال , وأن السوق المالي يتمتع بكفاءة عالية , تقييم الشركتين موضح أدناه :

البيانات	الشركة أنس	الشركة أسامة
الدخل قبل الفائدة والضريبة EBIT	10000	10000
الفوائد I	صفر	3600
صافي الدخل المتاح للمساهمين E	10000	6400
تكلفة حقوق الملكية Ke	0.15	0.16
القيمة السوقية لحقوق المساهمين S	66667	40000
القيمة السوقية للديون B	صفر	30000
القيمة الكلية للشركة V	66667	70000
متوسط تكلفة الأموال Ko	0.15	14.3
نسبة الديون الى حقوق الملكية	صفر	75%

المطلوب:

أ. على افتراض أنك تملك ما قيمته 4000 ريال في اسهم شركة أسامة. وضح الخطوات التي تتبعها والقيمة المستثمرة من خلال العملية التحويلية.
ب. حدد النقطة التي تتوقف عندها العملية التحويلية.

المصطلحات الواردة في المحاضرة #13

العملية التبادلية او التحويلية	Arbitrage Process
هيكل رأس المال	Capital Structure
الرفع المالي	Financial Leverage
مدخل صافي الدخل	Net Income Approach
مدخل صافي الدخل التشغيلي	Net Operating Income Approach
المدخل التقليدي	Teadditional Approach

المحاضرة الرابعة عشر

سياسة توزيع الأرباح وأثرها على قيمة المنشأة



مقدمة :

- تتمثل سياسات التوزيع في قرار المنشأة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على الملاك وبين احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها.
- سياسة توزيع الأرباح ← تعني بالتحديد النسبة التي يجب توزيعها من الأرباح المحققة Payout Ratio

- كيفية تحديد نسبة الأرباح التي ينبغي توزيعها؟

❖ نظرية الفائض Rasidual Theory of Dividends تجيب على هذا التساؤل :

المستثمر لا يمانع من احتجاز الأرباح إذا كان معدل العائد على استثمارها بواسطة المنشأة يفوق معدل العائد الذي يمكن للمستثمر تحقيقه لو أنه حصل على نصيبه من الأرباح واستثمارها بنفسه.

- يفهم من نظرية الفائض أن التوزيعات لا تخرج عن كونها وسيلة لتوزيع الفائض من الأرباح , وان حجم التوزيعات يتوقف في المقام الأول على قرارات الاستثمار وما يتبقى بعد ذلك ليتمكن توزيعه على المستثمر , أما إذا لم يتبقى شيء فلن تجري توزيعات بالمرة.
- أي أنه إذا كان للقيمة السوقية ان ترتفع ← فإن هذا يرجع بالاساس الى وجود مقترحات استثمارية يتولد عنها عائد يفوق العائد المطلوب.

• بشكل عام :

يفضل المستثمرون سياسة التوزيعات التي تتصف بالاستقرار لأنها تزيل عدم التأكد من الأذهان وبالطبع يفضل إن يأخذ الاستقرار صورة النمو المنتظم في التوزيعات إذ يحتمل ان يترك هذا النمط آثار إيجابية على قدرة المنشأة على جذب المزيد من المستثمرين الراغبين في شراء أسهمها مما يؤدي الى ارتفاع قيم أسهمها.

سياسة التوزيع في ظل عدم التأكد:

سياسة التوزيع في ظل التأكد التام:

وجهة نظر مديكلياني وميلر واختلاف نظرية **قوردن** عنهما

نظرتهم في حالة التأكد التام وفي حالة عدم التأكد

سياسة التوزيع في ظل التأكد التام:

• وجهة نظر مديكلياني وميلر :

يعتقد مديكلياني ان قرار الارباح لا اثر لها على قيمة المنشأة فقيمة المنشأة تتحدد بكفاءة قرار الاستثمار
← أي تحدد بقدرة الأصول على توليد الأرباح.

اما كيفية التصرف في هذه الارباح باحتجازها او بتوزيعها فلا تأثر على قيمة المنشأة.

افتراضات مديكلياني وميلر :

1- ان المستثمر راشد

2- ان المنشأة تعمل في ظروف السوق الكامل حيث لا يوجد مستثمر وحيد يمكنه التأثير على اسعار الأسهم في السوق

وانه يمكن شراء وبيع الأوراق المالية بكميات مهما صغر حجمها

كما لا توجد تكلفة للمعاملات أو ضرائب

اما المعلومات المؤثرة على الاوراق المالية المتداولة متاحة للجميع وبالمجان.

3- أن المنشأة تعمل في ظل التأكد التام فالاستثمارات وكذا الأرباح المستقلة معروفة مقدماً.

4- لا توجد تكلفة للإصدار أي لا تتكبد المنشأة أي مصروفات عند إصدارها للأسهم أو السندات.

5- أن سياسة الاستثمار للمنشأة ثابتة لا تتغير.

تقوم فكرة مديكلياني وميلر على ان ثروة الملاك قبيل اجراء التوزيعات تتمثل في قيمة الأسهم العادية في سوق المال , مضافاً إليها قيمة التوزيعات التي حصل عليها الملاك.

أي انه اذا حققت المنشأة ارباحاً وقررت التوزيع ← فإن القيمة السوقية للسهم بعد الإعلان عن إجراء توزيعات سوف تنخفض بنفس قيمة التوزيعات التي حصل عليها حامل السهم.

اما اذا لم يعلن عن اجراء أي توزيعات فسوف ترتفع القيمة السوقية للسهم بمقدار الارباح التي لم يتم توزيعها أي التي تم احتجازها

وبشكل اوضح : لا تعني سياسة التوزيعات أي شيء بالنسبة لحامل السهم فإذا اجريت التوزيعات فسوف تزيد ثروته بمقدار هذه

التوزيعات اما اذا لم تجري اي توزيعات فسوف تزيد القيمة السوقية للسهم بنفس مقدار التوزيعات التي لم يحصل عليها

• وجهة نظر قوردن :

قوردن يختلف جوهرياً مع مديكلياني وميلر ويعتقد ان سياسة التوزيع تؤثر على القيمة السوقية للشركة بالتراضي:

- لا يوجد تمويل خارجي أي ان المنشأة تعتمد بالكامل على حقوق الملكية لتمويل استثماراتها.

- لا يخضع دخل الشركة او المستثمر للضرائب.

- معدل العائد المطلوب من المستثمر ثابت.

- معدل نمو الشركة ثابت ويساوي (نسبة الارباح المحتجزة مضروب في معدل العائد المطلوب لاستثمارات الشركة).

- معدل العائد المطلوب اكبر من معدل النمو.

- نسبة الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية ثابتة لا تتغير.

سياسة التوزيع في ظل عدم التأكد:

• وجهة نظر مديكلياني وميلر :

- يصير مديكلياني وميلر على وجهة نظرهما السابقة بشأن سياسة التوزيع حتى في ظل عدم التأكد لن يكون لتلك السياسات تأثير على القيمة السوقية للمنشأة وذلك على افتراض ان المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة .

- فالمستثمر يستطيع ان يشكل لنفسه سياسة التوزيع التي تناسبه Home made dividend ومن ثم لن يلقي بالاً بسياسة التوزيع التي تقررها المنشأة.

- فإذا كانت التوزيعات التي تقررها المنشأة لاتكفي لتزويد المستثمر بالدخل الذي يحتاجه فيمكن للمستثمر ان يبيع جزء من الاسهم التي يمتلكها بما يضمن تغطية تلك الاحتياجات.

من ناحية اخرى اذا كانت التوزيعات تزيد عن احتياجات المستثمر فيمكنه استخدام الفائض في شراء المزيد من اسهم المنشأة.

• وجهة نظر قوردن :

هنا يصير ايضا قوردن على رأيه في أن سياسات التوزيع تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة.

ياكد قوردن وجهة نظره بتقديمه لنموذج عصفور في اليد bird in hand model

يقوم هذا النموذج على فكرة منطقية مفادها ان درجة التأكد لدى المستثمر بشأن التوزيعات المتوقع الحصول عليها في العام

القادم تزيد عن درجة تأكده بشأن التوزيعات المتوقع الحصول عليها في العام الذي يليه.

وعليه: اذا كانت قيمة المنشأة (القيمة السوقية للأسهم العادية) تتحدد بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتمثلة في التوزيعات ,

فإن معدل خصم هذه التوزيعات ينبغي ان يتزايد من عام لآخر.

بختصار : التوزيعات التي في يد المستثمر الآن أفضل من الأرباح الرأسمالية التي سيقعها في المستقبل اذ ان المستقبل غير مؤكد.

بعض القيود المفروضة على سياسة توزيع الأرباح

- 1- عدم الاضرار برأس مال الشركة
- 2- احتياجات تمويل نمو المنظمة
- 3- الجوانب الضريبية

هل سياسة توزيع الأرباح تعد قرار استثماريا ام تمواليا ؟

○ **سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري :**

سياسة توزيع الأرباح كمسألة استثمارية :- يفترض على المنظمة ان تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة لكي تستخدم الاموال الناتجة من عمليات التشغيل , ثم استخدام الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المنظمة.

○ **سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي:**

قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح , وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناتجة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية , وفي هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية خاصة اذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة , وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح , لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل , أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد الى اقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) , الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية :
توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) – الأموال المطلوبة للإستثمار .

انواع اخرى لسياسات التوزيع :

سياسة استقرار مقدار التوزيعات :

بشكل عام كلاً من الإدارة وحمله الأسهم يفضلون الاستقرار في التوزيعات. حيث أن عدم إستقرار التوزيعات بعد مؤشراً غير جيد عن اداء المنشأة لعدم استقرار التوزيعات يرتبط لدى المساهمين بربحية الشركة فأنخفاض التوزيعات يشير الى انخفاض في الأرباح المتوقعة للمنشأة , اما ارتفاع التوزيعات فقد يفسر على ان الإدارة تتوقع زيادة في الأرباح مستقبلاً
التقلب في سياسة التوزيعات يستدل منه حالة عدم تأكيد عالية لدى الشركة التي تنوي التوزيع ومن ثم تنعكس على معدل العائد المطلوب ومن ثم انخفاض سعر السهم .
الكثير من حملة الاسهم يستخدمون التوزيعات لمواجهة الانفاق الاستهلاكي الحالي وبالتالي يفضلون التوزيعات التي تتصف بالاستقرار.

سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات:

يفضل المساهمون النمو المنتظم بالتوزيعات وهذا اذ الى تحول المنظمات من سياسة استقرار مقدار التوزيعات الى سياسة معدل نمو سنوي ثابت للتوزيعات .
احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها يؤدي الى ارتفاع ارباح الشركات ,
لذلك لجأت العديد من الشركات الى استبدال سياسة التوزيعات المستقرة بسياسة معدل النمو المستقر.
يؤدي الى زيادة التوزيعات بمعدل ثابت وهو ما يتضمن دخلا مستقرا للمستثمرين.

سياسة استقرار نصيب السهم من التوزيعات مع توزيعات اضافية:

الجمع بين سياسيتي استقرار التوزيعات واستقرار معدل النمو للتوزيعات وتستخدم هذه السياسة في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح.
تناسب هذه السياسة المنظمات التي تتصف ارباحها وتدفعها النقدي بالتقلب الشديد,
حيث يمكن للمنشأة توزيع الحد الأدنى من التوزيعات في السنوات التي تنخفض فيها الأرباح او تظهر فيها الحاجة الى احتجاز الأرباح لمواجهة الاستثمارات التي تحتاجها المنظمة اما في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح ولا توجد حاجة لاحتجازها فيمكن للمنظمة اجراء توزيعات اضافية .

سياسة التوزيع في الواقع العملي :

هناك مجموعة من الاعتبارات العملية التي تجعل لسياسة التوزيع المتبعة تأثير على القيمة السوقية للمنشأة:

1- تجنب عدم التأكد

- قيام المنشأة بتوزيع الأرباح يجنب المستثمر الشعور بعدم التأكد لأحتمال حصوله على نصيبه من الأرباح المحققة
- فلو تم تخيير المستثمر بين الحصول عليها الآن أو مستقبلاً فمن المؤكد أنه سيختار الحصول عليها الآن لأن لا يوجد ما يضمن بقاءها في المستقبل نظراً للمخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة .
- تنسجم فكرة تجنب عدم التأكد مع جوهر نموذج عصفور في اليد لقوردين .
- وهو النموذج الذي يؤكد على التأثير الإيجابي لتوزيع الأرباح على القيمة السوقية للمنشأة.

2- التوزيع كمؤشر للنجاح

- ينظر المستثمرون للتوزيعات على أنها مصدر للمعلومات على كفاءة الإدارة في تسيير نشاط المنشأة .
- فهي تعتبر مؤشر لنجاح المنشأة.
- فزيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى يحتمل أن يترك انطباعاً إيجابياً لدى المستثمرين والذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشأة .
- البعض يقول بأن تأثير القيمة السوقية بالتوزيعات قد يكون وقتياً إذا لم يصاحب التوزيعات توقعات إيجابية بخصوص القوة الإيرادية للمنشأة .

3- تكلفة الإصدار

- إذا توفرت فرص استثمارية جديدة فقد يكون من الأفضل احتجاز الأرباح بدلاً من توزيعها والإضرار لأصدار أسهم جديدة تغطي تكلفة الاستثمارات .
- ونظراً للعلاقة العكسية بين تكلفة التمويل بإصدار أسهم وبين القيمة السوقية للمنشأة فإن احتجاز الأرباح سيسهم في تعظيم ثروة الملاك

4- تكلفة سياسة التوزيع الخاصة

- كما اشرنا سابقاً ان المستثمر يمكنه تشكيل سياسة توزيع خاصة به **home made dividend** الا ان هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتماد بأن فرصة المستثمر لتشكيل سياسة خاصة للتوزيع تعتبر ضئيلة.

السبب الأول //

وجود تكلفة المعاملات التي يدفعها المستثمر للسماسة في كل مرة يقوم فيها ببيع أو شراء الأوراق المالية .

السبب الثاني //

وجود حد أدنى لصفقات بيع أو شراء الأوراق المالية أي ان المستثمر قد يجد نفسه مضطراً لبيع جزء من الاستثمارات يفوق احتياجاته.

5- تباين رغبات المستثمرين

- لكل سياسة توزيع فريق من المستثمرين يفضلها عن غيرها وبالطبع كلما زاد عدد المستثمرين الذين يفضلون سياسة توزيع معينة ارتفعت القيمة السوقية لأسهم المنشآت التي تتبع هذه السياسة نظراً لأقبالهم على أسهم هذه المنشأة.
- **يلعب التباين في معدل الضريبة على كل من التوزيعات والأرباح الرأسمالية دوراً مهماً .**
- عندما تخضع التوزيعات لمعدل ضريبة أعلى من المعدل الذي تخضع له الأرباح الرأسمالية (الناتجة عن بيع الأسهم) فإن المتسمر الذي دخله ضمن شريحة الضريبة العالية سوف يفضل احتجاز الأرباح على توزيعها .
- اما المستثمر الذي يتمتع بأعفاء ضريبي فإنه سوف يكون عنده توزيع الأرباح أو احتجازها .
- ولكن ماذا عن المستثمرين الذين تمثل التوزيعات دخلهم الاساسي .
- يعتقد **بلاك** أن عدد مثل هؤلاء المستثمرين يكون قليل وبالتالي إذا رفضوا سياسة المنشأة فإن هذا لن يؤثر على القيمة السوقية للأسهم.
- على الرغم من اعتراف مديكلياني وميلر بتأثير الضريبة على القيمة السوقية للأسهم العادية في ظل سياسة توزيعات معينة إلا **أنهم يرون :** أن التباين في رغبات المستثمرين بشأن نسبة الأرباح التي ينبغي توزيعها , يمكن مواجهته بخليط ملائم من سياسات التوزيع ← جذب مستثمرين أكثر ← زيادة الطلب على أسهم المنشأة ← ارتفاع قيمتها السوقية .
- بالنسبة لبعض المستثمرين تخضع التوزيعات والأرباح الرأسمالية لنفس معدلات الضريبة (استثمارات المؤسسات التعليمية واستثمارات اموال الوقف).

جوانب اخرى لسياسة التوزيع:

على الرغم ان تحديد نسبة الارباح الموزعة هي الجانب الاساسي في سياسة التوزيع الا ان هناك جوان اخرى قد يكون لها تأثير مباشر او غير مباشر على القيمة السوقية للمنشأة.

1- استقرار التوزيعات

لا يقتصر وصف الاستقرار في التوزيعات على التي تتميز بالثبات من سنة لأخرى بل أن التوزيعات التي تزداد من عام لآخر او تنخفض من عام لآخر بانتظام يمكن ان توصف بأنها مستقرة.

أي ان استقرار التوزيعات يقصد به استقرار نمط تلك التوزيعات .

يفضل المستثمر :

التوزيعات المستقرة لأنها تزيل حالة عدم التأكد.
وكذلك يفضل التوزيعات التي لديها استقرار في ما يتعلق بالنمو المنتظم.
حتى اذا كانت توزيعات ثابتة فإنها ستجذب المستثمرين الذين يعتمدون على توزيعات الارباح كمصدر اساسي للدخل.

2- التوزيعات في صورة اسهم stock Dividends

- ويقصد بها اعطاء المستثمر عدد من الاسهم بدلا من اعطاءه توزيعات نقدية وذلك بحسب ما يمتلكه كل مستثمر من اسهم .
- من الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم .
- لأن زيادة عدد الاسهم يؤدي الى انخفاض ربحية السهم وبالتالي انخفاض قيمته السوقية .
- لذلك تلجأ إليها المنشأة عندما ترتفع القيمة السوقية للسهم بشكل كبير.
- سياسة التوزيعات بشكل اسهم تخدم نموذج مديكلياني وميلر .
- والذي يشير الى امكانية المستثمر في تصميم وتنفيذ سياسة التوزيعات الخاصة به homemade dividends .

3- تخفيض القيمة الاسمية للسهم

- وتلجأ المنشأة لهذه السياسة من اجل مضاعفة عدد الاسهم التي يتكون منها رأس المال وهو ما يطلق عليه اشتقاق الاسهم stock splits.
- وتتفق هذه السياسة مع السياسات السابقة في انها تهدف في نهاية المطاف الى تخفيض القيمة السوقية للسهم وهذا قد يؤدي الى زيادة الطلب على الاسهم.

4- إعادة شراء الاسهم

- عندما تزيد الموارد المالية المتاحة للمنشأة عن حاجتها فقد يكون من الافضل اعادة توزيع الفائض على الملاك .
- قد يأخذ التوزيع صيغة جديدة تتمثل في إعادة شراء جزء من الاسهم مما يؤدي الى انخفاض عدد الاسهم وارتفاع ربحية السهم وقد يؤدي ايضا الى ارتفاع القيمة السوقية للسهم .
- تؤدي سياسة إعادة شراء الاسهم الى تجنب (المستثمرين الخاضعين لضريبة عالية) من دفع ضرائب على هذا النوع من السياسات.

اهمية الارباح المحتجزة :

- مصدر رخيص للتمويل وقليل التكلفة.
- لا تضعف مركز المساهمين القدامة.
- الاستمرار في استخدام الارباح المحتجزة كمصدر تمويل يزيد حقوق الملكية.
- يجنب الإدارة القيود التي تفرضها الجهات المقرضة.
- يعتبر قرار مفضل لبعض المساهمين خاصة في حالة الازدواج الضريبي .
- لا يمثل التزامات على الشركة ولا تترتب عليه تدفقات نقدية خارجية.

اسئلة الكتاب

8-المعلومات المالية أدناه تتعلق بحقوق المساهمين لشركة النيلين:

أسهم ممتازة		500000 ريال
أسهم عادية	(2 x 5000)	10000 ريال
علاوة إصدار		140000 ريال
أرباح محتجزة		50000 ريال

المطلوب :

- ما التأثير على الموقف المالي لشركة النيلين في حالة توزيع 5% أرباحاً في شكل أسهم ؟
- ما التأثير على الموقف المالي لشركة النيلين في حالة توزيع 20% أرباحاً في شكل أسهم ؟
- ناقش النتائج التي توصلت إليها في أ و ب أعلاه.

10-يبلغ عدد الأسهم العادية المصدرة لشركة القدس 50000 سهم , تباع حالياً في السوق بمبلغ 40 ريال للسهم .
توافرت للشركة في الفترة الأخيرة أرباح مقدارها 120000 ريال يمكن توزيعها على المساهمين , ولكن قررت المنشأة احتجاز هذه الأرباح وتوزيعها في شكل أسهم بنسبة 5% أو 10% .

المطلوب :

- حساب نصيب السهم من الأرباح المحققة
- إذا كانت هند تملك حالياً 500 سهم من أسهم شركة القدس , حدد نصيبها في ملكية المنشأة حالياً وتحت كل بديل من البدائل المقترحة (5% أو 10%) مع توضيح النتائج التي تتوصل لها .
- احسب سعر السهم تحت كل بديل مقترح عند توزيع الأرباح في شكل أسهم .
- احسب نصيب السهم من الأرباح لكل بديل بعد دفع الأرباح في شكل أسهم .
- ما هي قيمة ملكية هند تحت كل بديل مقترح لتوزيع الأرباح في شكل أسهم.

11-تفكر شركة عدنان في تجزئة أسهمها 3 : 2 , وحقوق الملكية لهذه المنشأة حالياً على النحو الآتي:

اسهم ممتازة	= 1600000 ريال
أسهم عادية (100000 سهم بقيمة إسمية 2 ريال)	= 200000 ريال
علاوة إصدار	= 800000 ريال
أرباح محتجزة	= 500000 ريال
سعر السهم حالياً	= 60 ريال

المطلوب :

- ما التأثير الناتج في حقوق الملكية في حالة تجزئة السهم؟
- ما التغيير في سعر السهم الناتج من تجزئة السهم ؟
- ما الحد الأقصى من الأرباح الموزعة نقداً مقابل كل سهم والذي يجب أن تدفعه المنشأة قبل وبعد التجزئة؟

المصطلحات الواردة في المحاضرة #14

Dividend	ربح موزع
Dividend Policy	سياسة توزيع الربح
M&M	مدجيلياني وميللر
Residual Dividend Approach	مدخل توزيع الفائض
Stocks Dividend	ربح موزع في شكل أسهم عادية
Stocks Repurchase	إعادة شراء السهم
Stocks Split	تجزئة السهم
Treasury Stocks	أسهم خزينة